

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية- أدرار-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الاجتماعية



أطروحة دكتوراه بعنوان

التغيرات الاجتماعية لدى المرأة الجزائرية الصحراوية المتبنية

لمشروع حرفي *دراسة ميدانية بفقارة الزوى بولاية عين صالح*

رسالة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل

إشراف :

إعداد الطالبة :

أ.د / بوكميش لعلى

ليله عزيزي

نوقشت بتاريخ: 2021 /04/01 على الساعة: 9:30 صباحا

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|--------------------|----------------------|---------|--------|
| غربية سمراء | أستاذ التعليم العالي | أدرار | رئيسا |
| لعلى بوكميش | أستاذ التعليم العالي | أدرار | مشرفا |
| عبد الكريم بن خالد | أستاذ محاضر- أ- | أدرار | مناقشا |
| محمد بالخير | أستاذ محاضر- أ- | تمنراست | مناقشا |
| عبد الجليل الساقني | أستاذ محاضر- أ- | تمنراست | مناقشا |
| رضا بن تامي | أستاذ التعليم العالي | تلمسان | مناقشا |

الموسم الجامعي : 2020/2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَلْيَايُذُنْ لِيَايُذُنْ لِيَايُذُنْ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الشكر وعرفانه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

سورة هود الآية 88

الشكر لله الواحد القهار المستعان على كل شيء. الحمد لله ربي العالمين الذي وفقني على إتمام هذا العمل وأتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لمن اطلع عليه.

أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الفاضل المشرف: الأستاذ الدكتور/علي بوكميش

على صبره ودعمه ومساعدته لي و توجيهاته العلمية لإنجاز هذه الرسالة،شكرا يا أستاذي.

كما أتقدم بالشكر للأستاذ عباس عبد الله،الأستاذ الساقني عبد الجليل والأستاذة سمية

بوحفص، الأستاذة هيباوي الطاهرة ومدير المكتبة للمركز الجامعي بتمنراست لكل من

دعمني بنصائحه القيمة.

في الأخير أتقدم بالشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

التشكر

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الانجليزية

ملخص باللغة الفرنسية

أ مقدمة:

الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

7.....أولا: اشكالية الدراسة.

10.....ثانيا: فرضيات الدراسة.

10.....ثالثا: أهمية الدراسة.

11.....رابعا: مبررات اختيار الموضوع.

12.....خامسا: أهداف الدراسة.

12.....سادسا: التعريف الاجرائي لمفاهيم الدراسة.

15.....سابعا: نموذج الدراسة.

16.....ثامنا: الاجراءات المنهجية لدراسة.

22.....تاسعا: الدراسات السابقة.

33.....عاشرا: صعوبات الدراسة.

الفصل الثاني: التغيير الاجتماعي

- أولاً: تعريف التغيير الاجتماعي والمفاهيم المساوقة..... 37
- ثانياً: مظاهر التغيير الاجتماعي..... 42
- ثالثاً: عوامل التغيير الاجتماعي..... 50
- رابعاً: نظريات التغيير الاجتماعي..... 55
- خامساً: معوقات التغيير الاجتماعي..... 72

الفصل الثالث: المجتمع الريفي وسياسة التنمية

- أولاً: المجتمع الريفي وخصائصه..... 81
- ثانياً: التنمية الريفية..... 96
- ثالثاً: التنمية المحلية بالجزائر:..... 112

الفصل الرابع: مشاركة المرأة في التنمية

- أولاً: مكانة وحقوق المرأة في المجتمع..... 131
- ثانياً: دور المرأة في المجتمع..... 147
- ثالثاً: مساهمة ومشاركة المرأة في التنمية..... 150
- رابعاً: آلية القرض المصغر ودوره في تمويل مشاريع المرأة المقابلة
بالجزائر..... 160

الفصل الخامس: التعريف بمنطقة الدراسة ووصف العينة

- أولاً: التعريف بمنطقة الدراسة.....172
- ثانياً: وصف خصائص عينة الدراسة.....179

الفصل السادس: اختبار الفرضيات وعرض النتائج

- أولاً: اختبار الفرضية الأولى.....190
- ثانياً: اختبار الفرضية الثانية.....209
- ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة.....219
- رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة.....235
- خامساً: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.....256
- خاتمة.....268
- قائمة المراجع.....272
- الملاحق.....292

فهرس الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 01 | يمثل توزيع السكان حسب التجمعات لسنة 2017 | 174 |
| 02 | يبين أنواع المساكن الموجودة في البلدية | 175 |
| 03 | العمليات التتموية المسجلة لعام 2012 | 176 |
| 04 | العمليات التتموية المسجلة لعام 2013 | 176 |
| 05 | العمليات التتموية المسجلة لعام 2014 | 177 |
| 06 | العمليات التتموية المسجلة لعام 2015 | 177 |
| 07 | العمليات التتموية المسجلة لعام 2016-2017 | 178 |
| 08 | العمليات التتموية المسجلة لعام 2018-2020 | 178 |
| 09 | وصف العينة حسب السن | 179 |
| 10 | وصف العينة حسب الحالة الاجتماعية | 180 |
| 11 | وصف العينة حسب المستوى التعليمي | 182 |
| 12 | وصف العينة حسب نوع الأسرة | 185 |
| 13 | وصف العينة حسب المشروع الاقتصادي | 187 |
| 14 | يبين عدد الأفراد الذين يعيشون مع العينة | 190 |
| 15 | يبين طبيعية سكن المبحوثات | 191 |
| 16 | يوضح مدى مزاوله أزواج المبحوثات للعمل | 192 |
| 17 | يبين مدى وجود أبناء لدى المبحوثات | 193 |
| 18 | يبين العلاقة بين الحالة الاجتماعية ووجود الأبناء | 194 |
| 19 | يبين مدى امتلاك المبحوثات للقرار في تسمية أبنائهن | 195 |
| 20 | يوضح علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات ومدى امتلاكهن للقرار في تسمية أبنائهن | 196 |
| 21 | بين المسؤول عن أسر المبحوثات | 198 |
| 22 | يبين علاقة الحالة الاجتماعية للمبحوثات بالمسؤول عن الأسرة | 199 |

| | | |
|-----|---|----|
| 200 | يوضح سبب عدم التحاق المبحوثات بالدراسة | 23 |
| 201 | يبين توزيع المبحوثات حسب الظروف الصحية لهن | 24 |
| 202 | يبين مدى معالجة المبحوثات في المراكز الصحية بالمنطقة | 25 |
| 203 | يبين مدى رضا المبحوثات عن الخدمات الصحية بالمنطقة | 26 |
| 204 | يوضح مستوى الحالة المعيشية للمبحوثات | 27 |
| 205 | يوضح علاقة الحالة الإجتماعية بالمستوى المعيشي | 28 |
| 206 | يبين الدخل الشهري للمبحوثات | 29 |
| 207 | يبين مدى تغطية الدخل للمصاريف الشهرية لأسر المبحوثات | 30 |
| 209 | يبين مدى امتلاك اسر المبحوثات لأراضي زراعية | 31 |
| 211 | يبين مدى قيام اسر المبحوثات ببيع المنتج الزراعي | 32 |
| 212 | يوضح مدى امتلاك المبحوثات للهاتف النقال | 33 |
| 213 | يوضح مدى توفر شبكة الإنترنت بالنسبة للمبحوثات | 34 |
| 214 | يبين مدى تواصل المبحوثات مع الأهل والجيران | 35 |
| 215 | يبين مدى متابعة المبحوثات للإعلام | 36 |
| 216 | يبين مصدر علم المبحوثات بالقروض | 37 |
| 217 | يبين أسباب تبني المبحوثات لمشروع تنموي | 38 |
| 219 | يبين مدى نجاح المشروع | 39 |
| 220 | يبين مدى مساهمة المشروع في تحسين الأوضاع المعيشية | 40 |
| 221 | يبين علاقة نجاح المشروع بتحسن الوضع المعيشي للمبحوثات | 41 |
| 222 | يوضح مدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت بعد المشروع | 42 |
| 223 | يوضح علاقة الحالة الاجتماعية بمدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت | 43 |
| 224 | يبين مدى زيادة المتطلبات الشخصية | 44 |
| 225 | يبين الأشياء التي أضفتها المبحوثات بعد المشروع | 45 |
| 226 | يبين مدى امتلاك وزيادة المبحوثات للقرار في الأسرة بعد المشروع | 46 |

| | | |
|-----|---|----|
| 227 | يبين مدى تغير علاقة المبحوثات للأهل والجيران | 47 |
| 228 | يوضح مدى تغير علاقة المبحوثات للأهل والجيران | 48 |
| 229 | يوضح علاقة مدى نجاح المشروع بتغير العلاقة مع الأهل | 49 |
| 230 | يوضح مدى مشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد المشروع | 50 |
| 231 | يوضح علاقة مدى نجاح المشروع بمشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد المشروع | 51 |
| 235 | يوضح مدى تجاوب الأهل لفكرة إنشاء مشروع | 52 |
| 237 | يبين علاقة مدى تجاوب الأهل للمشروع مع الحالة الاجتماعية | 53 |
| 238 | يبين مكان تواجد المشروع | 54 |
| 239 | يبين الشخص الذي استشرنه المبحوثات قبل إنشاء المشروع | 55 |
| 241 | يوضح الشخص المتصل بالجهات المانعة للقرض | 56 |
| 242 | يوضح علاقة المستوى التعليمي بالشخص المتصل بالجهات المانحة للقرض | 57 |
| 243 | يبين العراقيين التي واجهت المبحوثات من طرف الأهل لأجل إقامة المشروع | 58 |
| 244 | يبين مصدر شراء المواد الأولية بالنسبة للمبحوثات | 59 |
| 245 | يوضح مدى وجود مساعد للمبحوثات في المشروع | 60 |
| 246 | يوضح مكان تسويق المبحوثات لمنتجاتهن | 61 |
| 247 | يوضح الجهة التي تتولى تسويق المنتج | 62 |
| 248 | يوضح كمية المنتج التي يتم بيعها خلال شهر أو ثلاث أشهر من صنعه | 63 |
| 249 | يبين مدى وجود جهات تشرف على نقل انشغالات المبحوثات وتتبع مشاريعهن | 64 |
| 250 | يبين علاقة الحالة الاجتماعية بمدى نجاح المشروع | 65 |

| | | |
|-----|--------------------------------------|----|
| 251 | يوضح شروط نجاح المشروع حسب المبحوثات | 66 |
|-----|--------------------------------------|----|

فهرس الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|---|-------|
| 15 | رسم بياني يوضح نموذج الدراسة | 01 |
| 179 | الدائرة النسبة يبين توزيع المبحوثات حسب السن | 02 |
| 180 | الدائرة البيانية بين توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية | 03 |
| 182 | أعمدة بيانية يبين توزيع أفراد العنيه حسب المستوى التعليمي | 04 |

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة أهم التغيرات الاجتماعية لدى المرأة الجزائرية الصحراوية المتبينة لمشروع حرفي، وذلك انطلاقاً من دراسة عدة متغيرات اجتماعية واقتصادية، ومحاولة الإجابة عن الإشكالية التي مفادها: ما هي الأسباب التي دفعت المرأة الجزائرية الصحراوية إلى تبني مشروع حرفي؟ وما هي التغيرات الناتجة عن هذا التبني؟ وما هي المعوقات التي واجهتها في ذلك؟

حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أهم التغيرات التي حدثت بعد تبني المشروع الحرفي، وكذا توفير دراسة علمية يمكن الاستفادة منها مستقبلاً في مجال التنمية الريفية من خلال تفعيل دور المرأة في هذه التنمية.

وقد تم تطبيق الدراسة على عينة قصدية مكونة من 48 مبحوثة ببلدية فقارة الزوى بولاية عين صالح، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات من المبحوثات إضافة إلى الملاحظة. بعد جمع البيانات الميدانية تم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن تبني المرأة الجزائرية الصحراوية للمشاريع الحرفية أدى إلى تحسن في مستوياتها المعيشية وتغيير في نظام حياتها.
- تمكن المرأة من خلال هذه المشاريع من إشباع رغباتها المادية والمعنوية ورفع مكانتها الاجتماعية من خلال زيادة مشاركتها في القرارات الأسرية.
- تبني المشروع وسع وغير من علاقات المرأة المتبينة لمشروع حرفي في المنطقة من خلال عملية البيع.

- عادات المنطقة هي إحدى المعوقات التي تقف أمام المرأة من بداية التفكير في المشروع إلى غاية تجسيده واشتغاله.
 - ضعف نسبة التمويل بالنسبة للجهات المانحة للقروض وعدم وجود مراكز أو جهات لمتابعة ومرافقة عملية سير المشاريع والتكفل بتسويق المنتجات.
- الكلمات المفتاحية: التغيير الاجتماعي، المرأة الجزائرية الصحراوية، مشروع حرفي، تبني مشروع، الدور.**
- ملخص باللغة الانجليزية

Abstract:

This study is about the different social changes facing the Algerian Sahraouian woman who is working on a craft project.

The aim of the study was to uncover the different changes and to provide a scientific study which may be useful later in the future in the field of rural development through the enlightening of the role of the woman in this development.

The study was applied on a sample of 48 informants in fougaret ezzoua at In Salah , based on descriptive method (approach) and a questionnaire was used to collect information as well as observation.

After collecting data, it was analysed using a program of SPSS and it resulted to the following :

- Adapting development projects especially the craft program led to an improvement in the woman's standard of life and a change in their lifestyle.
- This project helps the woman to reach a level of mental and financial satisfaction and to raise her social status through her effective participation in family's decisions.

- Adapting the project led to changing and to expanding the relationship of the woman adopting a craft project in the region through the activity and the process of sailing.
- The region traditions and customs always represented are obstacles facing the woman in her path of realizing her projects.
- A weak funding of loan donors and absence of centers or bodies following and accompanying the woman to accomplish her project and to ensure the market of her product.

Key words: social change, Sahrawi women, craft project, Adopt a project, Role.

ملخص باللغة الفرنسية

Résumé:

Cette étude traite des changements sociaux les plus importants chez les femmes sahraouies algériennes adoptant un projet artisanal, basé sur l'étude de plusieurs variables sociales et économiques, et en essayant de répondre au problème qui est: quelles sont les raisons qui ont poussé les femmes sahraouies algériennes à adopter un projet artisanal, quels sont les changements résultant de cette adoption et quels sont les obstacles auxquels elles ont été confrontées ?

Cette étude visait à tenter de découvrir les changements les plus importants survenus après l'adoption du projet artisanal, ainsi que de fournir une étude scientifique qui pourrait être utilisée à l'avenir dans le domaine du développement rural en activant le rôle des femmes dans ce développement.

Elle a été appliquée à un échantillon intentionnel de 48 enquêtées dans la commune de FougaretEzzoua dans la Wilaya d'Ain Salah.

En s'appuyant sur la méthode descriptive, le questionnaire a été utilisé comme un outil de base pour la collecte des données des répondantes, en plus de l'observation.

Après avoir collecté des données de terrain, elles ont été analysées à l'aide du programme de progiciels statistiques pour les sciences sociales, et l'étude a atteint les résultats les plus importants suivants:

- L'adoption de femmes sahraouies algériennes des projets d'artisanat a conduit à une amélioration de leur niveau de vie et à un changement de leur mode de vie.
- Grâce à ces projets, les femmes sont en mesure de satisfaire leurs désirs matériels et moraux et d'élever leur statut social en augmentant leur participation aux décisions familiales.
- Adopter le projet, élargissait et changeait les relations des femmes dans la région à travers le processus de vente.
- Les coutumes de la région sont l'un des obstacles qui se dressent devant les femmes depuis le début de la réflexion sur le projet jusqu'à sa mise en œuvre et son fonctionnement.
- Le faible pourcentage de financement pour les bailleurs de fonds, et l'absence de centres ou d'organismes pour suivre et accompagner le processus d'avancement du projet et assurer la commercialisation des produits.

Mots-clés :changement social, femme sahraouie algérienne, projet artisanal, Adopter un projet ,Rôle .

مقدمة:

يعيش العالم العربي مجموعة من التحولات في طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك على صعيد العلاقات الاجتماعية والثقافية والقيم السائدة، فالتداخل بين المحلي والعالمي بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات التي انعكست على مختلف الشرائح الاجتماعية في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ما يمكننا ربطه بتيار التغيير الاجتماعي في المجتمع المتوجه نحو دعم التطوير العلمي والتكنولوجي والثقافي.

كما عبر عنه المفكرين بأن التغيير الاجتماعي لزم الإنسانية منذ نشأتها وهو دال على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتحقيق الاستمرار في الحياة الاجتماعية، حيث يشعر الأفراد أن حياتهم متجددة، هذا ما أشار إليه "ابن خلدون" في قوله فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان، لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة¹.

هذا ما يحدث في البلدان مع تعاقب الأجيال وتغير الأحوال والظروف التي تمر بها كل بلد أو منطقة في العالم في صيرورة زمنية بعيدة المدى، هي تتغير دون أن تشعر بذلك التغيير الدائم والمستمر الذي يحدث في التنظيم الاجتماعي.

فالتغيير هو كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن².

¹ - عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتب العلمية، ط 9، بيروت لبنان، 2006، ص 23.

² - نفس المرجع، ص 216.

وبالرجوع إلى حالة الجزائر وإذا تجاوزنا الحقبة الاستعمارية التي دامت مائة وثلاثون سنة جاء نتيجة الاستعمار الذي دام مئة وثلاثون (130) سنة، نجد أن السلطات الجزائرية بادرت بعدة إصلاحات منذ فجر الاستقلال حيث كان التركيز في بادئ الأمر على تشجيع القطاع العام وانتهاج أسلوب الأحادية الحزبية، لكن مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي تم القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ذلك من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

فعلى خلفية التحولات السياسية والاقتصادية الكبرى فإن إعادة توجيه السياسة الاقتصادية قد غيرت معطيات سوق العمل، وأدخلت معايير جديدة ناجمة عن اقتصاد السوق.

فمن المؤكد أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة نتيجة التحولات المعاصرة والتوجهات التنموية التي تعزز مكانة المرأة وتعطيها الفرص المتساوية في التعليم والإنتاج والكسب، وتمنحها الاستقلال الاقتصادي حيث لا نجد مجالا من المجالات إلا وقد اقتحمته النساء.

فاليوم بإمكانها أن تختار بين مكانتها كربة منزل ومكانتها كإمراة عاملة لها مركزها في عالم الشغل، مما شجع على بروز قطاع المؤسسات الوطنية الاقتصادية التي تعطي للمرأة الأولوية في اكتساح عالم الشغل وممارسة مختلف الأنشطة الحرفية التجارية، حيث أننا بدأنا نلاحظ أن هناك تغيرات على هذه الأصعدة.

فهذه التغييرات مست كل البناء الاجتماعي انعكست على الفرد الجزائري بما فيه المرأة وظهورها بمراكز وأدوار جديدة، بالرغم من وجود عقبات تتمثل في القيم والعادات خاصة في المجتمعات الريفية.

لذلك عملت الدولة على خلق برامج التنمية والمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية، وذلك بدعم المرأة بشكل منظم وعملي من أجل القضاء على الفقر والجوع وتعميم التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحسين صحة الأمهات كي تساهم في الدخل القومي، من خلال الانتقال بالمجتمع من حالة الركود والتفوق إلى وضعية أحسن، من التقدم والانخراط في العالم الخارجي لتحقيق ما تطمح إليه، واستهدافها من خلال هذه البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة.

لقد لوحظ في الواقع إقبال العديد من النساء على الانخراط في هذه البرامج التنموية من خلال تبني هذه المشاريع والتوجه نحو المؤسسات الصغيرة، من خلال اقتراض مبالغ معينة، فقد عملت الدولة على تعميم هذه المؤسسات عبر التراب الوطني وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان لا سيما في المناطق الريفية حيث ظهر الاهتمام بالمرأة الريفية من خلال تشجيع مشاركتها في التنمية.

من خلال ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على التغييرات الاجتماعية التي صاحبت المرأة الجزائرية الصحراوية، المتبنية لمشروع حرفي وذلك بالتطبيق على عينة من النساء بمنطقة فقارة الزوى بولاية عين صالح.

ولانجاز الدراسة فقد تم تقسيمها إلى ستة فصول الفصل الأول تم تخصيصه للإطار المنهجي لدراسة، حيث تم التطرق فيه إلى إشكالية الدراسة وفرضياتها

وتوضيح أهمية الدراسة وأهدافها وأسباب اختيار الموضوع، وكذا توضيح الأدوات المنهجية لدراسة، حيث تم توضيح نوع المنهج المتبع في الدراسة، وتوضيح نوع العينة وكيفية اختيارها وكذا الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، والتطرق للدراسات السابقة، وأخيرا التعرف على صعوبات الدراسة.

أما الفصل الثاني موضوعه التغيير الاجتماعي حيث تم التطرق فيه إلى مجموعة من المفاهيم والنقاط التي لها علاقة بماهية التغيير الاجتماعي، من خلال مجموعة من التعاريف وأهم المفاهيم المرتبطة به، وكذا العوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه، مع التطرق أيضا إلى أهم النظريات له، وفي الأخير معرفة المعوقات التي تواجهه، ثم يأتي الفصل الثالث الخاص بالريف والتنمية الريفية، أين تم التطرق إلى محاور أساسية تشمل المجتمع الريفي وما يميزه عن باقي المجتمعات، ثم التطرق إلى التنمية الريفية وأهدافها ومراحلها وفي الأخير الحديث عن سياسة التنمية في الجزائر.

يأتي بعد ذلك الفصل الرابع تم التطرق فيه إلى مجموعة من النقاط التي تعالج موضوع المرأة، على المستوى الدولي والتعرف على حقوقها ومكانتها الاجتماعية وكذا دورها ومساهماتها في مختلف مجالات التنمية في المجتمع، وأخيرا التطرق إلى الآلية التي سخرتها الدولة للمرأة من أجل إدماجها في برامج التنمية التي سطرتها الحكومة الجزائرية.

أما الفصل الخامس تم فيه التطرق إلى التعريف بمنطقة الدراسة المتمثلة في فقارة الزوى وأيضا تم فيه القيام بوصف خصائص عينة الدراسة.

الفصل السادس تم تخصيصه لاختبار صحة فرضيات الدراسة وهي ثلاث فرضيات وكذا تم فيه عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الإطار النظري

للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: إشكالية الدراسة

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع

خامساً: أهداف الدراسة

سادساً: التعريف الإجرائي لمفاهيم الدراسة

سابعاً: نموذج الدراسة

ثامناً: الإجراءات المنهجية لدراسة

تاسعاً: الدراسات السابقة

عاشراً: صعوبات الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل شرح وتوضيح لمختلف الإجراءات المنهجية في هذه الدراسة أو الأطروحة، سواء تعلق الأمر بتحديد إشكالية الدراسة وفرضياتها، أو توضيح أسباب اختيار الموضوع أو تحديد أهداف الدراسة، أو تعلق بتوضيح منهج الدراسة ومجالاتها وعينة الدراسة.

أو تعلق بتحديد مفاهيم الدراسة وتعريفها إجرائياً أو تعلق بتصميم نموذج الدراسة، أو تعلق بعرض الدراسات السابقة حول الموضوع، أو تعلق بتحديد الصعوبات التي واجهت الطالبة في انجاز هذه الأطروحة.

أولاً: إشكالية الدراسة

مرت البشرية بمراحل ومنعطفات كثيرة وكان لكل ذلك آثار واضحة وبصمات قوية في حياة المجتمعات البشرية، فيبدو لنا المجتمع مستقراً وساكناً بينما هو في تغير مستمر قد يكون بطيئاً أو سريعاً في جميع أوجه الحياة المعاشة، ويظهر ذلك من خلال تغيرات في الأدوات ووسائل النقل والاتصالات أوفي العلاقات الاجتماعية والتنظيمات كالتغير في الأشكال العائلية والبناء الأسري وتغير النظام التعليمي والسياسي، هذا ما يمكننا أن نعبر عنه بأنه تغير اجتماعي.

فلنتأمل لحال المجتمعات العربية ومنها الجزائر، نجد أنها هي الأخرى عرفت العديد من التغيرات والتحويلات التي يمكن إرجاعها للعديد من العوامل، منها الاستعمار ومنها ما يعيشه العالم اليوم من تغيرات متسارعة في مختلف الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية.

وفي هذا الإطار عملت الدولة الجزائرية بمحاولة تغيير حياة الفرد والمجتمع، والارتقاء بالعائلة الجزائرية خاصة المناطق الريفية وذلك باستغلال الموارد المادية والبشرية والتطور العلمي وتفعيل برامج تنموية والتي تنص على الإنعاش الاقتصادي كما نصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا¹.

البرنامج الذي يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية كما خص بتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل، وتنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق تنمية محلية قصد إنشاء محيط ملائم لإدماجه في الاقتصاد العالمي، فهي موجهة بتوزيع توازن للتجهيزات والأنشطة وذلك باستغلال التطور العلمي والبرامج التنموية التي يستفيد منها المواطن في كافة التراب الوطني.

حيث بدأ الالتفات للمرأة الجزائرية من الناحية الاقتصادية ومساهمتها في التنمية وتخصيص برامج على ادمجها الفعلي وتحسين الظروف المعيشية لها، خاصة في المناطق الريفية ومن بين هذه البرامج نجد برنامج القرض المصغر الذي يسعى للقضاء على البطالة ومكافحة الفقر، وعلى هذا الأساس بادرت المرأة بدورها بإنشاء مشاريع خاصة تساهم بها في الدخل الأسري.

ومن الدراسات التي اهتمت بمشاركة المرأة في عملة التنمية نجد دراسة لـ "لكحل خديجة" بعنوان: تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية (2008-2009) والتي تهدف من خلالها إلى إبراز أهمية دور المرأة الريفية في عملية التنمية الريفية، كذلك دراسة لـ "منيرة سلامي"، ايمان بيه" بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر (2013).

¹ - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر، عمان، 2015، ص 248.

فعلى حدود اطلاقنا على بعض الدراسات لاحظنا الاهتمام الأكبر بدور المؤسسات والبرامج الاقتصادية بتفعيل دور المرأة وكذا فشلها ونجاحها في ذلك، بدون الالتفات إلى التغيرات المصاحبة لهذه المشاريع على المرأة، وهي من المحاور الأساسية لهذه الدراسة.

ومن خلال ملاحظة أن هناك فئة من النساء في منطقة جنوب الجزائر بولاية عين صالح يقمن بمشاريع حرفية، ولجوهن إلى مراكز التمويل من أجل القرض لإقامة مشاريعهن كن محل اهتمامنا.

لكن بالرغم من هذه المبادرة النسوية والإقبال على المشاريع وكذا مساهمة الحكومة لتسهيل العملية، إلا أننا نجد دائما عراقيل تحد من تحركات المرأة خاصة في المناطق الريفية، وهو دافع آخر يجعلنا نهتم بدراسة هذه الفئة في منطقة فقارة الزوى بولاية عين صالح ومحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي مفاده: ما هي الأسباب التي دفعت المرأة الجزائرية الصحراوية إلى تبني مشروع حرفي؟ و ما هي التغيرات الناتجة عن هذا التبني؟ وما هي المعوقات التي واجهتها في ذلك؟

من هذا التساؤل الرئيسي يمكن اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

- 1) ما الأسباب التي دفعت المرأة الجزائرية الصحراوية إلى تبني مشروع حرفي؟ (أسباب حدوث التغيرات).
- 2) ما هي التغيرات التي طرأت على المرأة الجزائرية الصحراوية بعد تبني مشروع حرفي؟
- 3) ما هي المعوقات التي تواجهها المرأة المتبنية لمشروع حرفي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

إقامة المرأة الجزائرية الصحراوية لمشروع حرفي كان نتيجة ظروف مادية واجتماعية، وصاحبته تغيرات، وواجهة جملة من التحديات والمعوقات.

الفرضيات الجزئية:

- 1) الظروف الاجتماعية الصعبة للمرأة الجزائرية الصحراوية دفعتها لتفكير في تبني مشروع حرفي.
- 2) الظروف المادية الصعبة للمرأة الجزائرية الصحراوية أدت بها إلى التفكير في تبني مشروع حرفي.
- 3) أدى تبني المرأة لمشروع حرفي إلى مشاركتها في دخل الأسرة وإقامة علاقات جديدة خارج الأسرة.
- 4) العادات الاجتماعية تحد من تحركات المرأة الريفية وسير مشروعها.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة التي بين أيدينا في معالجة عنصر حساس الذي يتمثل في المرأة التي نحاول إلقاء الضوء عليها ليس كعنصر مستقل بل داخل مجتمعها ونخص بذلك المرأة الريفية الصحراوية داخل المجتمع المحلي، التي تحاول دائما وباستمرار الحفاظ على القيم والملاحم التقليدية المحلية وترتبط بين ما هو عصري بالماضي في بلد تحاول فيه الدولة في نفس الوقت أن تنمي وتستغل كل الإمكانيات المادية والبشرية لترقية هذا المجتمع.

- كما تتمثل أهمية الموضوع في محاولة دراسة المرأة اجتماعيا واقتصاديا رغم الدور الذي تقوم به في الأسرة وذلك بإبراز:
- أهمية تبني المرأة لمشاريع حرفية تختلف عن العمل في الوظيفة والذي يعد صورة معتادة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية، وكذلك التغيير في حياتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة.
 - معرفة كيف تتعامل المرأة التي تتبنى مشروع تنموي مع واقعها الاجتماعي .

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب وهي:

- أ- سبب ذاتي: كوني درست علم الاجتماع الريفي أردت المبادرة في دراسة تهتم بالمرأة الريفية الصحراوية على اعتبار أنني أنتمي إلى المجتمع الصحراوي.
- ب- سبب علمي: قلة الدراسات العلمية في حدود اطلاعنا التي عالجت موضوع من هذا النوع.
- ج- تسليط الضوء والتعرف على مدى قابلية أهل المنطقة لفكرة تبني المرأة لمشروع.
- د- التعرف على خصائص النساء اللاتي يعشن في مجتمع تقليدي تحكمه العادات والقيم وقمنا بإنشاء مشاريع اقتصادية.

خامسا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- الكشف عن التغيرات التي حدثت لدى المرأة الصحراوية بعد تبنيها لمشروع تنموي.

ب- تقديم دراسة علمية يمكن الاستفادة منها في مجال التنمية الريفية من خلال تفعيل دور المرأة في التنمية.

سادسا: تحديد المفاهيم والتعريف الإجرائي للدراسة

1. المرأة

أ- لغة: مشتقة من فعل "مرأ" ومصدرها المروءة وتعني كمال الرجولة والإنسانية، ومن هنا كان المرأة هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان¹.

ب- اصطلاحا: المرأة هي ذلك النوع الثاني للجنس الإنساني، وهي تشترك مع الرجل في خصائص مشتركة بينهما، فهما يكملان بعضهما البعض².

ت- التعريف الاجرائي:

المرأة الجزائرية الصحراوية: هي المرأة التي تقيم في صحراء الجزائر وبالضبط ببلدية فقارة الزوى بولاية عين صالح، المتبنية لمشروع حرفي.

2. مشروع حرفي

أ- لغة: تعرف الحرفة بأنها تعني الصناعة، جهة الكسب، كل ما يشتغل به الإنسان³.

¹- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص312.

²- نفس المرجع، ص 313.

³- المعتمد، قاموس عربي، دار صادر، لبنان، 2000، ص 438.

والحرفة في اللغة كما جاء في لسان العرب هو اسم من الاحتراف وهو الاكتساب، يقال: هو يحرف لعياله ويحترف ويقرش ويقترش بمعنى يكتسب من ههنا وههنا، والمحترف الصانع والحرفة الصناعة¹.

ب- اصطلاحاً: تعرف بأنها المهارة الخاصة أو القدرة على التفنن في صنع الأشياء يدوياً².

ت- التعريف الإجرائي

نقصد به النشاطات* الحرفية التي تقوم بها المرأة الجزائرية الصحراوية كالنسيج، الخياطة، صنع الأواني الفخارية، الحلويات... الخ يكون بأدوات بسيطة يتميز بطابعه التقليدي.

3. التغيير الاجتماعي

أ- لغتاً: التغيير في لسان العرب تغير الشئ عن حاله: تحول وغيره حوله وبدله، كأنه جعله في غير مكانه³.

ب- اصطلاحاً: يختلف مفهوم التغيير الاجتماعي على حسب نظرة الباحثين فيعرفه "ماكينوس" بأنه: التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن. أما "ريتزر" فيقول: التغيير الاجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد والجماعات والتنظيمات والثقافات والمجتمعات⁴.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر لبنان، ص 371.

² - الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 174.

* هو كل مشروع يساهم في التنمية المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر ونقصد به في دراستنا هذه النشاطات.

³ - ابن منظور، المرجع السابق، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1988، ص 38.

⁴ - ابراهيم عثمان، قيس النوري، التغيير الاجتماعي، دار الشروق، عمان، 2009، ص 7.

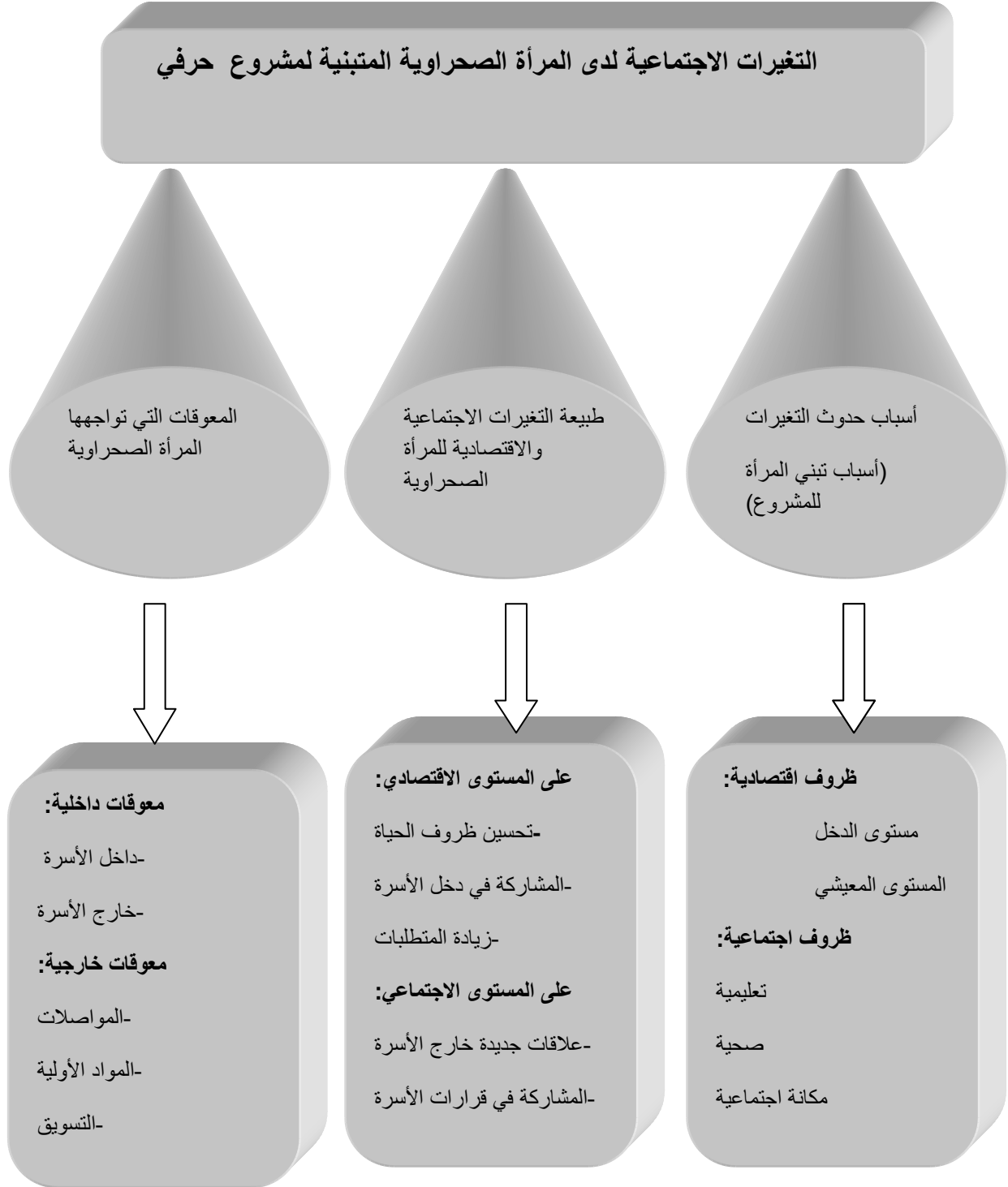
ت- التعريف الإجرائي

نقصد بالتغير الاجتماعي في هذه الدراسة مجموع التغيرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية الجزائرية الصحراوية القاطنة في ولاية عين صالح بلدية فقارة الزوى.

ونقصد بالتغيرات الحاصلة لدى المرأة الجزائرية الصحراوية المتبنية لمشروع حرفي، ذلك التغير في أسلوب حياة المرأة سواء داخل الأسرة أو خارجها وقد تم تصنيفها إلى قسمين:

- أ- التغيرات الاجتماعية وتتمثل في إقامة المرأة لعلاقات جديدة خارج الأسرة في إطار قيامها بمشروعها، وكذا مشاركتها في قرارات الأسرة.
- ب- التغيرات الاقتصادية وتتمثل في تحسين الظروف المعيشية للمرأة، وكذا مساهمتها في دخل الأسرة، وأيضا زيادة المتطلبات (الاحتياجات) أو تغير نمط الحياة.

سابعاً: نموذج الدراسة الشكل رقم (1)



الشكل: (من اعداد الباحثة)

ثامنا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- منهج الدراسة:

يعرف المنهج على أنه «مجموعة من العمليات المنظمة تسعى لبلوغ هدف معين»¹ أو هو «الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في أي فرع من فروع المعرفة، في أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعلمية».²

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة المتمثل في دراسة التغيرات التي طرأت على المرأة الصحراوية المتبينة مشروع حرفي ببلدية فقارة الزوى بعين صالح ولاية تمنراست، انطلاقا من أسباب حدوث التغير والتوجه نحو تبني مشروع وكذا دراسة التغيرات الحاصلة المنجزة عن ذلك والعوائق التي تواجهها المرأة الصحراوية.

فبناء على متغيرات دراستنا تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم أساسا على جمع الحقائق والمعطيات عن الظاهرة المدروسة ووصفها وتفسيرها، برصد خصائص النساء المتبنيات للمشاريع التنموية في منطقة الدراسة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى توجههن إلى هذه الفكرة، ومعرفة التغيرات الحاصلة لديهن والعوائق التي تواجههن..

2- مجالات الدراسة:

تعتبر الدراسات الميدانية في البحوث الإنسانية والاجتماعية وسيلة هامة من وسائل جمع المعطيات والتقرب من واقعية الظواهر في الواقع الاجتماعي، يتم ذلك بالإلمام

¹ - مورييس أنجرس، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص 311.

² - غازي عناية، منهجية إعداد البحث العلمي (بكالوريوس ..ماجستير ..دكتوراه)، دار المناهج لنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 17.

بالبينات التي تحددها عدة مجالات كالمجال المكاني، الزماني، البشري لمجتمع الدراسة وهي كآتي:

2-1 المجال المكاني:

يتمثل المجال المكاني لدراسة في بلدية فقارة الزوى إحدى بلديات ولاية عين صالح حيث تضم تجمع سكاني رئيسي وتجمعات سكانية ثانوية وهي تقع في الشمال الشرقي للولاية على بعد 42 كلم، وتقدر مساحتها بـ61312 كلم². وقد تم اختيار هذا المجال المكاني لكونه يمثل منطقة ريفية ما تزال تتحكم فيها العادات والتقاليد بقوة.

2-2 المجال البشري:

يتمثل المجال البشري لدراستنا في جميع النساء اللاتي قمنا بإنشاء مشاريع حرفية ببلدية فقارة الزوى، واللواتي استقدن من قرض مصغر سنة 2012. لأنه منذ سنة 2012 أي بعد مرور ثمانية سنوات فهي مدة كافية لإقامة المشروع من جهة، وتكون التغيرات برزت ويمكن دراستها من جهة أخرى. وقد بلغ مجموع هؤلاء النسوة 143 امرأة حسب إحصائيات فرع الوكالة للقرض المصغر في ولاية عين صالح سنة 2016².

2-3 المجال الزمني:

يمكن تقسيم المجال الزمني لهذه الدراسة إلى ثلاث مراحل:
أ-المرحلة الأولى:الاستطلاع الميداني على فترات زمنية متقطعة، خاصة عندما تكون مناسبات كالأعراس أو الزيارات، لكي أجمع بعدد كبير من نساء المنطقة ومحاولة النقاش في الموضوع بطريقة غير مباشرة، وفي هذه المرحلة تم اختبار الاستمارة الأولية للبحث.

¹ - توفيق بوزناشة، دليل الجمهورية ولايات وبلديات، الطبعة الأولى الجزء الأول، جانفي 2013، ص620.

² - فرع وكالة القرض المصغر، ولاية عين صالح.

ثم مرحلة ضبط الاستمارة بصفة نهائية وتم عرضها على الأستاذ المشرف، وتمت الموافقة على النزول بها للميدان.

ب-المرحلة الثانية: جمع المعلومات الميدانية حيث كان يتم ملء استمارة واحدة على الأكثر في أغلب الأوقات، حيث استغرقت هذه العملية أحيانا عدة أيام منفصلة بفترات متقطعة، بسبب تخوفهن من الموضوع.

ج-المرحلة الثالثة: تحليل بيانات الدراسة من خلال قراءة النتائج الإحصائية للجداول إلى غاية الصيغة النهائية لكتابة الأطروحة.

3-عينة الدراسة:

من بين الإجراءات المنهجية الأساسية والمهمة عند إنجاز البحوث الميدانية تحديد مجتمع البحث، إذ تعذر على الباحث أخذ كل مفرداته لسبب من الأسباب فإنه يكتفي بأخذ عينة منه والتي تعرف بأنها: « جزء من مجتمع الدراسة الذي تجمع من البيانات الميدانية ويؤخذ هذا الجزء على أساس أنه ممثل لهذا المجتمع¹ ».

ذلك فإن درجة صحة المعلومات المتحصل عليها من الميدان ودقة النتائج وإمكانية تعميمها مرتبطين ارتباطا كبيرا بدرجة تمثيلية العينة للمجتمع المدروس، فكون عينة بحثنا لها خصائص مشتركة والمتمثلة في كون تلك النسوة يقمن في نفس المنطقة الريفية والتي هي بلدية فقارة الزوى المتواجدة في منطقة عين صالح يتوزعن بين تجمعات رئيسة وتجمعات ثانوية، متبنيات مشاريع ذات طابع حرفي.

لقد حاولنا في بداية الأمر القيام بمسح شامل لمجتمع الدراسة والمكون من 143 امرأة، ولكن بسبب رفض المبحوثات وعدم تجاوبهن مع البحث، فقد لجأنا إلى العينة

¹ -رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، شركة دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 334.

القصدية حيث تم الاقتصار على المبحوثات اللواتي أبدينا تجاوبا مع البحث، وقد بلغ عددهن 48 مفردة.

ولالإشارة فإن العينة القصدية هي انتقاء مفردات العينة تتم بطريقة متعمدة من طرف الباحث حيث يتدخل مباشرة في تحديد الأفراد الذين ستشملهم عينة الدراسة، ويتوقع أنهم سيزودونه بالبيانات التي تخدم أغراض بحثه¹.

أو هي التي يعتمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة لاعتقاده أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، فهناك بعض المناطق التي تعارف عليها الباحثون على أنها تعطي نتائج قريبة من الواقع، مما يعني أن هذا النوع من العينات توفر على الباحث كثيرا من الجهد².

4- أدوات جمع البيانات:

يتم الاعتماد في البحوث العلمية خاصة الميدانية على تقنيات معينة لتقصي المعطيات وجمعها التي تخضع إلى طبيعة الموضوع وأهدافه، لهذا اعتمدنا في بحثنا على عدة أدوات وهي:

أ- الدراسة الاستطلاعية:

الملاحظة: هي معاينة مباشرة لأشكال السلوك الذي ندرسه وهي الوسيلة التي تفتح مجال واسعا أمام الباحثين، إذ تمكنهم من جمع المعلومات والبيانات من خلال

¹ -المختار محمد ابراهيم، مراحل البحث الاجتماعي وخطواته الاجرائية، دار الفكر العربي، 2008، ص 62.

² - عبد الهادي أحمد الجوهري، علي عبد الرزاق ابراهيم، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، دار الكتب المصرية، 2002، ص 273.

ملاحظة جميع الظروف والملابسات المحيطة بالظاهرة، ثم يتجه الباحث إلى حصر وتنسيق نطاق ملاحظاته إذ يقتصر على المواقف والأشياء التي تهتمه فقط¹.

تم استخدام الملاحظة في التأكد من وجود المشروع، كما لاحظنا بعض المعاملات التي تقوم بها هؤلاء النساء مثل عمليات البيع والاتصال بأشخاص آخرين.

ملاحظة قوائم النساء المستفيدات من القروض المصغرة لسنة 2012 ببلدية فقارة الزوى من خلال الاطلاع على الوثائق الإدارية من طرف الوكالة المعنية².

فيؤكد علماء المنهجية على أن عملية الملاحظة العلمية ليست من العمليات البسيطة والمباشرة بل هي من العمليات المعقدة التي تتطلب تخطيطا واعيا ودقيقا، وتقوم على أساس الاختبار المعتمد لبعض المظاهر أو الجوانب الهامة التي يرغب الباحث في ملاحظتها في موقف معين وفي فترة زمنية معينة³.

ب- الاستثمار: والتي تعرف بأنها أداة مقننة تتضمن الأسئلة المفتوحة والمقفلّة أو أسئلة الاتجاهات حسب أهميتها في التأثير على وجود المشكلة⁴.

وقد تم تصميم الاستثمار في شكلها الأولي من خلال الاطلاع على التراث النظري حول الموضوع وكذا الدراسات السابقة وضبط المتغيرات والأبعاد والمؤشرات، ثم تم

¹ -إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة والنشر، بيروت، 1982، ص 105.

² - فرع وكالة القرض المصغر بعين صالح.

³ -عمار الطيب كشرود، البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2007، ص 178.

⁴ -المختار محمد ابراهيم، المرجع السابق، ص 80.

عرضها على المشرف وبعد مراجعتها تم عرضها على محكيمين من أجل ضبطها في شكلها النهائي وعلى محكمين* .

وقد اشتملت الاستمارة على 46 سؤال موزعة على أربعة محاور أساسية كالآتي:

المحور الأول: يخص البيانات الشخصية للمبحوثات.

المحور الثاني: يبين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

المحور الثالث: التغيرات الحاصلة للمبحوثات بعد المشروع

المحور الرابع: يخص المشاكل والعراقيل التي واجهت المرأة عند قيامها بالمشروع وبعد المشروع.

5-أساليب تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات الميدانية من المبحوثات تم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والإنسانية Spss. حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية.

* من بين الاساتذة المحكمين:

-بوحفص سومية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة تمناست.
-هياوي طاهرة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة تمناست.

تاسعا: الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا تم العثور على الدراسات التالية:

1 - الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: قام بها: "سلمان أسيم" **Salman Asim** بعنوان: تقييم أثر القرض المصغر على تمكين المرأة في باكستان 2008¹.

هدفت الدراسة إلى:

- المساهمة في تقييم الاثر الاقتصادي للقروض المصغرة على تمكين المرأة في باكستان.
- وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 275 أسرة بمنطقة لاهور، باكستان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج:
- القرض المصغر ليس له تأثير على القدرة التفاوضية للمرأة داخل الأسرة لمجموعة واسعة من القرارات بما في ذلك القرارات المتعلقة بالطفل والصحة والحركة الاقتصادية والاجتماعية.
- تدخل القروض الصغيرة يمكن النساء في مجال القرارات الأسرية التي تشمل المشتريات.
- كما بينت نتائج الدراسة أن القروض الصغيرة لها تأثيرات محدودة الجوانب.

¹ - Salman Asim- : Evaluating The Impact Of Microcredit On Women's Empowerment In Pakistan, October 2008.

انظر الموقع التالي:(تم الاطلاع عليه في 25 جانفي 2019)

[Https://www. Academia. Edu/165769/Evaluating the Impact of Micro credit on womens Empower ment in pakistan.](https://www.Academia.Edu/165769/Evaluating%20the%20Impact%20of%20Micro%20credit%20on%20womens%20Empowerment%20in%20pakistan.)

الدراسة الثانية: قام بها: "تنتي جانكي" Tennesi Janaki بعنوان: تأثير القرض المصغر على تمكين المرأة المقاوله في ريف تلانانا بالهند 2014¹.

هدفت الدراسة إلى:

- تحليل وتقييم تأثير نموذج التمويل الصغير (استخدام القرض) الذي له أبعاد مختلفة للتمكين عند النساء الريفيات.
- وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من النساء بمنطقة ميداك الهند، واعتمدت على المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- نمط استخدام القروض له الكثير من التفاصيل في الواقع من خلال تمكين المرأة على القدرة في اتخاذ خيارات الحياة من صنع القرار وتنظيم حياتها.
- التمكين الاجتماعي وذلك بتعزيز الحياة العامة بانعكاس صورتها خارج مجال الأسرة.
- إقامة علاقات وشركات بالعالم الخارجي للمرأة وتوسع نشاطها ومعارفها.
- ساعدت هذه العملية في تخفيف معايير معينة على المستوى الاجتماعي مثل اولئك الذين يقيدون حرية حركة المرأة.

¹ -Tennesi.Janaki: The Impact of Micro Credit on Women Entrepreneurs towards their Empowerment : A Study on SHGs in Rural RR District of Telangana, July 9.2014.

انظر الموقع التالي (تم الاطلاع عليه في 25 جانفي 2019)

<https://ssrn.Com/obstrat=2464145>.

الدراسة الثالثة: قام بها: روكماني، برنمات، Dr.R.Rukmani،
Dr.M.Banumathi، بعنوان: تأثير التمويل المصغر على تمكين المرأة ونتائجه
الاجتماعية 2019¹.

هدفت الدراسة إلى تغطية مجموعة متنوعة من المشاكل والقضايا المتعلقة بتمكين
المرأة بمنطقة تاميل بالهند، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج:

- عندما تتحرك النساء إلى الأمام تتحرك الأسرة، تتحرك القرية، تتحرك الأمة.
- اشتراك المرأة في التيار الرئيسي للتنمية يمكنها تمكين حقيقي وفعال في مجال الاقتصاد.
- القروض المصغرة أداة قوية لتمكين المرأة في الاقتصاد في الهند.

2. الدراسات العربية:

أ. دراسات غير محلية:

الدراسة الرابعة: قامت بها: "عهد بنت طلال بن جميل أحمد حسنين"،
بعنوان: إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدى المرأة
السعودية (2011)².

هدفت الدراسة إلى:

- تحديد الفروق في مستوى الوعي بإدارة المشروعات الصغيرة.
- إيجاد العلاقة بين كل من مستوى الوعي بإدارة المشروعات الصغيرة والقدرة على الابتكار بالنسبة للنساء.

¹ - R. Rukmani, M. Banumathi, The Effect of Micro- Finance on the Empowerment of women Andits Societal Consequences: A study of Women self-help Groups Members in Tamil Nadu, Indian Journal of Applied Research, Vol 9, No 12, 2019.

² - عهد بنت طلال جميل أحمد حسنين، إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدى المرأة السعودية، رسالة ماجستير في الاقتصاد المنزلي، كلية الفنون والتصميم الداخلي بمكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2011.

تحديد نسبة مشاركة متغيرات الدراسة (المستوى التعليمي، العمر، الدخل، عمر المشروع) في إدارة المشروعات الصغيرة.

وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 111 مفردة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي بإدارة المشروعات لدى سيدات عينة الدراسة، تبعا لاختلاف مقر المشروع.
- يجب تدريب السيدات صاحبات المشروعات الصغيرة على نظم حديثة، تقديم دورات التسويق، والإنتاج بما يتلائم مع وظيفة المشروع.
- تقديم وحدة تدريبية تعمل على خلق الإبداع والابتكار لدى النساء صاحبات المشروعات الصغيرة.

الدراسة الخامسة: قام بها: "سمير عبد الله"، "محمد حتاوي"، بعنوان: سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في فلسطين (2014)¹.

هدفت الدراسة إلى:

- إبراز واقع ريادة الأعمال للنساء في فلسطين بشكل معمق.
 - البحث في عوامل النهوض بريادة النساء في فلسطين.
 - إبراز العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في النشاط الريادي.
- وقد تم تطبيق المسح باستخدام استبانته موحدة معدة من قبل مرصد الريادة العالمي (GEM) وكانت عينة الدراسة 2000 مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

¹ - سمير عبد الله، محمد حتاوي، سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2014.

- ان معدل النشاط الريادي بين النساء في فلسطين من أقل المعدلات في العالم.
 - أن معدل النشاط الريادي بين الفلسطينيات منخفضا جدا بالمقارنة مع الذكور.
 - تبين أن الدافع الأساسي لمعظم النساء الرياديات كان بفعل الضرورة الاقتصادية.
 - تواجه المرأة الفلسطينية العديد من المعوقات والتي تتمثل بشكل أساسي في المعوقات الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، ونقص التمويل، نقص المعرفة وقلة المهارات.
 - ان من أهم الأسباب التي تدفع النساء إلى التخلي والتوقف عن الأعمال الريادية هي عدم ربحية المشروع والأسباب الشخصية والاجتماعية الناجمة عن الثقافة المجتمعية.
- الدراسة السادسة: قام بها: "نبيل عمران موسى الخالدي"، بعنوان: العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق (2015)¹.

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة.
 - مدى تحقيق العائد الاجتماعي في واقعنا الفعلي من حيث البرامج والمشروعات المحلية.
 - التعرف على المشكلات التي تعترض مثل هذه المشروعات الصغيرة.
- وقد تم تطبيق الدراسة على عينة 287 مفردة بمحافظة القادسية، العراق، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:
- أن الفئة الأكثر عددا والتي تعمل بالصناعات الصغيرة والحرفية هي الفئة العمرية 25 سنة إلى أقل من 30.

¹- نبيل عمران موسى الخالدي، العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق، بحث ميداني، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، 2015.

- مجتمع الدراسة الذي تمثله العينة مجتمع متعلم في مجمله وحالتهم الاجتماعية متزوجات.
- المشروعات الصغيرة قادرة على مواجهة بطالة النساء والحد منها، لكن ينقصها السياسات الداعمة لها، لأنها لا تمتلك الخصائص التي تجعلها أكثر فعالية، وعلى الدولة اتخاذ كافة الإجراءات وتفعيل دورها.
- أهم المعوقات التي تعوق المشروعات الصغيرة في العراق هي قلة السيولة والخوف من التعامل مع المصارف والقروض نظراً لارتفاع أسعار الفائدة.
- الدراسة السابعة: قام بها: "عريب عبد الرحمن الوليدات"، "أمل علي الخاروف"، بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادبا الأردن 2019¹.
- هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على واقع المشاريع الصغيرة المدارة من قبل النساء في مدينة مادبا بمعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية.
 - طبيعة المشاريع التي تديرها المرأة.
 - الأسباب التي دفعت السيدات للمبادرة بإقامة المشاريع.
 - أهم الصعوبات التي واجهت صاحبات المشاريع في تنفيذها.
 - الآثار المترتبة على المرأة والأسرة والمجتمع جراء إقامة مشاريع صغيرة.
- وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 55 مفردة بمادبا، الأردن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الكمي والكيفي، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

¹ عريب عبد الرحمن الوليدات، أمل علي الخاروف، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادبا، الأردن، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 1، 2019.

- أغلب أفراد العينة متزوجات، منهن حملة الشهادات الثانوية، ويمتلكن خبرة في مجال مشاريعهن.

- كان الدافع وراء إنشاء هذه المشاريع هو تحسين دخل الأسرة.

- المرأة صاحبة المشروع تعاني من كثرة الالتزامات الأسرية، كما تعاني كثيرا من السلوكيات السلبية التي تخرج من أفراد المجتمع.

ب. دراسات محلية:

الدراسة الثامنة: قامت بها: "لكحل خديجة" بعنوان: "تسير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية" (2009/2008)¹.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور المرأة الريفية في عمليات التنمية الريفية من خلال الإطلاع على ما جاء في توصيات الهيئات العالمية والهيئات المتخصصة بالتنمية والمناشير الوزارية.

اعتمدت على المنهج الوصفي واستعملت استمارة بالمقابلة لعينة من النساء عددهن

26 امرأة مستفيدة من قرض مصغر، وكانت نتائج الدراسة كالتالي :

- فلسفة القرض المصغر الموجه للنساء الريفيات لم يراع فيه خصوصيات المجتمع الريفي .

- وساطة العنصر الرجالي وطغيانه على أدوار المرأة يجعلها مجرد يد عاملة .

- عدم إرفاق القرض المصغر بالمتابعة، وخاصة عن طريق مرافقات أنقص من مصداقيته لدى المستفيدات وخير دليل على ذلك عدم تسديد الديون لحد الآن .

¹ - لكحل خديجة، تسير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة ماجستير غير منشورة في تخصص علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

الدراسة التاسعة: قامت بها: "شلوف فريدة" بعنوان: المرأة المقاولة في الجزائر (2008-2009)¹.

هدفت الدراسة إلى:

- الاطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة المقاولة في الجزائر ورصد مختلف الجوانب المتغيرة في حياتها الاجتماعية.
- وقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 6 مفردات بمدينة قسنطينة، واعتمدت على منهج دراسة الحالة، وقد تم جمع البيانات باستخدام المقابلة البيوغرافية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج:
- المرأة الجزائرية تملك الخصائص الفردية ما جعلها اليوم تمسك بزمام الأمور فيما يخص إنشاءها وإدارتها لمؤسستها الخاصة.
- المرأة في الجزائر أضحت تمتلك من الشهادات العلمية ما يؤهلها لقيادة مشروع.
- المرأة المقاولة أصبحت أكثر جراءة في اتخاذ القرارات.
- استطاعت المرأة المقاولة اشباع حاجاتها واثبات ذاتها.

الدراسة العاشرة: قامت بها كل من: "منيرة سلامي"، "ايمان ببه"، بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر (2013)².

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على مدى فعالية ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصاديا.

¹- شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.

²- منيرة سلامي، ايمان ببه، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة-جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، العدد 3، 2013.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 123 مفردة بولاية ورقلة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- المرأة التي تنشط في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بولاية ورقلة، قد تخطت بعض المشاكل المتعلقة بالنظرة المجتمعية والعائلية لقيام المرأة بتأسيس أعمال خاصة.
- مازالت المرأة المقاولة بولاية ورقلة تعاني من الجانب التسويقي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أهم أداة أو سبيل للوصول إلى التمكين الاقتصادي للمرأة شرط التحكم في العوائق والمؤثرات الداخلية والخارجية على المرأة المقاولة.

الدراسة الحادية عشر: قامت بها: "مناد لطيفة" بعنوان: "المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر (2013-2014)"¹.

هدفت هذه الدراسة لأهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولة النسوية وإبراز العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمشاركة المرأة ومعرفة معيقات و تحديات خروج المرأة للعمل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من 85 مفردة بالجزائر، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- أن معظم المقاولات تتعرض إلى عراقيل عائلية وإدارية في تأسيس مشروعهن أغلب المقاولات حققن نجاحات مادية و معنوية.

¹- مناد لطيفة، المرأة المقاولة والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء الوصفي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

الدراسة الثانية عشر: قام بها: "طويطي مصطفى" بعنوان: تقييم فعالية آليات دعم
المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري (2019)¹.

هدفت الدراسة إلى:

- إبراز واقع المقاولة النسوية في الجزائر وأهم الدوافع التي أدت بها إلى ممارسة هذا النشاط.
- التعرف بالهيئات الحكومية الداعمة للنشاط المقاوالاتي.
- التعرف على أهم الجمعيات الناشطة في حقل دعم المرأة المقاولة في الجزائر.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أهم النتائج:
- تؤدي المقاوالات النسوية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية.
- المرأة الجزائرية اقتحمت مجالات مختلفة فهي تحاول إثبات نفسها يوما عن يوم.
- الآليات التي اعتمدها الدولة الجزائرية لم ترتقي للمستوى المرجو منها حيث تواجه المرأة المقاولة عدة عراقيل تحول دون تقوية آفاق مشاركتها.
- من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت النساء اللاتي لديهن مشاريع تنموية، وعلى الرغم من اختلاف بيئة كل دراسة إلا أنها أظهرت نتائج ودلالات علمية نوضحها على النحو الآتي:

أ. من حيث أهداف الدراسة:

هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف والاطلاع بشكل علمي على ظاهرة المرأة
المقاولة أو صاحبة المشروع، برصد مختلف الجوانب المتغيرة في حياتها

¹- طويطي مصطفى، تقييم فعالية آليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات
القانونية والاقتصادية، العدد 8، 2019.

الاجتماعية والتعرف على مدى فعالية ومساهمة القروض المصغرة في تمكين المرأة اقتصاديا والبحث في عوامل النهوض بزيادة النساء وكذلك إبراز العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

ب. من حيث مناهج الدراسة:

كل الدراسات السابقة كان المنهج الوصفي هو المنهج الوحيد المتبع بنوعيه المسحي والتحليلي.

ج. من حيث عينات الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة النساء اللاتي لديهن مشاريع تنموية استفدن من قروض مصغرة لتمكينهن اقتصاديا، من بلدان ومناطق مختلفة منها الجزائر، السعودية الأردن، العراق، فلسطين، باكستان، الهند.

د. من حيث أدوات الدراسة:

كل الدراسات السابقة كان الاستبيان فيها الأداة الوحيدة في جمع بياناتها وبضمنتها الدراسة الحالية، إلا دراسة الباحثة "شلوف فريدة" استخدمت المقابلة البيوغرافية.

ه. من حيث نتائج الدراسات:

توصلت نتائج كل الدراسات إلى أن النساء صاحبات المشاريع التنموية لهن دور حيوي في التنمية الاقتصادية، لكن الآليات التي اعتمدت عليها الدول لم ترتقي للمستوى المرجو منها، حيث تواجه المعنيات عدة عراقيل تحول دون تقوية أفاق مشاركتهن، كما تبين أن الدافع الأساسي لمعظم النساء صاحبات المشاريع كان بفعل الضرورة الاقتصادية أو العوز المادي، ومن أهم الأسباب التي تدفع المعنيات إلى التخلي والتوقف

عن هذه الأعمال هي عدم ربحية المشروع، والأسباب الشخصية والاجتماعية عن الثقافة المجتمعية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

الدراسة الحالية لا تختلف كثيرا عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف والمنهج والأدوات، ويكمن الاختلاف هو أن الدراسة الحالية في الجزائر بالضبط في المنطقة الصحراوية التي تتميز بخصائص وظروف مختلفة، كما أن هذه الدراسة قدمت صورة واضحة عن واقع المرأة المتبنية مشروع حرفي في هذه المنطقة، وعن الصعوبات التي تعترض مسارها في نجاح المشروع.

كما أننا استفدنا من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية في إثراء إطارها النظري.

فمن خلال العرض السابق للدراسات يتضح أن جل الدراسات بما فيها الحالية، أكدت على أنه توجد معوقات تواجه المرأة المتبنية مشروع حرفي، والمستفيدة من قرض مصغر من أجل المشاركة الاقتصادية.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من مواجهة صعوبات تقف أمام الباحث وقد تمثلت أهمها فيما يلي:

- قلة المادة العلمية حول الموضوع.
- عدم تجاوب المبحوثات مع البحث الأمر الذي جعلنا نستعين بمرافقة من المنطقة لأجل خلق الثقة والتجاوب.
- صعوبة التوفيق بين العمل والدراسة والمنزل، بحكم أنني ربت بيت وموظفة.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره يمكننا القول أنه حاولنا الوقوف على أهم مراحل أسس المنهج العلمي وأساليبه الذي يناسب موضوع البحث ومن أجل ذلك الوصول إلى نتائج علمية للدراسة.

الفصل الثاني: التغيير الاجتماعي

أولاً: تعريف التغيير الاجتماعي والمفاهيم

المساوغة

ثانياً: مظاهر التغيير الاجتماعي

ثالثاً: عوامل التغيير الاجتماعي

رابعاً: نظريات التغيير الاجتماعي

خامساً: عوائق التغيير الاجتماعي

تمهيد:

من خلال هذه الدراسة نحاول أن نعطي رؤية تعكس الأبعاد والتغيرات التي ترتبط بأوضاع المرأة الريفية، التي تقع بين قوتين الأولى هي الدور الذي سطره لها مجتمعها والثانية التغير الذي تطمح إليه من أجل تبني أدوار جديدة، فهذا التغير يشير إلى وجود حركة داخلية وخارجية في المجتمع الريفي، يؤثر في العلاقات والأسس الاجتماعية، التي تخضع إلى ضبط أو نظام معين، وهذا ما نسميه بالتغير الاجتماعي.

لذلك تطرقنا إلى هذا المفهوم لما لديه من علاقة بموضوعنا، محاولين تحديد أهم المفاهيم والتعاريف لمجموعة من المفكرين ثم التطرق إلى مظاهر التغير الاجتماعي كذلك العوامل أو الأسباب التي أدت إلى حدوثه، مع التطرق أيضا إلى أهم النظريات المفسرة لتغير الاجتماعي وفي الأخير معرفة العوائق التي تواجه التغير.

أولاً: تعريف التغير الاجتماعي والمفاهيم المساوقة:

1- تعريف التغير الاجتماعي

أ- لغة: جاء في المعجم اللغوي من لسان العرب أن التغير: «تغير الشيء عن حاله، تحول وغيره حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان عليه»¹.

والتغير في اللغة العربية من الفعل غير أن استبدال الشيء بشئ آخر أو نقله من مكان آخر والتغير ضد الثبات وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية وظاهرة حقيقية إنسانية.²

وعليه فإن التغير هو تغير الشيء عن أصله، وهو عكس ما كان عليه من قبل.

ب- اصطلاحاً: جاء في قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية عند "مصلح الصالح"

بأن التغير الاجتماعي هو تغيرات في البناء الاجتماعي أو الثقافة عبر الزمن.³

أما "خليل احمد الخليل" فقد أشار في تعريفه أنه يوجد تفسير من زاويتين

افتراضيتين مختلفتين، الأولى زاوية القائلين بأن مجمل المجتمعات تتوجه ضرورة

¹- ابن منظور، لسان العرب، لبنان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الجزء العاشر، ط 2، 1999 ص 152.

²- حسن عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008، ص 4.

³- مصلاح الصالح، الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية دار عالم الكتب للطباعة والنشر، بدون بلد، 1999، ص 82.

نحو حالة مثالية أفضل والثانية زاوية القائلين بان التغير هو تراجع ونكوص،
يضاف إلى ذلك أن التجارة الدولية والتنظيم الآتي للمجتمعات والتطور والتقني¹.

فقد تعددت تعريفات التغير الاجتماعي وذلك لأهمية هذا المصطلح، فهناك
مجموعة من التعاريف نذكر منها: تعريف "احمد بدوي زكي" الذي عرفه على أنه
« كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أوفي وظائفه خلال فترة
زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أوفي القيم
والمعايير التي تؤثر علي سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف
التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها»².

أما "ألبرت مور" اشار إلى أن «ظاهرة التغير الاجتماعي ليست ظاهرة
حديثة»³ أي أنها قديمة تتماشى مع مرور الزمن والأحداث، هناك أيضا من يرجع
التغير الاجتماعي إلى الجهد المشترك والمنسق من قبل المخططين، في أن تصبح
عملية التصنيع الأداة الفعالة والمحدثة للتغير الاجتماعي⁴.

¹ - خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984، ص74.

² - أحمد بدوي زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة، ص 382.

³ - عزت السيد أحمد، القيم بين التغير والغير المفاهيم والخصائص والآليات، مجلة دمشق، العدد الأول+الثاني، 2011، ص609.

⁴ - كرم حبيب، منصور حسام، التغير الاجتماعي والتعليم، مكتبة الوعي العربي، بدون بلد، 1972، ص89.

بهذا الصدد يعرف "جنزبرج" التغير الاجتماعي بأنه التغير في البناء الاجتماعي كالتغير في حجم المجتمع وتركيبته ونمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته، أو مثل تضاؤل حجم الأسرة وتغير الاقتصاد المعيشي¹.

من التعريفات أيضا نجد تعريف "جونسون" الذي يرى أن التغير الاجتماعي ما هو إلا تغير في بنية النظام الاجتماعي من حالة كان فيها ثابتا نسبيا، كما أن هذه التغيرات أكثر كفاءة وأكثر قدرة على أداء الانجازات، أي التغير هو الانتقال من حال إلى حال، فالمجتمع يمر بمنعطفات وتغيرات كثيرة ترتبط بطبيعة المرحلة ومقتضياتها².

كما عرفت الباحثة "دلال ملحس" بأن التغير الاجتماعي كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة من الزمن، فكلما كانت ظواهر المجتمع مترابطة ومتساندة فإن أي تغير يحدث في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية يقابله تغيرات أخرى في كافة الجوانب وبدرجات متفاوتة، وبناء على ذلك فإن

¹ - ربيعي فضل عبد الله، الأسرة والتغير الاجتماعي، مركز دراسات الرأي العام والبحوث الاجتماعية، مدار، 2006، بدون بلد، ص 88.

² - عزت السيد أحمد، أفاق التغير الاجتماعي والقيمي، دار الفكر الفلسفي، بدون بلد، 2005، ص 25.

التغير الاجتماعي لا يقتصر على جانب واحد دون آخر، فحينما يبدأ التغير من الصعب إيقافه لما بين النظم الاجتماعية من ترابط وتساند وظيفي¹.

فمصطلح التغير الاجتماعي يشير إلى تلك العملية المستمرة على فترات زمنية متعاقبة، يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو الأدوار الاجتماعية، وبما أن الدينامية تدل على الحركة والحيوية عكس الثبات والسكون بالإيجاب أو بالسلب فهذا يعني أنها تغير أي أن الدينامية الاجتماعية هي نفسها التغير الاجتماعي².

هناك من يرى أن التغير الاجتماعي جاء نتيجة للتغير الثقافي فالتغير الاجتماعي يشمل التغيرات البنائية في جميع أنواع العلاقات الاجتماعية وأطرافها والتغيرات الثقافية من معاني وأفكار وقيم وأدوات ومواضيع³.

2- المفاهيم المساوقة:

نجد عدة مفاهيم ترتبط بالتغير الاجتماعي ومن خلالها نستطيع التعرف أكثر على هذا المصطلح، وقد أشار إلى تلك المفاهيم الدكتور "فؤاد بن غضبان" وهي كالتالي⁴:

¹- دلال ملحس استثنائية، التغير الاجتماعي والثقافي، ط3، بدون بلد، 2010، ص 22.

²- فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 214.

³- سالم عرفة، اتجاهات حديثة في إدارة التغير، بدون بلد، 2012، ص 56.

⁴- فؤاد بن غضبان، نفس المرجع، ص ص 216-222.

-**التقدم الاجتماعي:** اعتبر "هوبهاوس" أن عملية التقدم الاجتماعي لا تحدث بصورة ميكانيكية وإنما أخضعها لدور الإدراك والعقل، في إجراء التجانس للتقدم الاجتماعي فالتغير أوسع من التقدم، لكن هناك علاقة بينهما لأن التغير الاجتماعي في حركة مستمرة نحو هدف معين تقطعه الإنسانية من خلال عدة مراحل.

-**التطور الاجتماعي:** يشير هذا المفهوم إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا أو هو التعديل في العلاقات الاجتماعية وهو يرمز لتغير الأشياء والمجتمعات، قد يظهر في بعض الحالات تقدما وبعض الآخر يمكن أن يكون تأخرا أما مصطلح التغير الاجتماعي هو الأكثر علمية وواقعية لحالة المجتمعات والإنسانية.

-**النمو الاجتماعي:** هو النضج التدريجي المستمر ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطا وثيقا، ذلك أن التغير الاجتماعي له علاقة بالجوانب الكمية التي يمكن قياسها من خلال السكان، ويختلف النمو عن التغير في أن النمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا في جانب من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم، وقواعد الضبط الاجتماعي حيث يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع.

-**التنمية الاجتماعية:** تعرف بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة

المتاحة إلى أقصى بعد ممكن أما العلاقة بين التغير والتنمية يتجلى من خلال المفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق مع مفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين.

-**التغير الاجتماعي والبناء الاجتماعي:** يحدث التغير الاجتماعي في البناء الاجتماعي فالبناء الاجتماعي هو شبكة العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقوم بين الأشخاص في المجتمع، وهو مجموعة العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء والاستمرار.

ثانياً: مظاهر التغير الاجتماعي:

المقصود بمظاهر التغير هو ما نلاحظه بشكل مباشر أو غير مباشر من تحولات في الحياة الاجتماعية وما ينجم عنها من تأثيرات على مختلف أوجهها، وقد شبه كتاب القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين المجتمع بالكائن الحي، من ناحية أن التغير الذي يقع في احد أجزائه لا يقتصر تأثيره على ذلك الجانب فحسب بل يتعداه إلى بقية الأجزاء¹.

¹ - إبراهيم عثمان، قيس النوري، التغير الاجتماعي، دار وائل للنشر، بدون بلد، ط4، 2014، ص 100.

فقد لخص "عثمان ابراهيم" بعض مظاهر التغير في ما يلي¹:

1- الثورة التعليمية: ذلك من خلال الطفرات العلمية والتقنية والمنهجية والتطبيقية التي حصلت في هذا الميدان الحيوي في معظم أقطار العالم ومنها الأقطار العربية، فالثورة العلمية من شأنها أن تحدث تغير في نظام القيم كقيم القرابة، فالتعليم يبدأ بتغير النظرة العامة للأشياء التي تهم الإنسان، وتؤثر في حياته حسب درجة تلك الأهمية، كما عزز التعليم المهن والحرف وتطور الرؤية الجديدة أي التجاهل المتزايد لقاعدة التمييز الجنسي، بين المرأة والرجل في مجال العمل ومن أبرز نتائج الثورة التعليمية تصحيح الازدواجية وخلق التوازن في علاقات المرأة والرجل، فالمرأة من خلال التحصيل العلمي تمكنت من اختراق الطوق الاجتماعي والثقافي الذي أحاطها به سابقا التقليد القبلي، فهي اليوم تتمتع بهويتها كمواطنة تنفتح أمامها كثير من فرص العمل التي قلصت الفجوة بينها وبين الرجل.

2- ثقافيا: من مظاهر التغير الثقافي لحركة التغير العربي

أنماط المعيشية العصرية، التي حلت محل الأنماط التقليدية حيث يظهر ذلك من خلال تطوير المباني والمسكن التقليدية إلى العصرية، وكذا انتشار الألبسة ذات الأذواق الغربية.

¹ - إبراهيم عثمان، قيس النوري، المرجع السابق، ص 101-103.

3-اجتماعيا:يظهر لنا في الفئات والجماعات الاجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الاجتماعي، كما يغطي شبكة العلاقات الاجتماعية وما تنظمه من أنشطة يشارك فيها الناس، من خلال الأدوار المرسومة لهم بهذا تتحول العلاقات حينما يتحضر المجتمع من أشكالها القرابية إلى علاقات ثانوية وهو من أهم عناصر مظاهر التغير الاجتماعي.

4-اقتصاديا:من آثار ومظاهر التغير اقتصاديا في مجتمعنا العربي هو اتساع فرص العمل في المدن وازدياد عدد المهن وتنوعها، كما يتعلق بأمور متعددة منها تغير مستويات الإنتاج والاستهلاك، ونمو التباين في مستويات المعيشة التي كانت متقاربة في قرانا وأريافنا العربية.

5-مظاهر التغير في الوجه القرابي:من مؤشرات هذا الجانب تفكك وتحلل في روابط العشيرة نتيجة الهجرة إلى المدن لتحسين مستويات المعيشة، ومن مظاهر التغير القرابي والعشائري في الوطن العربي، ازدياد التخلي عن الالتزام بقاعدة الزواج من الأقارب خصوصا زواج أبناء العمومة، كذلك يلاحظ تحول آخر في المجتمع العربي وهو انشطار الأسرة العربية الممتدة، واستقلال أبنائها عن زعامة أبيهم وانتقالهم إلى بيوت منفصلة ليكونوا فيها أسرهم الخاصة.

6-مظاهر التغير ديمغرافيا:هو ما يجري من تحولات ديمغرافية سكانية كالتالي نلاحظها في مجتمعاتنا العربية كمعدلات زيادة السكان لفترات محدودة، قد تكون

سنة أو خمسة أو عشر سنوات أو لفترات أطول من ذلك، هذا لما توفره الدولة في وضع خططها التنموية المختلفة في مجالات الحياة الأساسية لسكانها، كمجال الإسكان والتوظيف والتعليم بمراحله المختلفة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وغير ذلك من ميادين الحياة العصرية.

7- مظهره على المستوى الأسري: تعد الأسرة خلية المجتمع الكبير إذ يعرف الأسرة "بيرجس" و"لوك": «بأنها مجموعة من أشخاص يتحدون بروابط الزواج أو الدم أو التبني فيكونون مسكنا مستقلا ويتفاعلون في تواصل مع بعضهم البعض بأدوارهم الاجتماعية المختصة كزوج وزوجة وابن وابنة الأمر الذي ينشئ لهم ثقافة مشتركة¹»

يشر أيضا الدكتور "صلاح العبد" إلى بعض الصور الأساسية للتغيرات داخل البناء الاجتماعي والتي تتمثل فيما يلي²:

أ- التغير في القيم الاجتماعية: تختلف من مجتمع إلى آخر وعلى سبيل المثال كانت أهم القيم المعتمدة في المجتمع الإقطاعي ترتبط بالفروسية والحرب، بينما نجد أن العمل والإنتاج من أهم القيم التي تحظى بأكبر التقدير في المجتمع الاشتراكي.

¹ - رانيا عدنان، رشا بسام، التنشئة الاجتماعية، دار البداية، بدون بلد، 2006، ص 230.

² - صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي، بدون بلد، بدون سنة، ص 300.

ب-تغير في الأنظمة الاجتماعية: ذلك باستبدال نظام الفردية المطلقة في الحكم إلى الديمقراطية.

ج-التغير في مراكز الأشخاص: يدخل في هذا تعاقب الأشخاص ذوي المراكز في الأسرة أو في العمل أو في الحكم، ويرجع هذا لأسباب مختلفة.

فالمجتمع المتغير المحيط بالأسرة العربية لابد أن يؤثر فيها تأثيرا واضحا من شأنه أن يغير تركيبها الاجتماعي ووظائفها وعلاقتها الداخلية والقريبة ونظم زواجها واستقرارها الأسري، فضلا عن الآثار التي يتركها في قيم الأسرة وإيديولوجيتها وأساليب حياتها وطرق تفكيرها ومركز المرأة فيها، باعتبار أن المرأة تشغل الدور الأساسي في واقع الأسرة وتوجهاتها في تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة¹.

فمن أهم مظاهر التغيرات الاجتماعية التي حدثت في الأسرة العربية هو خروج المرأة للعمل وحصولها على الفرص المادية كالرجل، أبرزها في التعليم وهو من أهم آثار التغير الاجتماعي المباشر على الأسرة، كما أن مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طرديا

¹ - احسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار وائل للنشر، بدون بلد، 2005، ص 203.

مع عمل الزوجة، فتأثير وسائل الإعلام وزيادة الخصائص الحضرية أدى إلى تغير ملحوظ في دور الزوجة وفي مركزها الاجتماعي¹.

كذلك ما يخص التصنيع الذي يؤثر أيضا على العلاقات الداخلية والقرابية بين أعضاء الأسرة، حيث تتعرض إلى الاضمحلال وتتفاقم مشكلاتها الاجتماعية وتقل أو تتعدم المساعدة التي يقدمها الأقارب إلى الأسرة، وتتغير بذلك الأسرة الممتدة الكبيرة الحجم، إلى أسرة مفككة ومنشطرة، يشترك فيها الرجال والنساء سوية، في إدارة شؤونها وتمشية أمورها وهذا بسبب التحضر والتصنيع².

فمنذ مطلع القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر أثارت نهضة المرأة المعاصرة خاصة العربية، التي تتبنى حركات التحرر النسائية والتي تطالب بإلغاء نظام تقسيم العمل القائم على الاختلافات الجنسية، أدت بذلك إلى تغيرات جذرية فعينت المرأة كوزيرة أو نائبة في البرلمان أو حكومة مما يكون مؤشرا لحركة نسائية عادلة³.

فيرى "نبيل السمالوطي" بأن تغير المكانة الاجتماعية للمرأة هو سبب ونتيجة في آن واحد للتغير في بناء الأسرة وفي وظائفها، فالتغير الاجتماعي أدى إلى

¹ - محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي: دراسة التغير في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، بدون بلد، 2005، ص31.

² - عالية حبيب، نجوى عبد الحميد سعد الله وآخرون، علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة، بدون بلد، 2001، ص217.

³ - معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، عمان، الأردن، ط3، 2004، ص 182.

تعددية الأدوار وتنوعها، مع تحديات لمكنات وأدوار الزوجة التي تتطلب تكيفا منسجما ومتفاعلا مع أدوار الزوج فمكانة المرأة الاجتماعية قد تغيرت ومازالت تتغير، إلا أن درجة التغير تختلف من مجتمع إلى آخر فنسبة النساء العاملات في زيادة مستمرة، فعمل المرأة يؤثر على وضعها النسبي في المجتمع حيث أعطاهما نمطا من الاستقلالية والحرية، التي لم تتمتع بها من قبل هذا فضلا عن تمسك المرأة بهذا الحق، حق التعليم والعمل والاستقلال عن الرجل ونضالها في سبيل الحصول على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمساواة الكاملة بالرجل¹.

فهذه التغيرات أحدثت تفككا أسريا وتوترات وطموحات بين الشريكين والأكثر تأثيرا على مستوى الأسرة هي المرأة، التي تعد أساس المجتمع وتربية النشء ويظهر لنا هذا التغير من خلال النقاط التالية²:

1-تغير في الوظيفة البيولوجية:ذلك بفعل التغير الذي يحدث على المستوى المعيشي لها يحدث تغير في وظيفتها البيولوجية حيث تعمل على تنظيم عملية الإنجاب باستعمال وسائل عديدة في ذلك.

¹- نبيل السامالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 336.

²- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص 103.

2-تمثل عملية صيرورة يتم فيها المعايير الاجتماعية المقبولة والغير مقبولة وأنماط السلوك المحببة والمكروهة وآداب الأكل والحشمة في الملبس وباقي عناصر الثقافة السائدة في مجتمعه، فهذه العمليات تقوم بها المرأة لكن التحاقها بالعمل يغير من أدوارها فيؤدي إلى الإخلال في عملية تربية النشء والسيطرة على سلوكياتهم.

3-تغير في الوظيفة العاطفية:التي تنطوي على تعليم الطفل المحبة والتعاطف والميل نحو أفراد الأسرة والآخرين وتعمل المرأة على تعزيز هذا الدور، فهي وظيفة مهمة لتماسك الأسرة وتمتين روابطها، لكن المرأة العاملة المنشغلة تؤثر في هذه الوظيفة فتعكس على شخصية الطفل عند الكبر فالعاطفة تعزز الروابط الأسرية وتبني شخصية متوازنة للفرد.

ذكر أيضا "سالم عرفة" مجموعة من النقاط التي حدد فيها مظاهر التغير وهي

كالآتي¹:

-التغير العمراني المصاحب للتغير السكاني.

-تغير الأسرة من حيث حجمها ووظائفها والمراكز الاجتماعية لأركانها ووسائل تكوينها وعوامل استقرارها وتفككها.

¹- سالم عرفة، المرجع السابق، ص 61.

-خروج المرأة من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل والإنتاج وما إلى ذلك من دعم اقتصادي للأسرة والمجتمع.

-تغير بعض القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود المجتمع وتحكم سلوك أفرادها.

ثالثاً: عوامل التغير الاجتماعي:

هناك عدة عوامل تدفع المجتمع لتغير في مختلف مجالاته ويكون التغير في درجة قوته حسب الظروف والمكان، وقد أرجع المفكرين هذا التغير إلى أسباب وعوامل مختلفة سنحاول إلقاء نظرة على أهمها في ضوء ما يلي:

1-العوامل الفيزيائية (البيئة الطبيعية):تشمل جميع الظواهر الفيزيائية التي ليست من صنع الإنسان، وهما مصادر الحياة والمناخ والطبوغرافيا والتربة وباطن التربة، وما فيه من معادن والنبات والحياة الحيوانية، فقد تتور البراكين أو تحدث زبذبات في المناخ أو قد يغير النهر مجراه دون تدخل الإنسان¹.

تشير في ذلك أيضا الدكتورة "دلال ملحس" حيث تصف هذا العامل ضمن العوامل الخارجية، إذ ترى أن الإنسان يؤثر في بيئته فإنها أيضا تؤثر فيه وتضفي

¹- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة، ص 327.

عليه طابعها وتحدث البيئة أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، فالبيئة تترك أثرا بالغا على مستوى التغير الاجتماعي وطبيعته في المجتمع¹.

2-العوامل الديمغرافية: يمكن أن نرجع العامل السكاني المؤثر في التغير الاجتماعي إلى عناصر مختلفة، منها كثافة السكان وحجم الجماعات أو المجتمعات ومعدلات المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان والهجرة داخل المجتمع الواحد والهجرة الخارجية².

فالواقع أن العلاقة بين اتجاهات السكان والتغير الاجتماعي يخضع للتحليل البسيط حيث أصبحت التطورات الصحية والنظافة والمعقمات والأدوية، قللت من عدد الوفيات الأمر الذي أدى إلى ازدياد السكان وتطوير في بناء الأسرة، فقد لوحظ الانفجار السكاني بعد الثورة الصناعية، فعملية التحضر والتصنيع تؤدي إلى حراك سكاني سريع قد يؤدي إلى حدوث تغير إيجابي إذا كانت الدولة قادرة على الموازنة بين الإنتاج ونسبة السكان والعكس، قد يكون تغيرا سلبيا إذا كان اقتصاد الدولة ضعيف مما يولد آفات اجتماعية جمة³.

3-العوامل الثقافية:تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي حيث تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات، فالاتصال

¹- دلال ملحس استيتية، المرجع السابق، ص 46.

²- صلاح العبد، المرجع السابق، ص 306.

³- معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر، بدون بلد، 2004، ص 163.

الثقافي عملية تسهم في إحداث تغير اجتماعي واسع النطاق، ويظهر ذلك في الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية أحيانا¹.

ويشير محمد عاطف غيث إلى أن الثقافة يمكن أن تكون نفسها مصدرا للتغير الاجتماعي، ذلك لأن الثقافة لها صفة التكوين التلقائي الذاتي الدينامي، فأى نسق ثقافي يأتي التجديد فيه من الداخل إي داخل الثقافة².

4-العوامل الاقتصادية: يقصد به شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية والتصنيع، ولقد كان أشد النظم الاجتماعية تأثرا به النظام الاقتصادي والنظام الأسري، وذلك لشدة ارتباطهما الواحد بالآخر نتيجة وجود علاقات قوية متبادلة بينهما والنظام الاقتصادي الذي فتح أبواب العمل أمام المرأة، منذ بدأ الانقلاب الصناعي ويلاحظ أيضا دور الاقتصاد في الأسرة من خلال التعرف على معدلات الطلاق، وارتفاع مستوى حياة الأسرة خلال فترات الرخاء الاقتصادي³.

¹- دلال ملحس استيتية، المرجع السابق، ص 49.

²- محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص 329.

³- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بدون بلد، 1999،

5-العوامل التكنولوجية:يقصد به فن الإنتاج الحديث والوسائل المستخدمة في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، أنشأت لتقلل من المجهود العضلي والجسماني الذي يبذله الإنسان في العمل، لرفع المستوى المعيشي¹.

6-العوامل الفكرية والفلسفية:تحدث التغيرات الاجتماعية كلها نتيجة لأفكار متعددة ينتج عنها إدامة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، بهذا الخصوص يرى "ماكس فيبر"أن العوامل الفكرية اثر كبيرا في التغير الاجتماعي وحسب رأي "عبد الله الرشدان"في كتابه علم اجتماع التربية أن لكل إيديولوجية جديدة أو اتجاهه فلسفي جديد أهدافه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر وقوالب العمل مما يؤدي إلى تغيرات في النظم والأوضاع القائمة².

فكل تغير في الأصول الفكرية والمذهبية يؤدي إلى تغير بعيد الأثر في النظم والأوضاع، وتمثل الإيديولوجية الجانب الفكري والعقائدي للثقافة، وهي من المصطلحات الجديدة المستحدثة، تعمل على الفوضى في النظام وتجعل الأفراد غير واثقين وغير قابلين للأحداث فيعملون على تغيرها³.

¹ - عبد القادر القصير، المرجع السابق، ص 80.

² - دلال ملحق استثنائية، المرجع السابق، ص 58.

³ - سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، بدون بلد، 2003، ص 85.

هناك بعض العناصر التي يجدها الدكتور "سالم عرفة" من أسباب أو عوامل تؤدي بدورها لعملية التغير الاجتماعي وهي¹ :

1-الأفراد:يؤدي ظهور أفراد مصلحين إلى تغير اجتماعي ملحوظ مثل ظهور الأنبياء والرسل والقادة الوطنيين.

2-العامل البيولوجي:وهذا يشير إلى توالي الأجيال واختلاف بعض خصائصها جيلا بعد جيل.

3-الأفكار والمعتقدات:هي القوة الفكرية التي تعمل على تغير النماذج الاجتماعية الواقعية، وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة وتساندها تبريرات اجتماعية.

4-عامل الزمن:إن عامل الزمن له قيمته في تحديد دينامية الجماعة والمجتمع، ويجب أن ننظر إلى الجماعة على أنها تنظيم متحرك متغير.

5-الثورات:إن الثورات الوطنية تقوم من أجل إحداث تغيرات جزئية أو شاملة في بناء المجتمع ونظامه.

¹- سالم عرفة، المرجع السابق، ص 62.

6- الحروب: تعد من العوامل المهمة في إحداث التغير الاجتماعي، إما بسبب ما يفرضه المنتصر حتى يدعم انتصاره، وإما بسبب ما يفرضه على نفسه المهزوم حتى يزيل آثار الهزيمة ويحقق النصر.

رابعاً: نظريات تفسر التغير الاجتماعي:

في هذا السياق سنحاول استعراض بعض الاتجاهات النظرية التي تفسر التغير الاجتماعي من جميع جوانبه وهي كالآتي:

1- نظريات التغير الحتمي:

هي تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد وتسمى هذه النظريات بالاختزالية، لأنها اختزلت كل العوامل في عامل واحد واعتبرته كافياً لإحداث التغير ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية، والتي تمثلت في نظريتين وهما¹:

أ- الحتمية الجغرافية: تعتبر نظرية شبه علمية قديمة تركز على مدى العلاقة بين الموقع الجغرافي وأثره على الإنسان وحضارته، وثم اعتقاد بأن هناك علاقة بين

¹ - أنوار صديق حسن عبوش، دور النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان، رسالة دكتوراة في علم الاجتماع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، معهد تنمية الأسرة والمجتمع، 2016-2017، ص52.

طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان وبين طابعه الاجتماعي، ولقد تأثر المفكرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية عند "لابير" "Lapier" أما "هنتجتون" "Huntington" فاستخدم مفهوم الحتمية الجغرافية في تفسير المجتمعات فذهب بقوله: «بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات والسلوك لن تتغير، إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية» وفي ضوء هذه الفرضية فسر ظهور الحضارات وسقوطها وأشار إلى حضارة واد النيل ازدهرت نتيجة لتوفر ظروف جغرافية خاصة ملائمة الطقس والتربة، ونوعية المحاصيل وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية.

ب- الحتمية البيولوجية: تستند على فرضية أساسية سادت في المجتمعات القديمة وهي أن تفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى، يرجع ذلك للخصائص البيولوجية وأن الناس ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا، وأنهم يختلفون في قدراتهم على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وذلك كل حسب قدراته البيولوجية العرقية، وفي ضوء ذلك يفسرون الفروق بين الشعوب والتغيرات الاجتماعية، التي تظهر لدى هذه الشعوب سواء كانت سلبية أو تغيرات

ايجابية ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التي أشار إليها "الزغبي" وهي¹:

1. أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.
 2. أثر التفاوت على الأفراد في الذكاء والإمكانيات الجسمية والنفسية المختلفة.
 3. أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي.
 4. أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهمم السكان أي نسبة الذكور إلى عدد الإناث، ونسبة المواليد إلى الوفيات، ونسبة كبار السن إلى الصغار.
- فالنظريات الحتمية سادت في مرحلة تاريخية معينة من مراحل التطور العلمي، أما الآن فإن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات ويؤكد ذلك "زايد" ويرجع ذلك لعدة أسباب وهي²:

1. أنها نظرية اختزالية ذات نظرية أحادية
2. أنها نظريات تميز لا علمية، تؤكد سببا واحد دون تمحيص علمي دقيق.

¹ - أنوار صديق حسن عبوش، المرجع السابق، ص 54.

² - نفس المرجع، ص 55.

فهي لا تنتظر للظاهرة الاجتماعية من جميع جوانبها حيث تركز على بعد واحد فقط.

2- النظرية التطورية:

انتشرت في القرن التاسع عشر وهي متوازية مع النظريات الحتمية وفق أن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد من قبل عبر مراحل، التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بناء على فروض وتصورات فلسفية في تفسيرها لظاهرة التغير لا تقوم على البحث العلمي بل تعطي نظرة عامة وواحدة في كل المجتمعات وتقدم أحكاما عامة، أي أنها تتحدث عن الإنسانية وتغيرها ككل في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات جزئية¹.

وقد جاءت هذه الاتجاهات الكلاسيكية لتفسير التغير من قبل فلاسفة التاريخ

وعلماء الاجتماع على النحو التالي:

أ- النظرية الدائرية:

أهم روادها "عبد الرحمان ابن خلدون" حيث تقوم نظريته على افتراض أن الاجتماع ضروري لتلبية حاجات الإنسان من غذاء وحماية، وضرورة تنظيم يقوم بضبط العلاقات وتنظيمها وإدارتها، ويصبح التغير فيها أساسا للتغيرات الاجتماعية الأخرى فيؤمن ابن خلدون بمبدأ التطور للحياة الاجتماعية والتاريخية بقوله: «وذلك

¹ - حسام الدين فياض، التغير الاجتماعي : دراسة تحليلية نحو علم إجتماع تنويري، بدون بلد، 2017، ص

أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول....»¹.

فنظرية ابن خلدون في التغير تقوم على افتراض شكلين للمجتمع²:

الأول: بداية المجتمعات الإنسانية أي البداوة

الثاني: المجتمع الحضري المرتبط بقيام الدولة.

فأصحاب هذه النظرية يعتقدون أن جميع الكائنات الحية تسير في حركة دائرية منتظمة منها عملية الشهيق والزفير، وخفقات القلب ويتطابق ذلك مع الظواهر الاجتماعية، مثل ظاهرة أزياء الموضة التي تختفي لمدة من الزمن ثم تظهر من جديد، والاتجاهات السياسية والنمو السكاني وتكرار الجريمة وبذلك تؤثر على المجتمع.

ومن بين النظريات الدائرية في التغير، النظرية التي تبناها عالم الاجتماع "سوركوين" سنة 1941، فيذهب إلى أن التاريخ الإنساني يتجه نحو التقدم المطرد

¹ - إبراهيم عثمان، قيس النوري، التغير الاجتماعي، الدار المصرية للعلوم، ط 2، بدون سنة، ص 15.

² - ثريا تيجاني، وسائل التغير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر، دار الأمة، بدون بلد، 2013، ص 52.

مع حدوث فترات من التذبذب المنتظم فهو يتأرجح بين العقلانية والنظام من ناحية وبين المثالية والتسيب من ناحية أخرى¹.

ب- النظرية الخطية:

توصف بأنها نظريات تهتم بالتحولات القديمة المستمرة أو المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد، ويمكن الخلاف بين مفكرها في عنصرين أساسيين، الأول يرتبط بعدد مراحل التطور، والثاني يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير، ف "أوجست كونت" "Auguste cont" يرى أن الإنسانية تسير سيرا تلقائيا تقديما اجتماعيا.

نحو هدف معين يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد مداه وسرعته، ويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم بأنها مرت بثلاث مراحل هي الحياة الاجتماعية في العصور القديمة والحياة الاجتماعية في القرون الوسطى المسيحية ثم التنظيم الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية، فالفكر الإنساني انتقل من المرحلة اللاهوتية إلى الفلسفية الميتافيزيقية ثم المرحلة العلمية الوضعية².

¹ - هشام السبع، مكانة المسن في الأسرة الجزائرية بالوسط الحضري في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة، رسالة دكتوراه في العلوم، علم الاجتماع كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2016-2017، ص 115.

² - دلال ملحس استيتية، المرجع السابق، ص 118.

أما "هنري مورجان" H.Morgan فيفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل أساسية للتطور وهي المرحلة الدنيا، أي نشأة الجذور الإنسانية ثم المرحلة الوسطى، تبدأ من مرحلة صيد الأسماك للحصول على الغذاء ومعرفة استخدام النار، بعدها المرحلة العليا من البدائية تبدأ باختراع السهم والقوس، ثم المرحلة البربرية تبدأ منذ صناعة الفخار ثم المرحلة الوسطى من البربرية تبدأ منذ استئناس الحيوانات في نصف الكرة الشرقي، وفي الغرب منذ زراعة الذرة وأخيراً مرحلة المدينة التي تبدأ منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة، واستخدام الكتابة حتى وقتنا الحاضر، فهو يؤكد أن كل مرحلة ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الأسرة والدين والنظام السياسي وتنظيم الملكية¹.

3- النظرية البنائية الوظيفية:

تعتمد في تحليلها على مفهومين رئيسيين، هما مفهوم البناء ومفهوم الوظيفة حيث يشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية بينما يشير مفهوم الوظيفية إلى النتائج أو الآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي فقد ساهم فيها عدد كبير من العلماء فقد تعددت صورها

¹ - دلال ملحق استثنائية، المرجع السابق، ص 120.

وتباينت فيها الإسهامات النظرية، من خلال أعمال المفكرين مثل "سبنسر" و"دوركايم" و"باريتو" وهناك وظيفة القرن العشرين التي أسسها "تالكوت بارسونز"، وأخيرا نظرية التنمية الوظيفية التي طورها تلاميذ الأوائل المحدثين في محاولة لفهم طبيعة التغير الاجتماعي في المجتمعات النامية¹.

تظهر لنا هذه الاتجاهات في صور مختلفة وهي:

أ- الوظيفة الكلاسيكية:

التي تمثل أعمال "هربرت سبنسر" و"اميل دوركايم" و"باريتو"، التي تميل إلى النظر للتغير الاجتماعي باعتباره تغيرا توازنيا تدريجيا لا يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي أو تبديله، وإنما يؤدي إلى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة، فيتغير المجتمع من وجهة نظر "هربرت سبنسر" في ضوء نفس القوانين التي يتحول بها عالم المادة التي تتحول من حالة اللات جانس، إلى حالة التجانس والانتظام، كتطور الكون والأرض والعالم العضوي والعقل البشري، أما "اميل دوركايم" فقد قدم نظرية في التغير الاجتماعي من منظور وظيفي، يتأسس على فكريتي

¹- نفس المرجع، ص 129.

التباين والتضامن، ويتضح ذلك من خلال العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي¹.

ف هربرت سبنسر بالنسبة له المجتمع جهاز عضوي مشابه للأجهزة العضوية المتواجدة في الطبيعة، الذي يتطور مع التاريخ من حالة متماثلة إلى حالة متباينة فإن التطور من البسيط إلى المعقد يفسر في رأيه إلى انتقال المجتمع من بنية متجانسة بسيطة إلى بنية لا متجانسة ومعقدة، كما أن المجتمع يتقدم وفق مراحل وفي كل مرحلة تظهر اختلافات بنيوية بتطورها ضمن انشغالات الأفراد داخل المجتمع ووظائفه وأجزائه وكذا ممارسة السلطة².

أما "دوركايم" انطلق في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكري التباين والتضامن، ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي فتقسيم العمل تصاحبه ضروب مختلفة من التباين الاجتماعي هي التي تجعل تقسيم العمل ضرورة³.

¹- دلال ملحس استيتية، المرجع السابق، ص 130.

²- هلال غنيمة، مكانة المرأة الجزائرية في ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري في ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد 8، 2016، ص4.

³- أم الخير بدوي، التغير الاجتماعي رؤية نظرية، مجلة التغير الاجتماعي، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة بسكرة، العدد 5، 2018، ص 25.

ب- نظرية التوازن الدينامي:

تطورت الوظيفة في القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي، ويعد عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" أشهر من طور الأفكار الوظيفية في هذا الاتجاه، فالمجتمع عنده هو أحد الأنساق الأساسية للفعل، وهي النسق العضوي ونسق الشخصية والمجتمع والثقافة والمجتمع بدوره ينقسم إلى الاقتصاد والسياسة والروابط الاجتماعية ونظم التنشئة الاجتماعية، كما يميز "بارسونز" بين نوعين من التغير، الأول التغيرات القصيرة المدى، فهي واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة فقد فسرها بالتجديد البنائي الذي له قدرة على الاستمرار والبقاء¹.

يرى "بارسونز" أن البلدان النامية تعيش حالة من التغير والتحول الاجتماعي وهذا التغير يأخذ في بعض الأحيان شكل الصراع الحاد، وفي حالات أخرى شكل الصراع الخفي إلا أن المهم أن هذا الصراع بمختلف درجاته من المحتمل والمنتظر أن يؤدي إلى إقلاع المجتمعات النامية من

¹- دلال ملحس استثنائية، المرجع السابق، ص 133.

جذورها وأصولها التاريخية والثقافية ويضعها في قوالب اجتماعية جديدة لا تعرف هويتها وشكلها البنائي حتى الآن¹.

ج- نظرية التحديث الوظيفية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير الاجتماعي المرتبط بعمليتي التنمية والتحديث ليس تغيراً جذرياً، بل هو تغير تدريجي يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة، أي تحولها من أبنية متجانسة ساكنة ومتحركة ومعقدة ويفرز التغير أثناء حدوثه بعض المشكلات كالتناقض بين القديم والجديد وحدث بين تغير العناصر المادية وتغير العناصر المعنوية، وتناقض الأدوار فهذه النظرية تميل ميلاً وظيفياً شديداً فتفترض وجود تغيرات تدريجية، كما تفترض أن خبرة التغير في المجتمعات الغربية يمكن أن تتكرر في المجتمعات النامية².

فيرى "بارسونز" أن التنظيم الذاتي والتوازن الاجتماعي يكون عن طريق الشرعية والسلطة، فلا للإرادة الفردية ولا بشكل مستقل، فيجب أن تسود

¹- علي الحوت، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، شركة أجا، فالينا- مالطا، 1998، ص 142.

²- دلال ملحس استيتية، المرجع السابق، ص 134.

الأهداف المحددة للأفراد في المجتمع باعتباره نظام مبني من نظم فرعية تتفاعل للحفاظ على النظام الاجتماعي¹.

كما يحلل بارسونز فاعلية التوترات في عملية التغير الاجتماعي للنسق وهذا ما ورد في مقاله المعنونة بـ "التوترات الاجتماعية في أمريكا 1955" حيث أشار فيها إلى أن التوترات تتجم في المحل الأول من الصراعات القائمة بين المطالب المفروضة عن طريق الموقف الجديد، والقوة الذاتية لعناصر بنائها الاجتماعي والتي غالبا ما تقاوم التغيرات الضرورية².

أشار "بارسونز" لمصدرين للتغير في المجتمع، المصدر الخارجي الذي يتلخص في ضغوطات البيئة على التنظيم، والمصدر الداخلي يتضمن ضغوطات من داخل التنظيم ذاته وأن استجابة التنظيم لهذه الضغوطات تعبر عن التوازن الدينامي³.

نجد أن "بارسونز" حصر التغير الاجتماعي في الاتجاه الايجابي وتجاهل الجانب السلبي، فالضغوطات الداخلية والخارجية يمكن أن يكون لها آثار ايجابية و آثار سلبية أيضا.

¹ - Camelia Nicoleta Morariu, Socil Economic theoretical connections: theories of social change, Article Nr 1,2011, p 37.

المصدر: تم الاطلاع عليه يوم: 2019/03/5 <http://profitpentruoameni.ro/wp-content/social-economi>.

² - لغرس سوهيلة، التغير الاجتماعي التعريف والخصائص والنظريات، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة

مستغانم، عبد الحميد بن باديس، العدد1، 2019، ص 89.

³ - نفس المرجع، ص 89.

4- النظريات المادية التاريخية:

التي تركز على التغيرات الثورية التي تنتقل المجتمع من حالة إلى حالة مناقضة من خلال الصراع الذي يمثل المحرك الأساسي للمجتمع تتمثل هذه النظريات فيما يلي:

أ- النظرية الماركسية: يعد "كارل ماركس" من أبرز الممثلين لهذه النظرية الذي يرى أن العوامل الاقتصادية هي المسؤولة عن كافة التغيرات والثورات التي تحدث في المجتمعات، مع أنه قد وقع أساسا في النظرية التطورية التي تنادي بأن المجتمعات تتحرك اتجاه الأفضل، إلا أنه يعتقد أن هذه العملية التي عن طريقها يتغير المجتمع وتتطور من خلال الصراع الذي ينحصر أساسا في المجال الاقتصادي¹.

فالأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي في نظر "ماركس" لا تكمن فيما يحمله الناس من أفكار وقيم، بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية والصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور

¹ - أم الخير بدوي، التغير الاجتماعي رؤية نظرية، مجلة التغير الاجتماعي، العدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2018، ص 29.

التاريخي، لأنها محرك التاريخ، وبعبارة ماركس: فإن التاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراعات بين الطبقات¹.

ومن أبرز ممثلي نظرية الصراع "رالف داهر ندروف" Ralf dahrendorf "إلا أنه يختلف مع "كارل ماركس" في العديد من النقاط، فماركس يرجع الصراع في المجتمع إلى التوزيع الغير العادل لوسائل الإنتاج، ومن ثم يظهر الصراع بين اللذين يملكون واللذين لا يملكون، أما "داهر" يؤكد في معظم أعماله أن الصراع يرجع إلى التوزيع الغير العادل للقوة في المجتمع، حيث يريد اللذين يملكون القوة والسلطة الاحتفاظ بها، ويريد اللذين يعيشون تحت هذا الضبط تغيير علاقات القوة ومن هنا يأتي الصراع الذي يؤدي إلى التغير في المجتمع².

كما نجد أن "داهر" بنى تحليله للصراع على مستويين هما³:

- المستوى الأول شدة الصراع وحدته ويرجع إلى مدى الطاقة المرتبطة به والعواطف التي تثيرها والأهمية المرتبطة بالنصر أو الهزيمة.

¹ - أنتوني غندر تر: فايز الصياغ، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005، ص 69.

² - السيد عبد العاطي وآخرون، التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 129.

³ - نفس المرجع، ص 129.

- المستوى الثاني هو العنف الذي ينبع من الوسائل المستخدمة ولكن يرى

"داهر" أن العنف لا يحقق في ذاته تغييرا راديكاليا في البناء لأن مثل هذا

التغير يعتمد في نهاية الأمر على مبلغ شدة الصراع وحدته.

أي أنه يعتمد على عنصرين في التغير وهما القوة والسلطة لتحقيق الضبط.

ينظر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في هذا الاتجاه على أن المجتمع نسق

يتكون من أجزاء مترابطة، وأن أي تغير في الجزء يؤدي إلى تغيرات في الأجزاء

الأخرى، لكن يختلفون في الأهمية التي يضعونها على التغير كما يختلفون في

أسبابه، فيرى البعض أن المجتمع كنسق في حال تغير دائم وهو الحالة الأساسية

بينما يرى آخرون كالوظيفية أن الحالة الأساسية للنسق هي التوازن والاستقرار

وأن أساس العلاقات تكاملي¹.

ب- نظرية التنمية التابعة:

تعود هذه النظرية إلى آراء مفكرين حاولوا تفسير إشكالية التخلف في العالم

النامي كما أنها جاءت كرد فعل لنظرية التحديث الوظيفية، التي أقرت أن التحول

أو التغير في العالم النامي يسير بصورة منتظمة نحو تحقيق النموذج المثالي

للمجتمعات الغربية، عكس ما تراه هذه النظرية أن البناء الاجتماعي في دول العالم

الثالث هو بناء مختلف تابع محكوم بنمط محدد لتقسيم العمل الدولي، ويرجع تخلف

¹-ابراهيم عثمان، قيس النوري، المرجع السابق، ص 30.

هذا البناء تبعيته وعلاقاته التاريخية مع الرأسمالية العالمية، حيث جعلت منها أبنية متخلفة تابعة حسب منظومة نظرية المركز والأطراف¹.

فلم تؤد هذه العلاقات إلى تحويل الابنية التقليدية في الدول الفقيرة إلى أبنية حديثة وإنما أخضعتها لخدمة مصالحها وحولتها إلى أبنية متخلفة، فتحليل النظام الرأسمالي وتطوره عبر الزمن، وتحليل القوانين التي تعمل في ضوء هذا النظام والتي أفرزت في داخله أشكالاً من التباين بين الدول المختلفة التابعة ودول المركز التي حققت درجة عالية من النمو².

5- النظريات السيكلوجية :

تركز هذه النظريات على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة، فالتغير يحدث أساساً في الأفراد وقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال و"هاجن" و"ديفيد ماكيلاند".

أ- نظرية الشخصية المجددة "يفرت هاجن": فقد ركز على دور المجددين في إحداث التغير الاجتماعي، كما نظر في المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة، تحكمها علاقات غير مبدعة وغير دافعة للتجديد وينعكس ذلك على الأفراد اللذين يعيشون في هذه المجتمعات،

¹- يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعي في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر، أطروحة دكتوراة العلوم، في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 72.

²- دلال ملحس استينية، التغير الاجتماعي والثقافي، الأردن، الطبعة 2، 2008، ص 147.

ويفترض "هاجن" أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية¹.

فيرى "هاجن" أن التغير في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص، التي تظهر تدريجياً، والتي يرتبط ظهورها بظروف اجتماعية كعملية التنشئة الأسرية².

فقد طرح "هاجن" السؤال المحوري الذي تدور حوله نظريته، كيف يمكن للمجتمعات التقليدية الثابتة والتي تسير عليها شخصيات استبدادية أن تتحول إلى مجتمعات حديثة تتميز بوجود شخصيات ابتكاريه؟ وكانت إجابته هي أن التغير يحدث إذن عندما يتصور أعضاء مجموعة اجتماعية معينة أن أهدافهم وقيمهم لا تنال الاحترام من المجموعات الأخرى في المجتمع، الذي يحترمونه ويقدرّون تقييماته والعبارة التي استخدمها "هاجن" للتعبير عن ذلك هي تراجع مكانة الاحترام³.

ب- نظرية المجتمع المنجر "دفيد ماكلياند": اهتم "دفيد" مثله مثل "هاجن" بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي، فأكد أن عملية التنمية الاقتصادية سواء في

¹- دلال ملحس استثنائية، المرجع السابق، ص 32.

²- نفس المرجع، ص 32.

³- عدلي أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1975، ص 65.

المجتمعات القديمة او الحديثة تظهر دائما بناءا على ظهور متغير سابق وهو الحاجة إلى الانجاز، فالمجتمع الذي تظهر فيه الحاجة يكون قادرا على التغير والابداع، فقد رفع "دفيد" شعار يقول فيه "استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة"، فالانجاز الفردي ينتج عنه النمو الاقتصادي¹.

فيطلق "ماكليلند" على تصوره للدافعية نموذج الاستشارة الانفعالية ويتضمن هذا النموذج في تمايزه عن مفهوم الحافز الخاصة الوجدانية، وتوصل أيضا إلى أنه في ظل ظروف ملائمة سوف يقوم الفرد بأداء عمل قد دعم من قبل، فإذا كان موقف المنافسة هادفا لتدعيم الكفاح والانجاز فإن الفرد سوف يبذل قصارى جهده وطاقاته ويتفانى في هذا العمل².

خامسا: عوائق التغير الاجتماعي:

تختلف مقاومة أو قبول التغير الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، فهناك من المجتمعات التي تتقبل التغير وترى فيه التطور والنمو، مقابل وجود مجتمعات ترى في هذا التغير خطر على قيمها وأسسها الاجتماعية مما يؤدي إلى بطء

¹ - أم الخير بدوي، المرجع السابق، ص 32.

² - نعيمة غزال، علاقة التفاؤل بالدافعية للإنجاز لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي، رسالة ماجستير، علم النفس وعلوم التربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008، ص 51.

التنمية والتقدم فيها وقد أشار الباحث "يزيد عباسي" في دراسته إلى بعض المعوقات التي تواجه التغير الاجتماعي وهي كالتالي¹:

1- **النزعة المحافظة:** التي تميز بعض المجتمعات المحافظة والتمسكة بالثقافة التقليدية والتي بدورها تمارس تأثيرا كبيرا في توجيه الجماعات، وتحديد اتجاهها نحو التغير الاجتماعي كظاهرة اجتماعية.

فالقوى المرجعية الانتكاسية وأنصار السياسة السلبية والحيادية على هؤلاء يخشون التقدم، ويؤيدون الأخذ بالتطور خوفا على امتيازاتهم وحقوقهم القديمة لذلك تواجه التغيرات الاجتماعية الحديثة مقاومة عنيفة من جانب هؤلاء ومن جانب بعض رجال الدين².

2- **العزلة الاجتماعية:** فمن مظاهر الانغلاق وعدم الانفتاح على ما يحدث إقليميا وعالميا اتساع الفجوة الحضارية، بين المجتمع المنغلق على نفسه وعلى ما يحدث في العالم.

فالعزلة التي يعيشها المجتمع عائدة إلى المستوى المتدني له وقد يرجع إلى موقعه الجغرافي الذي لا يسمح بالاحتكاك مع المجتمعات الأخرى، وقد تكون قد

¹ - يزيد عباسي، المرجع السابق، ص 84.

² - مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1989، ص 204.

فرضتها قوى استعمارية أو مظهرا من مظاهر الانعزال الذي يفرضه المجتمع على نفسه مثل الاتحاد السوفياتي بعد قيام الثورة البلشفية عام 1917¹.

3- **ضعف الابتكار والتجديد داخل المجتمع:** يرجع ذلك إلى تراجع وانعكاس منظومة القيم، من خلال امتياز القيم المادية على القيم المعنوية، وتراجع قيم التربية والتعليم أمام قيم التحصيل المادي أو النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العلمي والثقافي وفقدان المبدعين والباحثين.

4- **العوائق السياسية:** منها عوائق سياسية داخلية كضعف أو غياب الإستراتيجية التنموية، مما يؤثر سلبا على المنهج التنموي، الذي ينعكس بدوره على معدلات التنمية في مختلف القطاعات، أما العوامل الخارجية التي تكون مفروضة من الخارج من خلال سياسات الاستعمار وفرض الهيمنة ومنع كل تغير إيجابي واستنزاف الموارد المالية والطاقات البشرية.

فوجود الاستقرار السياسي يسهل عملية التغير حيث تتوجه السلطة نحو التغير المنشود، وفي حالة عدم وجود هذا الاستقرار فيكون توجه السلطة نحو تنمية المجتمع²

¹ - باسمه كمال، سيكولوجية المرأة، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1983، ص 125.

² - دلال ملحق استثنائية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل، ط 2، عمان، الأردن، 2004، ص 182.

أي أن الصراعات الداخلية للمجتمع تؤدي إلى تدهور اقتصادي وسياسي فتوجه كل الطاقات للقضاء على الانقسامات والصراعات وهمل جميع الأنشطة لتطور المجتمع.

أشارت الباحثة "أنوار صديق حسن عبوش" في رسالتها إلى مجموعة من المعوقات تمثلت فيما يلي¹:

1-العوائق الاجتماعية: نجدها عند المجتمعات التقليدية التي لديها حساسية قوية اتجاه فكرة التماسك والتضامن والالتزام المتبادل، داخل إطار الأسرة والجماعة وينتقدون أي فرد يخرج عن المبادئ المألوفة، والمهام التي توكل لأفراد تلك المجتمعات تعد من المسلمات الاجتماعية، أي غير متروكة لحرية الأفراد، وتتضح هذه الالتزامات في أوقات الأزمات مثل المناسبات العامة، والكوارث والمجاعات، كما أن هناك أفراد أو جماعات يقامون التغيير خشية منهم من فقدان السلطة والنفوذ والثروة، ووجهت كثير التغييرات الاجتماعية في الدول النامية بالمقاومة، لأنها تتعارض مع مصالحهم الفردية، ومثال على ذلك نجد السحرة والعرافين يقاومون البرامج الطبية، كما يعارض أصحاب الأراضي تعليم العمال خوفاً أن يؤدي ذلك لإدراكهم لحقوقهم ومطالبتهم بها، وعموماً نجد أن المقاومة تظهر في ميادين عديدة

¹ - أنوار صديق حسن عبوش، المرجع السابق، ص 73.

سياسية واقتصادية وعلمية وغالبا ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة.

2- عوائق اقتصادية: تأتي مقاومة التغير نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة

فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل المتمثلة فيما يلي:

أ- ركود حركة الاختراع لعدم توفر المواد الخام اللازمة للاختراع وانعدام روح الابتكار والتجديد.

ب- التكلفة المادية حيث يرغب الكثير من الأفراد في امتلاك الأدوات التكنولوجية الحديثة إلا أن تكلفتها المادية المرتفعة تحول دون تحقيق امتلاكها.

ج- المصادر المحدودة والموارد الاقتصادية تحول دون تحقيق الأهداف وخاصة في الدول النامية، فوجود البترول يحتاج إلى إمكانيات عالية ووسائل تكنولوجية حديثة لاستخراجها.

3- عوائق تاريخية: إن التغير في الظروف التاريخية والتطورات في تاريخ الأمم قد تسبب في رفض ثقافة جديدة.

4- عوائق نفسية: في كثير من الحالات يتم رفض مجمل التغيرات التي تظهر في المجتمع كعناصر جديدة، مضافة لثقافة الأصلية نتيجة عدة عوامل.

5- عوائق جغرافية وبيئية: إن للبيئة الطبيعية تأثير كبير على الأفراد والمجتمعات بعضها إيجابي والآخر سلبي ذلك كل مجتمع حسب موقعه الجغرافي، فالشعوب التي تعيش على السهول وضفاف الأنهار أكثر تطورا وانفتاحا نتيجة احتكاكها مع شعوب أخرى، حيث تبادل المعرفة والخبرات وبالتالي يكون سريعا، وعلى العكس من ذلك فالمجتمعات المنعزلة يعاق فيها التغير.

في هذا الخصوص تلخص الدكتورة "بوزغاية باية" في محاضراتها عن موضوع التغير الاجتماعي إلى أهم معوقاته والتي حددتها فيما يلي¹:

1- طبيعة الظاهرة الاجتماعية: أي تعقد الظاهرة الاجتماعية لتأثيرها وتأثرها بظواهر طبيعية واجتماعية متعددة ومتداخلة، الأمر الذي يؤدي غلى صعوبة فصلها ودراستها بشكل معزول عن غيرها لأنها نسبية وسريعة التغير ومتعلقة بمجتمع بشري متباين العواطف والميول كما أنه من الصعب إجراء تجارب عل مجتمع إنساني.

2- طبيعة التغير ومصدره: إذا كان التغير متضمنا إجبار الناس على التغير يؤدي ذلك إلى تكوين الانغلاق الطبقي، فتكون عملية التغير بطيئة وغير واعية.

¹- بوزغاية باية، محاضرات في مقياس التغير الاجتماعي، السنة الثانية علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 32. الموقع: [HTTPS://e/earn.univ.ouargla.dz](https://e/earn.univ.ouargla.dz)

3-الداعون للتغير: إذا كان التغير يجسد مصلحة طبقية أو حماية مزايا اجتماعية معينة أو في حالة التغير المفروض من قبل السلطة القائمة وقد تسيطر قوى التغير على مدى زمن طويل، وبالتالي يتعرض المجتمع لتحولات جذرية في طبيعته وفي بنائه الاجتماعي وثقافته وقد يقع المنفذون للتغير في مزالق وأخطاء وانحرافات فإنه بذلك يأتي بنتائج عكسية.

هنا يظهر أصحاب المصالح الذاتية حيث أكد "أوجبران" مقاومة أصحاب المصالح الذاتية للتغير، حرصاً على امتيازاتهم مثل معارضة أصحاب السيارات لبناء السكك الحديدية لخوفهم من منافستها، أو معارضة بعض العمال الزراعيين لدخول الآلة لتأثيرها على حياتهم أو معارضة العمال في القطاع الصناعي لسياسة الخصخصة لتأثيرها في طرد بعض شركات قطاع الأعمال العام¹.

لقد عالج الباحث "لوين" مشكلة التغير من زاوية العادات الغذائية فأدرك أن أحد المصادر المقاومة لتغير هو الخوف من الابتعاد عن قوانين الجماعة، وهذا هو السبب الذي جعل "لوين" يستنتج أن تغير عادات الجماعة ما هو أسهل من تغير عادات شخص آخر منفرداً، وحتى ولو لم يكن الأمر بهدف مشترك ولكن بقرار يتعلق بالسلوك الشخصي².

¹- بن عدة حراث، المرجع السابق، ص 15.

²- جان ميزونوث، دينامية الجماعات، بيروت، لبنان، دار منشورات عزيادات، ط2، 1980، ص 59.

فالتغير الاجتماعي يرتبط إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية السائدة القائمة على العادات والتقاليد والقيم، على تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي وقد بين "وليام اوجبرن" أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم كلها متغيرات تقاوم التجديد، كما أن المحافظة على البناء الأسري المتعلق بالأسر الممتدة، من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، كذلك طبيعة البناء الطبقي في المجتمع اثر في قبول أو رفض التغير، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة كما يرى "عدلي أبو طاحون" أن العوائق الاجتماعية للتغير تتعلق بالعناصر التالية:

أ-الالتزام المتبادل داخل الأسرة والجماعات القرابية والأصدقاء

ب-دينامكية الجماعة الصغيرة الذي يوفر الاطمئنان السيكولوجي والارتياح والرضا النفسي، مما يساهم في إتمام الأعمال اليومية.

ج-الرأي العام فهو يؤثر بقوة على سلوك الأفراد داخل الجماعة أحيانا فيكون غير مشجع لأعضاء الجماعة المبتكرين¹.

[HTTPS://e/earn.univ.ouargla.dz](https://e/earn.univ.ouargla.dz)

¹- عدلي أبو طاحون علي، النظريات الاجتماعية

الموقع:

تم الاطلاع عليه يوم : 2018/2/5

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق لأهم التعاريف لمختلف الباحثين للتغير الاجتماعي والمفاهيم المساوقة له، والتعرف للعوامل التي تتداخل فيه من عوامل اقتصادية والتكنولوجية... الخ، بالإضافة إلى معرفة أهم النظريات المفسرة للتغير وأخيرا العراقيل التي تواجه التغير .

الفصل الثالث: المجتمع الريفي وسياسة التنمية

أولاً: التعريف بالمجتمع الريفي وخصائصه

ثانياً: التنمية الريفية

ثالثاً: التنمية المحلية بالجزائر

تمهيد:

بما أن هذا البحث له علاقة بالمرأة الريفية التي تتبنى مشروع حرفي من خلال مشاركتها في البرامج التنموية التي سطرته الدولة من أجل مساعدة ودعم الريف والمرأة الريفية الماكثة بالبيت، استدعى ذلك التطرق في هذا الفصل إلى مجموعة من النقاط المهمة التي تخص العملية التنموية الشاملة، وهي ما يسمى بالتنمية الريفية المعروفة بأنها إحدى العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية، وعليه فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى محاور أساسية تشمل المجتمع الريفي وما يميزه عن باقي المجتمعات والتطرق لمعرفة التنمية الريفية أهدافها ومراحلها وفي الأخير التعرف على سياسة التنمية في الجزائر.

أولاً: المجتمع الريفي وخصائصه

عرفت المجتمعات الريفية اهتماما كبيرا من طرف العلماء منذ البدايات الأولى خاصة عند علماء الاجتماع الريفي، من خلال دراسة الريف بغية توضيح مصطلحاتهم المفهومية لما يميزه من خصائص تختلف من مجتمع لآخر.

1-التعريف بالمجتمع الريفي:

هناك تنوعا واضحا في تحديد المجتمع الريفي وذلك من خلال التعاريف المتعددة عند مجموعة من الباحثين، وفي هذا الصدد يؤكد هؤلاء الباحثين على أن المجتمع الريفي هو نمط من المجتمعات يسود لدى فلاحي الأرض والرعاة وصيادي الأسماك وهو يقابل المجتمع الحضري، ويتميز هذا المجتمع بسيادة الحرف الزراعية والعلاقة الوثيقة بين الناس وصغر حجم المجتمعات الاجتماعية، والتخلخل السكاني النسبي

ووجود درجة مرتفعة من التجانس الاجتماعي المتباين، والتدرج والحراك الاجتماعي الراسي والوظيفي لدى السكان¹.

كما عرفه "داويت ساندرسون" على أنه صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة وفي قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجمعية².

فهو ذلك المجتمع الجزئي المحافظ على القديم، ويعيش على استغلال الطبيعة بطريقة مباشرة ويرتبط أفراده فيما بينهم برابطة الدم والقرابة³.

أما الباحث "بيترمان" Patterman" قد أكد على ضرورة مراعاة ظروف الزمان والمكان فلم يعد المجتمع الريفي في أمريكا وإنجلترا ينطبق على ما يوجد في بعض مناطق آسيا ويؤكد "توماس شارب" Tomas Sharp" على أن القرية الزراعية هي بناء اجتماعي بسيط نسبياً⁴.

فقد ذهبت "الولايات المتحدة" في تعريفها للمجتمع الريفي، باعتبار الريفيون هم أولئك الذين يعيشون في جماعات أقل من 2500 نسمة، فالمجتمع الريفي يشتمل على مجموعتين أساسيتين هما:

1-فلاحون

2-سكان ريف غير زراعيين

أما "لوري نلسون" L.Nelson" ذهب إلى أن الأساس العددي الإحصائي لا يمكن أن يكون متصلاً بالبيئة الريفية أو الحضرية ولا بد من إدخال بعض الخصائص

¹- مصلاح الصالح، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بدون بلد، 1999، ص 466.

²-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 359.

³-السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص 59.

⁴-نفس المرجع، ص 59.

الأخرى، وهي البيئة التي تشمل على أقل من 2500 نسمة وتكون العلاقات فيها مباشرة وتؤدي إلى نوع متميز من الحياة وأن تكون الزراعة البيئة الغالبة مع تداخل المهن الأخرى¹.

في حين ينظر إلى الريفيين بأنهم أولئك الذين يعيشون في حالة استقرار دائم ويقومون بفلاحة الأرض وتربية النحل والمواشي، وهذه الحياة في بيئتهم الزراعية طبعت علاقاتهم وسلوكا تهم، حيث نجده يصفهم بأن طبائعهم القناعة والتعاون فيما بينهم ولا يميلون إلى حياة الترف².

أما الغربيون الأوروبيون أو الأمريكيون في دراستهم للمجتمعات الريفية من الناحية الجغرافية والبيئية وأهملوا البداوة، بوصف المجتمع الريفي مجتمع بطئ التغيير يحافظ على سيره بشكل نمطي ومن خصائصه البساطة والخلو من التعقيد وفي شقها الآخر على التآزر والتعاون والتكافل بين أعضاء الجماعة بصرف النظر عن صلة القرابة وهذا يعود إلى العلاقة المباشرة التي تحكم الأفراد بعضهم ببعض³.

في تعريف آخر للمجتمع الريفي يشير "محمد عبد الفتاح" بأنه جماعة من الناس لديهم شعور بالانتماء إلى منطقة معينة يعيشون فيها، والذين يتعاملون مع بعضهم البعض في المدارس وغيرها من المنظمات والشعور بالمسؤولية، قد لا يكون متواجد دائما، إلا أنه يمكن الاعتماد عليه عندما تنشأ مواقف تتطلب عملا موحدا، والقرية هي نموذج له طريقة معينة في الحياة تعتمد أساسا على الزراعة⁴.

1 - السيد رشاد غنيم، المرجع السابق، ص 61.

2-يوحنا قمير، ابن خلدون، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1983، ص 24.

3-علي فؤاد احمد، علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص 39.

4-محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط2، 1996، ص 20.

من تعاريف المجتمع الريفي نجد أنها تجعل الزراعة عاملا أساسيا في نظام المجتمع الريفي، غير أن اختصاصه بالزراعة لا يمنع من وجود نشاطات أخرى غير زراعية يقوم بها الريفيون في القرى أو يختص بها بعضهم فقط¹.

فهذه الحياة في بيئتهم الزراعية طبعت علاقاتهم وسلوكياتهم بظروفها ومن طبائعهم الرضا والقناعة والتعاون فيما بينهم واعتمادهم على الأرض، ويرجع كسلهم إلى هذه العوامل إذ جعلتهم هذه الرتبة لا يبذلون الجهد الكبير في تحصيل الرزق وربما ضعف روح المبادرة والتطلع إلى الأفضل والمشاركة السياسية في الدولة².

من خلال ما سبق يمكن تعريف المجتمع الريفي بأنه جماعة من الناس يعيشون حياة بسيطة، يتميزون بعلاقات قوية محافظين على قيمهم وتقاليدهم وثقافة أجدادهم يعتمدون على رزقهم بما تعطيه الأرض لهم.

2- خصائص المجتمع الريفي:

من أقدم المحاولات التي بذلت لتحديد خصائص المجتمع الريفي عن طريق مقارنته بالمجتمع الحضري، تلك التي قام بها كل من "سركوين" و"كارل زيرمان" اللذان حددا أهم الخصائص وهي³:

1- البيئة: المجتمع الريفي بطبيعته وسيطرة العمل الزراعي يكون أكثر ارتباطا بالبيئة على عكس المجتمع الحضري الذي يعيش حياته في عزلة عن البيئة الطبيعية.

2- التمايز الاجتماعي والتدرج الطبقي: تختلف أنساق المكانة والتمايز والتدرج الطبقي في نظر الباحثين اختلافا بينا في نموذجي المجتمع المحلي والريفي

¹ - هجيرة عمرون، الخدمات الاجتماعية في الريف الجزائري، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 16.

² - Giovanni.Hoyois, *Sociologie rurale*, Paris, éditions universitaire, Encyclopédie universitaire, N 4, 1968, p68.

³ - هجيرة عمرون، نفس المرجع، ص ص 33-34.

والحضري سواء من حيث عوامل كسب المكانة الاجتماعية أو أسس التمايز الطبقي، ففي المجتمع الحضري تركز أنساق التدرج الطبقي على العلاقات الاجتماعية الثانوية أما في القرية فهي مسائل شخصية بحتة.

لقد حدد علماء الاجتماع بعض الخصائص للمجتمع الريفي وهي كالآتي¹:

- 1- "هربرت سبنسر" يرى أن المجتمع الريف هو مجتمع زراعي يتميز بالبساطة وعدم التعقيد ولا يتأثر بالتأثيرات الخارجية فدرجة التأثير ضعيفة.
- 2- "دوركايم" يرى أن المجتمع الريفي يتميز بالبساطة في الحياة وفي الإنتاج والمهنة التي يمارسها هي الزراعة والرعي التي تتميز بضالة التخصص وتقسيم العمل وأنه عنصر يفتقر إلى العنصر التكنولوجي، الذي يحرك الحياة الاجتماعية وعلاقات العرف والتقاليد هي المهيمنة على المجتمع.
- 3- "فرديناد توينز" يرى أن النمط الاقتصادي للمجتمع الريفي قائم على الزراعة. هنا أيضا بعض الخصائص التي يتميز بها المجتمع الريفي وهي كالآتي²:
 - 1- التماسك الاجتماعي: أي تماسك أفراد المجتمع، أي الارتباط الوثيق بين أفراد هذا المجتمع، حيث نجد مثلا قبيلة واحدة تنقسم إلى وحدات قرابية تتوزع جغرافيا لكن هذا لا يؤثر على وحدتها مع بعضها.
 - 2- الشعور بالانتماء: ذهب "دالف لبنتون" إلى تأكيد أهمية هذا الشعور الفاعل في تشكيل المجتمع التقليدي المبني على أساس قبلي.
 - 3- علاقات القرابة: القرابة تلعب دور في تعزيز التضامن ما بين أفراد هذا المجتمع فهي وسيلة اجتماعية يتم بواسطتها تحديد العلاقات الاجتماعية.

¹ -هاشمي الطيب، المرجع السابق، ص 12.

² -شويشي زهية، دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية، مجتمع لقصور مدينة نفرت، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006، ص 40.

- 4- علاقات الجيرة: التي تبحث عن التقارب الفيزيقي و بروز علاقات النسب المبنية على الثقة والنسب، وهناك الجوار المكاني والجوار الشخصي ذو الصيغة الاجتماعية، يصاحبها تجانس يسمح بوجود علاقات اجتماعية قوية، تقوم على أساس التعاون والمشاركة في مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- 5- علاقات الصداقة: هو نوع من الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات التي تتشابه في التفكير والميول والمصالح الفردية، التي تربط بين الأفراد بحكم الإقامة، حيث يعتبرها هؤلاء الصداقة جزء من ذاتهم يتشاركون في الأفراح والأحزان والمشاكل.
- 6- سيادة العرف: أي قدرة هذا المجتمع على حل النزاعات والخصومات، من خلال العودة إلى ما هو متعارف عليه ومتوارث منذ القدم بالرجوع إلى كبار السن وولاية الأمور.
- 7- سيادة القيم: فكل مجتمع له نسق معين من أجل تحقيق التماسك بين الأفراد ووسيلة من أجل تنظيمه وتحقيق الضبط الاجتماعي والامتثال للقيم.
- 8- الدين: يتميز أفراد هذا المجتمع بإيمانهم العميق بالدين، الذي يلعب دورا هام حياتهم الاجتماعية والإيمان بالقضاء والقدر.
- 9- انتشار العادات والتقاليد: التقاليد هو كل شيء موروث وله جذور في التاريخ سواء كان مادي أو معنوي، فهي نزعة ترمي إلى الحفاظ على المكاسب الماضية والاعتماد على ما خلفه القادمون.
- 10- الخصائص الاقتصادية: التي تعتمد أساسا على الصناعات الحرفية وتربية الحيوانات، الرعي، الزراعة، التجارة لكن محدودة.
- كما أشار الباحث "رشيد زوزو" إلى عنصر نسق التفاعلات الاجتماعية القائم بين الأفراد المكونين للمجتمع، والمجتمع الريفي الذي يتميز باحتكاك أقل بكثير من السكان

وأن حجم التفاعل أضيّق، ويغلب عليه الطابع الأولي والخلافات الشخصية تدوم فيه مدة أطول¹.

أما النسق القرابي الذي يلعب دورا هاما في تشكيل أنماط ومظاهر السلوك الاجتماعي، داخل هذا المجتمع، علاوة على سيطرة المعتقدات الدينية، خاصة السحر والشعوذة على تفكير هذا المجتمع وتفسيرهم للواقع، نظرا لإيمانهم بالقوى الخفية الخارقة للطبيعة².

كما يتميز المجتمع الريفي بأنه يدبر نفسه بنفسه، أي يعمل على إنتاج نفسه بصورة مستقلة عن كل تدخل خارجي فعلى المستوى الاقتصادي التنظيم الإنتاجي يتسم بطابع التداخل بين النشاط الزراعي التوسعي والنشاط الرعوي والصناعات الحرفية، وعلى الصعيد الاجتماعي في الريف يتسم بالطابع القبلي منذ عهود بعيدة³.

هناك أيضا بعض الخصائص المميزة للمجتمع الريفي العربي التي أشار إليها الباحث "علي فؤاد أحمد" في كتابه يمكن حصرها في ما يلي⁴:

1- الكرم:

الفلاح العربي معروف بإكرامه للضيف، ويتباهى الفلاحون عادة بمغلاتهم في هذه الناحية وقد يتمادى الفلاحون أحيانا في إكرامهم لضيوفهم إلى درجة الإضرار بماليتهم ولا يحب الفلاح أن يتهم أو يوصف بالبخل فهو إحدى الصفات الكريمة في المجتمع الريفي والكرم كسمة من سمات الثقافة السائدة.

¹ - رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر، دكتوراة علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص 49.

² - السيد رشاد غنيم، المرجع السابق، ص 78.

³ - مصطفى مرصي، المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية، معالم ودلالات، انسانيات، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، وهران، العدد 7، أفريل، 1999، ص 3.

⁴ - علي فؤاد أحمد، المرجع السابق، ص 51-52.

2- احترام المسن:

تميز المجتمعات التي يقل فيها انتشار العلم عادة بمثل هذه الصفة، فحيث يقل العلم تزداد أهمية الخبرة في الحياة العامة، ولذا فإن هذه المجتمعات التي يقل فيها انتشار العلم مجتمعات تقدر كبار السن اللذين لهم بحكم سنهم وتجاربهم في الحياة مما يعينهم على القيادة والنصح والتوجيه والمجتمع الريفي يحترم كبير السن ويعتبر أي اعتراض أو مناقشة أو إهانة من صغار السن لكبارهم مخالفة خطيرة تقابل بنقد شديد.

3- النظرة غير المحدودة للوقت و المسافات:

لدى الفلاح فراغ كبير من الوقت حيث أن مواسم العمل الزراعي لا تتجاوز نصف العام مع ملاحظة أن أيام العمل غير متصلة، فهو يعد الأرض للزراعة ثم يرونها من آن لآخر كما قد يحتاج إلى القيام ببعض الخدمات الأخرى، كالتسميد و تنقية الحشائش أو مقاومة الآفات إلى أن ينضج المحصول فيحصده، فهذه العمليات بطبيعتها عمليات غير متصلة بل يتخللها أيام بطالة لا يقوم فيها الفلاح بأعمال زراعية، فقد أثر ذلك على الفلاح وجعله لا يحدد بضبط مواعيده بنفس التحديد الذي يفهمه سكان المدينة، فالري لا يهم أن يحدث اليوم أو غداً والحرث قد يصلح في أي يوم خلال أسبوع هكذا نرى أن التحديد الدقيق للوقت ليس له دور هام في حياة الفلاح.

4- إحترام القوة والشجاعة:

قد لا يكون الفلاح نفسه جريئاً أو شجاعاً ولكنه يحترم يقدر ولا شك الجرأة والشجاعة إذا توفرت في أي فرد، حتى لقد لوحظ أن معاملة الفلاحين لكبار المجرمين الذين يشتهرون بالجرأة المتناهية منها قدر من الاحترام لا تستند إلى مجرد الخوف منهم وحده، بل هي كذلك قائمة على نوع من التقدير الخفي فلا شك أن الطغيان الذي عاش فيه فئة الفلاحون لقرون طويلة له أثره على ذلك.

5-التأثر العاطفي:

أهل الريف عاطفيون إلى درجة كبيرة فهم لا يتحكمون في عواطفهم كأهل المدن مثلاً، من المعروف عن أهل الريف العربي أنهم يندفعون في غضبهم أو حزنهم أو ضحكهم دون تحكم واضح في إخفاء هذه العواطف، فالعواطف لديهم تشتعل وتخبو دون اتزان واضح.

6-غلبة العمل الزراعي :

إن الزراعة هي التي تكتسب الحياة الريفية الكثير من سماتها وخصائصها المتميزة، وينطوي العمل بالزراعة على تربية النباتات والحيوانات بغرض الاستهلاك الإنساني، إذ يتعين على المزارع أن يعي كل جوانب العمليات الزراعية المختلفة، والعمل في الزراعة يتميز بطابعه العائلي، إلى درجة أنه أطلق على الزراعة اسم المشروع العائلي، إنها خاصية اجتماعية بارزة وهامة تلك التي تتمثل في ممارسة أعضاء العائلة الواحدة، ومن الخصائص التي تميز العمل الزراعي أن المزارع يعيش عادة قريباً من مكان عمله وكذلك جيرانه يعملون في نفس مهنته، فهذا التشابه في النشاط له أهميته الاجتماعية نظراً لأنه يجعل جماعة الجوار لدى المزارعين متجانسة أو يمنحها التجانس في المصالح والاهتمامات، تلك الخاصية لا تكون واضحة إلا في القليل من الجماعات الأخرى¹.

هناك بعض المهن الأخرى غير الزراعية في القطاع الريفي، فهناك من يعملون في الدكاكين الصغيرة المخصصة لتجارة التجزئة، ومن يعملون في صيانة الآلات الزراعية وإصلاحها والتجار الذين يتخذون من أسواق القرية مقار لهم، والمعلمون ورجال الدين والمحامون والموظفون في المؤسسات الحكومية، وأهم ما

¹ -سامية محمد جابر، علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1990، ص45.

يميزهم هو تلك العلاقة الوثيقة التي تربطهم مع زبائنهم أو تلاميذهم أو جمهورهم بوجه عام.

7- السكان:

سكان المجتمع الريفي أقل عدداً من سكان المدينة كما أن الكثافة السكانية أقل في الريف عنها في المدينة، وهذا يعني أن عدد الكائنات البشرية التي يتعامل معها المزارع في اتصالاته اليومية، عادة ما يكون محدوداً في مقابل العدد الكبير من الأشخاص الذي يتفاعل معه سكان المدينة.

8- مستوى المعيشة:

المعروف أن متوسط الدخل في الريف أقل من المدينة سواء بمقارنة أجر العامل الزراعي بأجر العامل الصناعي، أو بمقارنة ربح رأس المال المستثمر في المدينة إلا أن مستوى المعيشة في المدينة على وجه العموم أعلى منه في الريف، نظراً لما يتوفر في المدينة من ألوان الرفاهية والتسهيلات والخدمات العامة فهناك الطرق النظيفة ووسائل المواصلات السهلة الرخيصة، فهناك المستشفيات المجانية أو عيادات الأطباء الإخصائيين غير ذلك من الأشياء التي تعود بالرفاهية والفائدة على سكان المدينة، والتي لا تتوفر عادة وتكلف تكاليف باهضة لسكان الريف إن أرادوا الحصول عليها¹.

9- الثقافة:

الريف جماعات أولية تتميز بالعلاقة الوطيدة بين أفرادها أي بعلاقة الوجة للوجه والمجتمعات الريفية محدودة في اتصالاتها، أي في عزلة من المجتمعات الحضرية، فالريفي محدود الاتصال لتشابه المهن وبساطة الحياة الريفية، لذلك فإن الثقافة الريفية من النوع المقدس أي بطئ التغيير المرتبط بعقائد الناس وتقاليدهم،

¹ - سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص 52.

ويلعب الشكل السلوكي دوراً هاماً في مثل هذه الثقافات، حيث يهتم الأفراد بالشكل الذي يستجيب به أفراد المجتمع للمواقف المختلفة بصرف النظر عما إذا كان الشكل السلوكي التقليدي يؤدي وظيفته بكفاءة أو لا يؤديها، ويقاوم أفراد المجتمع الريفي أي تغيير في ثقافتهم مقاومة قوية.

10- التعاون المتبادل:

تتميز العلاقات الاجتماعية في الريف بأنها علاقات قوية بين الأفراد تقوم على أساس معرفة وثيقة و تشابه في المهنة و المستويات، وسكان الريف يعاونون بعضهم تعاوناً تلقائياً في مختلف المناسبات الزراعية و الاجتماعية، فأهالي القرية يتبادلون الآلات و يستعيرونها من بعضهم، وكذلك في المناسبات كحلول ضيوف على الأسرة أو في الأفراح وفي المآتم يتضح مدى التعاون الذي يشارك فيه أهالي بعضهم في معاونة الأسرة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية في هذه المناسبات.

11- الفوارق الاجتماعية:

نظراً لمعرفة الأفراد لبعضهم البعض فإن الطبقات الاجتماعية محددة وواضحة بالتالي فإن الفوارق الاجتماعية بين الطبقات واضحة بعكس المدينة، التي يصعب فيها تميز الطبقات الاجتماعية بوضوح حيث تتداخل هذه الطبقات و تقل الفوارق بينها ويقل من حدة هذه الفوارق الاجتماعية في الريف، فشعور الأفراد يعتمد على رقابة الفرد على سلوكه وتصرفاته و الآخر خارجي أي يعتمد على رقابة الآخرين لسلوكه ومنعه من الانحراف، والضبط الداخلي يعتمد أكثر ما يعتمد على ما نسميه الضمير وعلى شخصية الفرد نفسه، أما الضبط الخارجي فهو اجتماعي غير رسمي كما في حالة رقابة الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران فالنتدين المعروف عن أهل الريف يقوي من هذا النوع من الضبط الاجتماعي.

12- التدين:

إن طبيعة عمل سكان الريف تجعلهم أكثر قربا من الشعور بقوة الله فتلك البذرة التي تتحول إلى نبات، وهذه الكائنات الحية من الحشرات و نباتات التي تعيش حولهم ويعرفون دورة حياتها، والجو والشمس والقمر والكواكب كل هذه الأشياء المحيطة بهم تذكرهم بالله سبحانه وتعالى، لكن هذا التدين القوي بين سكان المجتمع الريفي يرتبط بانتشار الإتكالية بينهم والاعتقاد والإيمان العميق بالقضاء والقدر.

13- الضبط الاجتماعي:

يعتمد الضبط الاجتماعي أي ضبط سلوك الأفراد في حدود المعايير والقيم المتعارف عليها في المجتمع على نوعين من الضبط أحدهما داخلي، يعتمد على رقابة الفرد نفسه وعلى سلوكه وتصرفاته، والآخر خارجي أي يعتمد على رقابة الآخرين لسلوكه ومنعه عن الانحراف، والضبط الداخلي يعتمد أكثر ما يعتمد على ما نسميه الضمير وعلى شخصية الفرد نفسه أما الضبط الخارجي فهو إما ضبط اجتماعي غير رسمي كما في حالة رقابة الأسرة أو الأصدقاء أو الجيران، والضبط الاجتماعي السائد في القرية قوي من النوع الداخلي، أي النوع الذي يعتمد على رقابة الفرد على نفسه وعلى سلوكه وتصرفاته، فالتدين المعروف عن أهل الريف يقوي من هذا النوع من الضبط الاجتماعي .

حيث يكون الضبط الاجتماعي مباشر يتمثل في جماعة الأسرة الجوار اللعب وغيرها من الجماعات الأولية، وفيه يتأثر الفرد تأثيرا عميقا بآراء ووجهات نظر واليه وزملاءه في العمل أو الدراسة وجيرانه، وقد يكون سلوكه محدودا ومضبوط، من خلال انتقاداتهم واقتراحاتهم وتوجيهاتهم¹.

¹-اسيد حنفي عوض، علم الاجتماع النسوي، الحركات الراديكالية النسائية وسوق العمل، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الزقازيق، مصر، 2014، ص 120.

إضافة إلى ما سبق هناك بعض الخصائص القيمية التي يتميز بها أيضا المجتمع الريفي وهي¹:

1- الانطواء: يقصد به تركيز العمليات النفسية حيز الفرد أو الجماعة، فيعيش في حدود تفكيرهم وشعورهم، فالفرد الريفي أكثر التفافا حول ذاته، كما أن العائلة هي نقطة الارتكاز في القرية، لأن الضبط الاجتماعي والرقابة في القرية قوية، فهي تفكر بعقل واحد وأسلوب واحد وتميل إلى حل مشاكلها بنفسها.

2- المحافظة: يقصد بها تمسك السكان الريفيين في العادات والتقاليد الموروثة عن الآباء والأجداد، وإعطائها قيمة اجتماعية كبيرة، والوقوف في وجه التغيير والتجديد بهدف الحفاظ على هذه القيم، الذي قد يكون مانع لدخول عناصر ثقافية جديدة وهناك أسباب أخرى منها انخفاض المستوى التعليمي والمعرفي.

3- مشكلات المجتمع الريفي:

تتداخل مجموعة من العوامل التي تحدد مشكلات المجتمع الريفي منها التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية وغيرها، منها²:

1- مشاكل اقتصادية: تشمل انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع والاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي وضعف المدخرات الفردية والاعتماد على محاصيل معينة.

¹ -انس عباس غزوان، الخصائص العامة لسكان الريف، محاضرة بجامعة بابل، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق 2015. أنظر الموقع : www.uobylon.edu.iq

² -سليمة عبد السلام، التحضر الصناعي بالوسط الريفي ومشكلاته الاجتماعية، دكتوراه علوم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2017-2018، ص 291.

2- مشاكل اجتماعية: منها التفكك الأسري أي تفكك العلاقات الاجتماعية الإدمان على المخدرات، مشاكل النزاعات الأسرية، بالإضافة إلى بعض العادات السلبية مثل التواكل.

3- مشاكل صحية: يظهر هذا النوع نتيجة سوء الظروف المعيشية من جهة وضعف مستوى الخدمات الطبية والعلاجية من جهة أخرى، ومشكلات مياه الشرب والصرف الصحي، وعدم وجود عدد كافي من الأطباء.

3- مشاكل تعليمية: تكون نتائجها عميقة التأثير في الأفراد، ومن أهم مظاهرها انتشار الجهل والامية بين الأفراد، ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله عدم معرفة الطرق الصحيحة لأداء الأعمال المختلفة لتحسين مستوى الحياة الريفية.

فانخفاض مستوى المعيشة وجمود العلاقات الإنتاجية اضطرت الفلاح إلى عدم الاهتمام بالتعليم أو اقتناء وسائل إعلام متطورة، يحصل عن طريقها على ثقافة عامة مما جعله ضئيل الحظ من المعارف العامة، ثابت الاعتقاد بالقيم التقليدية، عزوفا عن التغيير¹.

كما يرى الباحث "علي فؤاد" أن من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الريفي هو قلة الاتصال والانغلاق وعزلته عن المدينة مما يؤدي إلى بطء التغيير ومقاومته².

4- عوامل تغير حياة المجتمع الريفي:

المجتمع الريفي عرضة للتحويلات الحضرية السريعة فكلما انتشرت نماذج الحياة كالحركة والتنقل المتاحة أمام سكان الريف وتأثير أجهزة الاتصال الجماهيري والتحول المهني للعمل الزراعي، أدت إلى انتشار تدريجي لثقافة الحضرية وتزيد من معدل التغيير بوجه عام والتي تتمثل في التكنولوجيا والتغيرات السكانية، وعلى هذا الأساس

¹ - عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأخلو المصرية، 1975، ص 136.

² - علي فؤاد أحمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية، بدون سنة، ص 34.

يمكننا الإشارة إلى أهم مجالات هذه التغيرات ومظاهرها في مجموعة من النقاط التالية¹:

أ- أدت الثورة التكنولوجية التي حدثت من جراء اختراع الآلات واستخدام العربات والجرار والطائرات إلى تغيرات عميقة في المجتمعات التي استخدمتها، أما الآن أصبحت أغلب المناطق الريفية في أغلب المجتمعات على اتصال دائم وسريع ببقية أنحاء المجتمع.

ب- أدى اختراع الآلات والماكينات الزراعية الحديثة إلى تقليل الحاجة على العمل الإنساني في إنتاج المحاصيل، بما تشمل كذلك الهجرة المتزايدة لعمال الزراعة والتغيرات الطارئة على إدارة الأعمال الزراعية.

ج- من أهم التغيرات التكنولوجية التي كان لها تأثيرها الواضح على الحياة الريفية إدخال الكهرباء وأجهزة الاتصال الحديثة، ومع كهربية الريف غيرت من شكل الحياة الريفية، أهمها استخدام الكهرباء في الإضاءة وفي تشغيل الثلاجات والغسالات وغيرها. د- تمثل التغيرات السكانية العامل الثاني، وهو التغير الذي طرأ على السكان، والتغير الذي طرأ على تركيبهم أو على الهيكل السكاني، فهذا النمو المتميز على القطاع الريفي، يعكس إمكانية التأثير الحضري المتزايد على الكثافة الريفية.

ه- يعتبر التغير في تركيب السكان من أهم العوامل الدينامية التي تؤدي على تغيرات اجتماعية، تختلف حسب المناطق، كذلك إدخال الخدمات الطبية، سيؤدي بدوره إلى تزايد ملحوظ في معدل النمو السكاني، مما يؤدي إلى زيادة عدد سنوات العمر الافتراضي للأشخاص، وملاحظة تشكيل فئة للمسنين زيادة في سكان بلدان العالم.

و- إن التغيرات الطارئة على جوانب التكنولوجيا والسكانية تؤثر بدورها على مظاهر الحياة الاجتماعية، فتؤدي إلى تطور يتجه بالعلاقات الاجتماعية نحو ما يسمى بمجتمع

¹ - سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص 37.

الجماعات الأولية، كالأسرة والجيران يتراجع أمام الاستقلال الاجتماعي، فالعلاقات الوثيقة تصبح أقل عمقا وحرارة، وتحرر الفرد من الجماعة المحلية.

ثانيا: التنمية الريفية:

التنمية ليست موضوع اقتصادي فحسب بل هي عملية اجتماعية شاملة تعمل على تغيير الأحوال، لذلك لم تعد تشغل رجال الاقتصاد أو الصناعة أو السياسة العامة بل أصبحت تتداول في الأوساط الاجتماعية لما تحمله من أهمية في الفكر والدراسات الاجتماعية، لأنها عملية ومنهج وحركة تؤدي بالمجتمع إلى التقدم والقوة فهي أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم، خاصة في دول العالم الثالث حيث تعتبر الوسيلة الأنجع للنهوض به وحل مشاكله التي عان منها تاريخيا كالاستعمار.

1-تعريف التنمية: مشتقة من الفعل نَمَى ينمي تنمية، ومعناها نَمَى النار أشبع وقودها نَمَى الشيء جعله ناميا مزدهرا¹.

هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حال غير مرغوب فيها إلى حال مرغوب الوصول إليها، وهذا يعني أنها عملية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي، بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف، وتعديلا في الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات الاقتصادية، والعمل على تغيير الموجهات الفكرية التي تعوق التجديدات والاهتمامات الجديدة².

فقد ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ ستينيات القرن العشرين وهي عملية وليست حالة لأنها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة تساهم فيها كل فئات المجتمع،

¹- عبد الحليم رضا عبد العال، التغيير الاجتماعي وهيكل المجتمعات المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص12.

²- نبيل السمالوطي، المرجع السابق، ص12.

وهي عملية واعية محدودة الغايات، ذات استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية، تدرك الحاجات الإنسانية وتملك القدرة على الاستخدام الكفاء للموارد¹.

فالتنمية عملية تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم².

التنمية أيضا هي عملية الانطلاق أي مرحلة الدخول في مرحلة النمو السريع وهي أيضا عملية النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية والجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة³، على أن يتخذ الخطوات اللازمة المختلفة لجعل حياته المادية والروحية أكثر غنى معتمدا في ذلك على نفسه⁴.

أما حسب "دينهام" Arthur.Dunham فيعرفها على أنها الجهود المنظمة لتحسين ظروف الحياة الاجتماعية في المجتمع، أما في تقرير لهيئة الأمم المتحدة عرفتها على أنها تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة، في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية⁵.

تعتبر التنمية عملية ديناميكية تتكون من مجموعة مترابطة من المتغيرات البنائية والوظيفية، التي تحدث في المجتمع نتيجة لتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة داخل المجتمع، فالتنمية عملية تحقق من خلال المجتمع عن طريق الاستخدام

¹ - علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012، ص53.

² - عبد الباسط محسن الحسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1980، ص213.

³ - عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون بلد، بدون سنة، ص213.

⁴ - محي الدين صابر، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1962، ص243.

⁵ - فادية عمر الجولاني، التغيير الاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 1993، ص47.

الأمثل للإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة بأقل التكاليف¹.

قد أكد هذا المعنى "د.عبد الباسط محمد حسن" فقد أشار إلى أن التنمية ما هي إلا عملية تغير اجتماعي تلحق بالبناء ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فتحدث تغيرات جذرية شاملة عن طريق الجهود المنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين².

فالتنمية هي ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، فالتنمية هي حراك اجتماعي، من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه، ووجود ارتباط وثيق بين التنمية ومشاركة المواطن في تحقيقها³.

فالتنمية أيضا هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة، لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المتسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات⁴.

¹ - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص30.

² - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص43.

³ - عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، سرت، ليبيا، 1994، ص27.

⁴ - عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص43.

في ضوء هذا ذهب "ديفيد هاريسون" إلى تعريف التنمية من منطلق التحديث على أنها تغير وتحسين جذري ومقيم تقيماً إيجابياً في مجمل الخبرة الإنسانية، فالتنمية هي حالة مرغوب فيها سواء تم أو لم يتم تحقيقها¹.

فالتنمية تنطوي كذلك على توسيع حاسم في كل مجالات القدرة الإنسانية والنشاط الإنساني، أي المجالات الروحية، الفكرية، التكنولوجية، الاقتصادية، سواء من حيث قهر الظروف الجغرافية والمسافات المكانية، فالتنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم².

فمفهوم التنمية هو مفهوم إنساني يرتبط بإرادة الإنسان، ومدى تفاعله بينه وبين نفسه، وبين البيئة وجميع صور الحياة من حوله³.

لذلك تركز التنمية على الإنسان فتعمل على تنمية قدراته المختلفة، وتحقيق أقصى استثمار للطاقات والإمكانات البشرية الموجودة في المجتمع، لدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديدة تعمل على تغير اتجاهاته وقيمه وعاداته، فضلاً عن تحسين ظروفه الصحية والتعليمية والبيئية⁴.

فمنذ سنة 1950 أعلنت أكثر من 300 خطة تنموية في العالم الثالث، فهذه الخطط يمكن على وجه الإجمال تقسيمها إلى ثلاث فئات⁵:

¹ - محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية، المفاهيم والقضايا، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، 2009، ص19.

² - محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، بدون بلد، 2010، ص140.

³ - طارق علي جماز، نظرات وتأملات في التنمية البشرية والاقتصادية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، ص14.

⁴ - رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لنديا، 2007، ص23.

⁵ - غازي بن عبد الرحمان القسبي، التنمية الأسئلة الكبرى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط3، 2006، ص75.

1- الخطط في الحزم السوفيتي ويشمل آسيا وأوروبا الشرقية وإفريقيا الشمالية قد تأثرت إلى حد كبير بالنموذج السوفيتي، وبالأفكار الاشتراكية، وحاولت أن تكون شاملة ومفصلة إلى أبعد مدى.

2- الخطط في أفريقيا الوسطى والصحراوية التي يمكن اعتبارها مجرد إعلانات رمزية تصدر في الوقت الذي تدور فيه عملية التنمية طبقاً لتقاليد الدول المستعمرة.

3- الخطط في أمريكا اللاتينية فهي خطط تنمية صناعية استهدفت في المقام الأول التخفيف من الواردات

2- سياسات التنمية:

يقصد بسياسات التنمية الجمع الواعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف تحقيق صورة معينة، محددة من التنمية وهي تنقسم إلى نوعين وهما¹:

أ- سياسة التنمية الاقتصادية: تهدف هذه السياسة إلى رفع الكفاية الإنتاجية ومستوى المعيشة لأكثر عدد ممكن من أبناء المجتمع، وتفترض هذه السياسة تنمية الجماعات التي تتمتع ببعض عوامل الإنتاج الكامنة، التي لم تشتغل بعد، كما تفترض هذه السياسة أن الاستغلال الأكمل لتلك الإمكانيات والطاقات أمر مرغوب فيه.

ب- سياسة التنمية الاجتماعية: تستهدف هذه السياسة زيادة الاستعداد وزيادة قدرات أكبر من أفراد المجتمع على الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية، ذلك عن طريق تحويل الإمكانيات والطاقات الفكرية والنفسية، إلى واقع حي يمارسونه، والعمل على زيادة دخل الأفراد والأسر من خلال مشروعات صغيرة، توفير السلع والخدمات بأسعار رخيصة والتشجيع على التوارث المهني للحرف والعمل علة تطويرها.

¹ - محمد محمود الجوهري، المرجع السابق، 144.

فالمدخل الحقيقي لتمويل التنمية هو الحق في التنمية الذي أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1914، وهذا الحق تتمتع به كل دولة في مواجهة المجتمع بأسره¹.

أكد الباحث عبد الرحيم أبو كريشة أن عملية التنمية أيا كانت يجب أن تعتمد على ما يلي²:

أ- ضرورة مشاركة الأهالي في العمل على تحسين أحوالهم وظروف معيشتهم، بصورة ايجابية، وهو ما يعني بالمشاركة الفعالة، من قبل الأفراد لنهوض بالمجتمع.
ب- وجود أهداف مخططة من قبل الحكومة مع تقديم الخدمات، الفنية والمادية من الهيئات الحكومية، والأهلية لتشجيع وإنجاح هذه الجهود.

فعملية التنمية يرها البعض أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه، فهي عملية ديناميكية مستمرة غير جامدة. فهذه السياسات لعملية التنمية تنجر عنها عدة تحولات اجتماعية تتمثل فيما يلي³:
أ- ارتفاع معدل التحضر يقصد بالتحضر اتساع حجم ونطاق المدن وتزايد عدد السكان.

ب- نمو الحراك الجغرافي والمهني والاجتماعي، وذلك بانتقال الناس في المكان على شكل هجرات دائمة أو مؤقتة، وتغير الناس لأعمالهم من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي وتغير في المكانة الاجتماعية أو الوضع الطبقي الذي يشغله الشخص.

¹ - أحمد فتحي سرور، نظرات في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص328.

² - عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص45.

³ - نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص330.

ج-تغير نموذج الأسرة ونماذج الولاء من المعروف أن التجمعات القرابية التي تسود داخل المجتمعات التقليدية والمتخلفة تأخذ شكل الأسرة الممتدة، أي سيادة التجمعات القرابية أو الوحدات العائلية لكن مع نمو عمليات التنمية وما يصاحبها تتجه هذه النماذج القرابية إلى الاختفاء، يضاف إلى هذا إحداث تغير كبير في علاقات النسب أسلوب تربية الأبناء وعلاقة الأجيال داخل الأسرة.

فالتنمية تحتاج إلى إستراتيجية أي خطة عمل تهدف إلى تحقيق نمو منطقة الدراسة بهدف تحسين مستوى تقديم الخدمات ورفع مستوى معيشتهم وذلك من خلال¹:

1-اتفاقيات دولية مناسبة: لكي تقوم التنمية الريفية في ريف أي بلد أو دولة لابد من اتفاقيات دولية مناسبة تضمن مصالح الفلاحين، من حيث أسعار منتجاتهم في السوق الدولية، وعلاقتها بأسعار المنتجات المصنعة المستوردة التي يستخدمها سكان القرى.

2-مناخ تنموي ملائم: يشعر أهل الريف بالظلم والاستغلال مقارنة مع أهل المدن في أي مجتمع، من مجتمعات العالم الثالث، فالمجتمعات الريفية تأتي في أسفل قائمة الأولويات في أي خطة من الخطط القومية، مما يؤدي إلى مزيد من الازدواجية الثقافية في المجتمع.

3-هياكل إدارية مناسبة: لابد من تشكيل هياكل إدارية مناسبة تكون مسؤولة على جميع المستويات المحلية الإقليمية والقومية، عن توجيه التنمية الريفية.

4-العمل الفريقي: هو الأساس الذي يبني عليه التنمية الريفية مهارات العمل التعاوني سواء أثناء وضع السياسات أو التخطيط أو البحوث أو المتابعة أو التقويم.

¹ - منال محمد نمر قشوع، استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2009-2010، ص ص 32.33.34.

- 5-التدريب الفريقي: لابد للعمل الفريقي من تدريب من نوع خاص والذي يشجع العاملون من مختلف التخصصات على التعرف على تخصصات بعضهم البعض، لاكتساب المهارات الاجتماعية اللازمة للتعاون.
- 6-العلاقات العامة: إن مسؤولية هذا القسم في أي مؤسسة مختلفة يقوم بربط ما بين المؤسسة والمجتمع الذي يتعامل معه، عن طريق شرح انجازات المؤسسة للمتعاملين.
- 7-اللامركزية الإدارية: يتطلب تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم واستغلال مواردها بشكل أمثل، وتوزيع سلطة صنع القرار بين هيئات ومؤسسات التخطيط التنموي في المستويات الإدارية المختلفة، فهي تقوم على نقل صناعة قرار التخطيط من الحكومة.
- 8-المشاركة الشعبية: اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم.
- 9-البيانات والمعلومات: تحتاج عمليات التخطيط والتنمية الريفية إلى كم هائل من البيانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الإقليمي والمحلي.
- 10-الكفاءات والخبرات: فالخطة تحتاج إلى فريق عمل من مختلف التخصصات ذات العلاقة كالاقتصاد والجغرافيا والانثروبولوجيا والهندسة، كما يحتاج إلى تنوع الكفاءات ويستحسن أن يكون من البناء المنطقة.
- 11-التمويل: تكون من مصادر داخلية كمدخرات سكان المنطقة والضرائب والرسوم بأنواعها المختلفة، ومصادر خارجية وهي معونات بأشكالها المختلفة وهي انتقال المال والتقنية والخبرات من دولة إلى أخرى.

فيؤكد باحث اقتصادي هندي "اجاي شيهير" أن التنمية تتطلب دولة فعالة، فهي ضرورة حيوية لا يمكن دونها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، أي حكومة ذات استقلال سليم يضمن استقرار القواعد التي تخدم المصالح العامة¹.
فهي تحقق أهداف محلية وقومية بطرق منهجية علمية يستخدمها أخصائون مدربون تكفل مشاركة غالبية الناس بموارده البشرية والمادية².

3-تعريف التنمية الريفية:

يصعب وضع تعريف لهذا الصنف من التنمية وذلك لاختلاف آراء الجغرافيين والمهتمين حول تعريفها، فهي تشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

بمعنى أنها تعنى بتحسين ظروف عيش السكان وتطوير مهاراتهم التقنية والمعرفية، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية من تعليم وصحة بالإضافة إلى تمكينهم من الاستغلال المعقلن للثروات المحلية وضمان استدامتها³.

يرى آخرون أن مفهوم التنمية الريفية يتجاوز النهوض بالقطاع الفلاحي ليشمل قطاعات اقتصادية لها صلة بالزراعة، بل إنه في رأي البعض يتضمن تنمية الإنسان والموارد الطبيعية في آن واحد،ومن ثمة تحقيق الرفاه والعدل الاجتماعي لسكان، فهي تركز على مشاركة الأهالي في جميع مراحل المشاريع التنموية⁴.

كما يرى البنك الدولي World Bank 1975 أن التنمية الريفية هي عبارة عن تصحيح استراتيجي للاقتصاد والحياة الاجتماعية لمجموعة من الناس الريفيين الفقراء، مما

¹-عبد الحليم رضا العال، المرجع السابق، ص 390.

²- فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1990، ص41.

³- مفهوم التنمية الريفية : <http://Mawdoo3.com/index> تم الاطلاع يوم: 2020/02/18

⁴- نفس المرجع من الموقع

يستلزم توسيع أو انتشار فائدة التنمية بين هؤلاء الفقراء الذين يبحثون عن سبل عيش في المناطق الريفية¹.

فهي العمل على إيجاد ظروف اجتماعية واقتصادية تعتمد على العمل الجماعي الكامل بين أهل الريف واستغلال جميع الموارد والإمكانيات في المجتمع المحلي².

فالتنمية الريفية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية ملموسة، بتزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن للارتقاء بالقرويين³.

كما عرفها "أحمد بدوي زكي" بأنها «خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تعتمد على المشاركة الكاملة للعمل الجماعي بين أهل الريف واستغلال جميع الإمكانيات والموارد القائمة في المجتمع، ووسيلة ذلك تكون بتحديد الحاجات والمشكلات ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة الريفية ورفع المستوى الاقتصادي والصحي والتعليمي، والعمل على تنفيذ هذه البرامج مع الاعتماد الأكبر على موارد الريف ومساندة هذه الموارد عن طريق خدمات أجهزة التنمية التابعة للحكومة⁴».

¹ - السيد رشاد غنيم، المرجع السابق، ص 301.

² - مصلح الصالح، المرجع السابق، ص 467.

³ - كمال التابعي، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2007، ص 56.

⁴ - أحمد بدوي زكي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون سنة، ص 361.

لذلك نلاحظ أن التحول من الريف إلى حزام المدن يتم بتسارع في المنطقة العربية مع فوارق زمنية، في إخضاع الريف لقنوات التسويق وتوسيع البنى التحتية الاقتصادية بتفاوت إقليمي داخل كل بلد¹.

فتعتمد التنمية الريفية على عنصرين أساسيين وهما العنصر المادي والموارد البشرية حيث يستوعب العنصر الأول، حصيلة التقدم العلمي والتكنولوجي وتطوير الموارد البشرية فالفلاح وأسرته هما في الواقع أساس البناء الاجتماعي الريفي، فالتنمية عملية مبرمجة لنقل الأفكار الجديدة المستحدثة مع قيم المجتمع فهي تهدف إلى تحقيق نمو بشري في المجتمع الذي تستهدفه².

4- أهداف التنمية الريفية:

تسعى المؤسسات الحكومية إلى البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تحسين الحياة في الريف، والمساهمة في توفير الدعم الاقتصادي للحد من انتشار الفقر بين السكان.

قد أشار إليها الدكتور "عبد المنعم شوقي" في مجموعة من النقاط وهي³:

أ- أهداف تخطيطية:

- المساعدة في دراسة المجتمع كوحدة لتحديد احتياجاته وموارده المختلفة.
- المساعدة في وضع سياسة عامة للإصلاح في المجتمع.
- المساعدة في ترتيب الاحتياجات المختلفة حسب أهميتها في المجتمع.

¹- فرج الله صالح ديب، نبيلة بريد، المرأة العربية والإنتاج، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص85.

²- نبيل محمد، استراتيجيات التنمية، دراسات أفريقية، مجلة بحوث نصف سنوية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، الخرطوم، العدد 23، 200، ص83.

³- عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية، 1982، ص56.

- المساعدة في رسم خطة للإصلاح مقسمة إلى مراحل زمنية مع إيضاح دور كل فئة في المجتمع، في الخطة المرسومة.
 - ب-أهداف تنسيقية:
 - المساعدة في التنسيق بين مختلف المستويات القرية، المحافظة، الجمهورية وبهذا يتم الربط بين الجهود المبذولة في كل المجتمع طوليا وعرضيا ووظيفيا.
 - المساعدة في التنسيق بين الجهود الأهلية في الإصلاح جغرافيا ووظيفيا على مختلف المستويات.
 - ج-أهداف تدعيمية:
 - المساعدة في تدعيم الهيئات الأهلية التي تخدم المجتمع عن طريق الإعانات المالية.
 - المساعدة في رفع مستوى الخدمات الأهلية والحكومية في المجتمع عن طريق تشجيع برامج التدريب، والمؤتمرات والبحوث والمطبوعات.
 - المساعدة في إنماء الوعي الاجتماعي والإنتاجي بين المواطنين عن طريق المحاضرات وبرامج السينما والإذاعة والتلفزيون، لتحسين مستوى مشاركة الأهالي في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- وعلى هذا الأساس فإن برامج التنمية يجب أن تتضمن الجوانب الآتية¹:
- أرفع مستوى دخول الأفراد عن طريق المناهج الاقتصادية: ذلك بتحسين الأساليب الزراعية المستخدمة بنشر الثقافة الزراعية، عن طريق إنشاء حقول الإرشاد الزراعي، إتباع الأساليب الفنية في التسويق، كذلك توجيه الجهد اللازم لتحسين الإنتاج الحيواني، تحسين طرق الري والصرف، تشجيع الصناعات الريفية واليدوية التي تتوفر خاماتها في البيئة والتي يتيسر تمويلها وتسويقها.

¹- صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي، وتنمية المجتمع العربي، بدون بلد، بدون سنة، ص344.

ب-تحسين الصحة في المجتمع بتضمين برامج التنمية الوقائية: أي الوقاية من الأمراض الوبائية عن طريق التلقيح والتطعيم، تهيئة بيئة صحية في المجتمع، وذلك بتوفير موارد مياه نقية، تنظيم حملات من الأهالي لتنظيف الشوارع، تشجيع الأهالي على إدخال تعديلات في منازلهم.

ج-زيادة عدد المتعلمين: أي إنشاء مدارس التي يتم فيها تعليم الصغار ومكافحة الأمية، كذلك إنشاء مكتبات كوسيلة لرفع المستوى الثقافي لأبناء المجتمع وتوسيع أفقهم، إلى جانب التعليم المهني أي تدريب أعضاء المجتمع على أعمال مهنية مختلفة يمكن ممارستها في أوقات فراغهم.

د-استغلال أوقات الفراغ في أعمال نافعة: ذلك بإنشاء المنتزهات العامة، تنظيم الألعاب الجماعية للصغار والكبار، تنظيم النوادي الرياضية والاجتماعية.

ه-تحسين المساكن: بأن تشمل برامج التنمية على إنشاء مصانع صغيرة لتوفير أدوات البناء للمواطنين، إعداد رسومات لمنازل مبسطة وتوزيعها على المواطنين، ومساعدتهم في اختيار المواقع اللازمة لبناء المنازل عليها، بأسعار رمزية.

5-مراحل التنمية الريفية:

يمكن التعرف على المراحل التي تعتبر من أهم المحطات التي تمر بها التنمية وهي مرتبة كالآتي¹:

أ-مرحلة تحديد الواقع: أي مرحلة التعرف الوصفي والكمي والتحليلي لواقع الريف قبل وضع الخطة بما يعنيه ذلك من معرفة المقادير والأصناف المتاحة من مختلف أنواع الموارد الاقتصادية الفيزيائية الرأسمالية والبشرية، كذلك معرفة مقادير وسعات المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الفيزيائية، معرفة مقادير وأنواع مختلف الأنشطة الاقتصادية السلعية، معرفة مقادير وأنواع مختلف الأنشطة المساندة التجارية وغير

¹ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دور التعليم الزراعي في التنمية الريفية، القاهرة، 1979، ص61.

التجارية، مدى تنظيمها وكفاءة أدائها، كذلك معرفة أنواع وأحجام المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية السائدة، مع معرفة القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة.

ب-مرحلة تحديد الأهداف: بما يتضمنه ذلك استشفاف رغبات السكان الريفيين باختيار الأهداف التي تتفق مع رغباتهم وقيمهم الاجتماعية التي تتناسب في نفس الوقت مع إمكانياتهم، والتي لا يتعارض مع بعضها البعض.

ج-مرحلة تحديد التغيرات: هي المرحلة التي تتم خلالها تحديد التغيرات التركيبية الماهية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الريفية.

أوضح الباحث "الهاشمي الطيب" في رسالته إلى بعض السياسات التي تقوم على أساسها التنمية الريفية وهي كالآتي¹:

أ-نموذج الاقتصاد الحر: يركز على تحسين الموارد الغذائية كما وكيفا، بوصفه هدفا أساسيا للتنمية الزراعية، ورفع معدلات الإنتاج والاستهلاك في كل منطقة، حيث يمكن للقروي وأسرته من إنتاج مقدار من الطعام يفوق استهلاكهم الأسري، وبيع الفائض منه، مما يؤدي إلى مضاعفة دخل المزرعة، ووفقا لهذه الإستراتيجية فإن عملية التنمية الريفية تأخذ معايير اقتصاد السوق النموذج.

ب-النموذج الإصلاحى: يشير إلى مجموعة من الوسائل السياسية الزراعية التشريعية التي تطبق لتحقيق مستوى معيشي مناسب لأبناء الريف، من جهة وزيادة الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، فهي محاولات معقدة وشديدة لإعادة توزيع السلطة والدخل.

ج-النموذج الراديكالي (الجماعي): يشير إلى أغلبية المزارعين من المنتجين ذوي المصادر المحدودة، وهم غالبا أميون ضعفاء، بحاجة إلى الحماية وإلى الترابط، كما أن

¹-هاشمي الطيب، المرجع السابق، ص39.

هناك ارتباط وثيق بين النموذجين الإصلاحي والراديكالي إذ كلاهما يعتبران الفلاح هو القوة المحركة للإصلاح الزراعي، الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج.

د-النموذج التكنوقراط: يركز على التكنولوجيا والسياسة بوصفهما عنصرين أساسيين للتنمية الريفية، وتتبنى معظم الدول النامية هذا النموذج هدفه زيادة الإنتاج كما يحافظ على التباين في الدخل ويميل إلى تحقيق المزيد من الربح.

6-معوقات التنمية الريفية:

هناك مجموعة من العوائق التي تقف أمام عملية التنمية الريفية مما يسبب في بطء عجلة التنمية في هذه المناطق، وهذا ما أشارت إليه الباحثة "بلحاج مليكة" في رسالتها إلى مجموعة من النقاط التي تعد من المشاكل أو العوائق التي تقف أمام التنمية الريفية وهي كالآتي¹:

أ-معوقات اجتماعية:

- ارتفاع نسبة الأمية.
- القيم وأنماط السلوك الجامدة.
- التقليل من دور المرأة ومشاركتها.
- الإيمان بالمعتقدات الخرافية وسيادة العقلية القبلية.

ب-معوقات التنظيم والتخطيط:

- نقص المعلومات والبيانات.
- البيروقراطية الإدارية التي تعوق تنفيذ المشروعات.
- الافتقار للجدية والبطء الشديد في الإجراءات الإدارية.

ج-معوقات التمويل:

- قصور الاعتماد المالية عن تحقيق البرامج اللازمة.

¹ بلحاج مليكة، مساهمة المرأة الريفية في المجتمع المحلي، ماجستير في انثروبولوجيا التنمية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010-2011، ص ص 74،75.

- سوء تقسيم رأس المال بين المشاريع.
- سوء استغلال التمويل.

د- معوقات التنفيذ:

- النمطية في تنفيذ المشروعات وجعلها تتشابه في كافة المناطق رغم اختلاف البيئة.

- ضعف مستوى العاملين الفنيين في المشروعات لعدم إعدادهم وتدريبهم.

هـ- معوقات إيكولوجية:

- سوء توزيع المرافق والخدمات والصناعات وتركيزها بالعواصم والمدن.
- تزايد هجرة الشباب من الريف إلى المدينة.
- عدم وجود تخطيط بيئي متكامل يراعي مصالح الريف.

إضافة إلى ما سبق فقد حددت المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم مجموعة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الريفية فيما يلي¹:

أ- مشاكل تحديد الواقع الريفي: تتلخص في نقص كل من البيانات الكافية والدقيقة لتحديد واقع المجتمع الريفي، كالبيانات المتعلقة بالموارد الاقتصادية والفيزيقية والبشرية، ومختلف النشاطات الاقتصادية السلعية والخدمات العامة، كذلك نقص الدراسات التي تقوم بتحليل التراكيب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع.

ب- مشاكل تحديد أهداف الخطة: تتلخص هذه المشاكل في كيفية إجراء الدراسات المتعلقة باستشفاف رغبات السكان الريفيين فيما يتعلق بالأنماط الحياتية والقيم المجتمعية، وبلورة هذه الرغبات إلى مجموعة من الأهداف.

¹ - المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، المرجع السابق، ص 64.

ج-مشاكل تحديد التغييرات: تلك المتعلقة بتوفير الدراسات التي تخص المنوال الحيازي الأمتل للمجتمع الريفي المراد تنميته، والدراسات المتعلقة بكيفية ترشيد استخدام الموارد الأسلوب الأمتل لتنظيم الأجهزة الإرشادية والإعلامية.

ثالثا: التنمية المحلية بالجزائر:

منذ الاستقلال بادرت الجزائر وأكدت على ضرورة التنمية من خلال مخططات وبرامج شمولية مع مراعاة خصوصية كل إقليم تتطلب مشاركة كافة الجهود الوطنية اجتماعيا واقتصاديا سياسيا .

1-بؤادر سياسة التنمية المحلية بالجزائر

قبل التحدث عن هذا العنصر يمكننا التعرف أولا عن مفهوم التنمية المحلية. التنمية المحلية: هي العملية التي يتم من خلالها النهوض بالمجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا، متخذا في ذلك أشكال متعددة في مسار تطوره وتشكيله، والأصول الأولى للمفهوم تعود إلى مجموع السياسات والبرامج والجهود التي تبنتها الحكومات والمنظمات التطوعية، في الولايات المتحدة الأمريكية والمستعمرات البريطانية، والتي استهدفت جميعها تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية المحلية¹. فعلى مستوى المنظمات الدولية دعت منظمة الأمم المتحدة إلى الاهتمام بموضوع التنمية، بمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للوحدات السياسية، بالنظر إلى ضرورة تنمية المجتمع مؤكدة في ذلك على مسألة دعم المشاركة الشعبية المحلية².

¹- وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، القاهرة، مصر، ايتراك لطباعة والنشر، 2009، ص44.

² -Gary Craig.Marjorie Mayo ,Keith popple,The Community Development Reader :History,Themes and Issues Bristol:Policy press 2011,p76

فتتمية المجتمع المحلي هي عبارة عن وظيفة تمارسها الحكومة وتحرص من خلالها على إنشاء إدارات أو مكاتب تخطيط ومتابعة العمليات التنموية، تدور في نطاق محدود وهي عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفقا للموارد المتاحة له مادية أو بشرية¹. كما أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالي، إذا أمكن من خلال مبادئ المجتمع المحلي نفسه². فالتنمية المحلية تقوم على مجموعة من الأبعاد والمقومات من أجل تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات، وأول هذه الأبعاد البعد الاقتصادي الذي يهدف إلى زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل الطاقات الإنتاجية، إضافة إلى البعد الاجتماعي بإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع لمحاربة الفقر، كذلك البعد البيئي وهو المحافظة على المحيط من التلوث والخيرات الطبيعية³.

يمكننا الآن التحدث عن بوادر سياسة التنمية بالجزائر فبعد الاستقلال مباشرة وبالتحديد سنة 1966 بدأت الدولة الجزائرية بالالتفات أكثر إلى محاولة تجديد الدولة الجزائرية في الهياكل الاقتصادية والصناعية والإنتاج، حيث يرى البعض أن التنمية التي يشهدها المجتمع الجزائري هي عملية تحول وتغير أسلوب إنتاج آخر⁴.

التي وجدت نفسها بعد الاستقلال في انهيار لأجهزة الدولة إداريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا حتى التعليم، لذا ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف، وذلك عن طريق وضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كان في مقدمتها التصنيع

¹ - عادل مختار الهواري وآخرون، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،

الأرطية، مصر، 1998، ص 147.

² - نبيل السمالوطي، المرجع السابق، ص 109.

³ - عبد اللاوي عبد السلام، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة

التنمية الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، العدد 05، جوان 2018، ص 44.

⁴ - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في

المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1990، ص 98.

باعتباره عاملا للقضاء على البطالة والاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية¹.

مما أجبرها كذلك على خلق نظام إداري يعمل على وضع مخططات تنموية تتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري، وتغير النظام الإداري الموروث عن الحقبة الاستعمارية ووضع سياسة تنموية للجانب الفلاحي، وتعرف بالثورة الزراعية وتطبيق نظام تنموي جديد، كما ظهر في سنة 1971 بالجزائر قطاعان زراعيان تمثلا في قطاع التسيير الذاتي والقطاع الخاص².

فقد مر المسار التنموي في الجزائر بمرحلتين من المحاولات الإصلاحية المرحلة الأولى من 1989 إلى 2000 تميزت هذه المرحلة بالانتقال من تنظيم اقتصادي خاضع لقوى السوق، تميزت بالانتقال من تنظيم اقتصادي خاضع لقوى السوق عرفت فيه الجزائر إصلاحات جوهرية ولجأت إلى المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بهدف المساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوج ذلك بتوقيع اتفاقيات الاستعداد الائتماني بين 1989 و1994³.

أما المرحلة الثانية فكانت بعد سنة 2000 تمثلت في مواصلة الإصلاحات واستكمال عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، فقد شهدت الجزائر في هذه المرحلة إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تمحور أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، ودعم للبنى التحتية وتنمية الموارد البشرية، فتم استكمال

¹ - محمد السوبدي، المرجع السابق، ص 67.

² - فكرون السعيد، العمل الصناعي والهجرة الريفية، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1994-1995، ص 41.

³ - رحيم حسين، محمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1989-2009)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، العدد 2، 2013، ص 432.

هذا المسعى ببرنامج دعم النمو الاقتصادي سنة 2005، الذي تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية¹.

فهذه الإصلاحات التنموية في الجزائر مرت بعدة مراحل مختلفة وهي²:

أولاً: مرحلة التخطيط:

هي أول مرحلة من برنامج التنمية في الجزائر بعد الاستقلال بالنهوض بالاقتصاد الوطني والعمل على المخططات التي تمكنها من حصر الإمكانيات البشرية والمادية، من أجل خلق قدرات عمل جيدة وكذلك تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة من خلال تطبيق المخططات ذات المدى الزمني المتدرج التي كانت كما يلي:

أ- المخطط الثلاثي: المرحلة الثلاثية (1967-1969) برزت فيها عدة شركات منها الشركة الوطنية للبحث المنجمي، الشركة الوطنية للبناءات المعدنية الشركة الوطنية للصناعات الكهربائية، الشركة الوطنية لمواد البناء، الشركة الوطنية لصناعة النسيج، الشركة الوطنية لصناعة الورق، وكان الهدف أيضا من هذا المخطط تعريب الإدارة الجزائرية خصوصا التربية والتعليم والاهتمام بالزراعة والمحروقات وتحسين مستوى الخدمات العامة والتهيئة العمرانية.

ب- المخطط الرباعي: الذي انبثق عنه مرحلتين وهما:

❖ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) كان الهدف منه

القضاء على البطالة والعمل على تطوير الصناعات

والنشاطات ذات العلاقة بالتصنيع في المدن، حيث ترمي إلى

توفير ما يستحقه الاقتصاد عن طريق تنظيم مركبات صناعية

¹ - رحيب حسين، المرجع السابق، ص 432.

² - بلحاج مليكة، المرجع السابق، ص 154.

تضم بداخلها عدة مراحل من عملية الإنتاج لأهم الصناعات خاصة التجهيزية منها الموجهة أساسا للفلاحة كالجرارات والعتاد الفلاحي والسلع التجهيزية، والعمل على إبرام عدة عقود مع شركات أجنبية في مجال الاستثمار.

❖ المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977 كان أكثر شمولية لمسائل التشغيل من أجل تحسين مستوى المعيشة لسكان، ويلح المخطط على أهمية الدور الموكل للصناعة في هذا الإطار فأحداث مناصب شغل عن طريق تنمية الإنتاج الصناعي والصناعات التكاملية والاستهلاكية بإمكانها القضاء على البطالة، كما عمل المخطط على انجاز مجموعة مشاريع كبرى التي تستهدف توفير التجهيزات الضرورية للعديد من النشاطات الاقتصادية.

ج- المخطط الخماسي: قسم إلى مرحلتين:

❖ المخطط الخماسي الأول: 1980-1984: ستسمح هذه المرحلة من توضيح عدد معين من الملفات قصد الوصول إلى تحديد سياسات مضبوطة ومفصلة فيما يتعلق بالصناعة والأشغال العمومية والصناعات الثقيلة والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والعتاد والوسائل البشرية، كما عرفت تطور في مجال التربية والتعليم والصحة والتشغيل.

❖ المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989 لم يكن يختلف عن المخطط الخماسي الأول.

ثانيا: مرحلة السوق: ما بعد 1990

بدأت في بداية الثمانيات حيث بادرت السلطات إلى عدة إصلاحات هيكلية و إدارية تمثلت في:

-إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية.

-تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية.

- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.

هذه المرحلة هي مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة الجزائرية لكن تميزت بأزمة عميقة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق في الأرياف وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن، كما عرفت الفترة بمعدل نمو ضعيف تعتمد كليا على المحروقات والخام بنسبة 95% مما جعل معدل البطالة يرتفع.

فبفضل ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 ضاعفت الجزائر قيمة صادراتها، وانخفضت المديونية الخارجية من 33.7 مليار إلى 22 مليار.

ثالثا:مرحلة الانعاش الاقتصادي:

بدأت من 2001 وهي أهم مرحلة في عمليات التنمية في الجزائر شهدت استقرار التوازنات الاقتصادية وتحسين نمو الاقتصاد وانخفاض مستوى البطالة، كما استهدفت إعادة تأهيل المنشأة والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات، وقد سميت هذه الفترة ببرنامج الانعاش الذي يغطي 2001-2004 بغلاف مالي قدره 225 مليار دج منها 114 مليار للتنمية المحلية وما يعادل إجماليا 7 مليار دولار.

رابعا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية¹:

دخل حيز التنفيذ في سنة 200 حيث يعتبر الفلاح في مرتبة العون الاقتصادي الحر والمسئول عن خياراته وذلك باستعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار، والهدف من المخطط ترقية الاستثمار الفلاحي وتحسين المستوى المعيشي ومستوى الأمن الغذائي.

خامسا: المخطط الوطني للتنمية الريفية 2002:

جاء كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم دمج المخططين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، والهدف منها فك العزلة عن المناطق المهمشة².

سادسا: البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يمتد مابين 2005-2009 يبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج، كان الهدف منه تشجيع التشغيل وتوفير استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي³.

سابعا: برنامج "كابدال"⁴

أطلقته الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2017 بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي يعتبر أحد أهم المبادرات الهادفة لتفعيل الجماعات الاقليمية من أجل بناء قدراتها الذاتية في سبل مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع المحلي من خلال متطلبات التنمية المحلية، هذا البرنامج يمس 10 بلديات جزائرية من

¹ - سلاوي يوسف، تخطيط التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية،

ورقة علمية، ص 300. المصدر: CERIST.article:https://www.asjp.cerist.dz

تم الاطلاع عليه يوم: 2020/09/05.

² - نفس المرجع، ص 300.

³ - سلاوي، المرجع السابق، ص 301.

⁴ - صالح بن صالح، (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر،

مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الواد، الجزائر، العدد 01، أفريل، 2019، ص 1371.

مختلف أقطار الاقليم الوطني كتجربة أولية، وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات (2017-2020) تمويل مشترك الحكومة الجزائرية بـ 2.970.000 دولار الاتحاد الأوروبي بـ 7.700.000 أورو وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي 200.000 دولار، فهو يسمح بالاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المحلية والتجارب الناجحة في بعض الدول.

كما يعتبر برنامج "كابدال" أحد المبادرات الهامة لتفعيل دور الجماعات المحلية الإقليمية، ويهدف أيضا إلى التخطيط الاستراتيجي من برمجة ودراسات ودعم متابعة المشاريع الاستثمارية المحلية والتنسيق والانسجام ومكان للتشاور لجميع الفاعلين المحليين فالحكومة الجزائرية تعمل على تحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة من خلال مراحل النمو الذي يعطي أهمية كبيرة للاقتصاد المحلي وتنمية الجباية المحلية¹.

أيضا يوجد سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي عرفتتها المؤسسات العامة والاقتصاد الجزائري تمثلت فيما يلي²:

المرحلة الأولى:

التسيير الذاتي: مرادف لمفهوم الجماعة، التعاون، المصير المشترك فطابع التجربة الجزائرية في مجال التسيير يقوم على مبدأ الملكية الجماعية، التي استرجعها المجتمع الجزائري، بعد رحيل المعمرين ونقل تسييرها إلى مجموعة العمال، وهذه التجربة تعتبر من نوعها في الوطن العربي، لكن واجه مصاعب كنقص الآلات الزراعية وتعقيدات في إجراءات التسويق وعد وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه.

¹ -صالح بن صالح، المرجع السابق، ص 1381.

² - عبد الغاني قتالي، عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص46.

وهنا تظهر لنا بعض السياسات التنموية الريفية المتمثلة في:

أ- القرية الفلاحية: مفهوم القرية الفلاحية أصبح يشكل وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة، يتعامل فيها الفلاحون على أسس تعاوني، فالقرية الجزائرية تعتبر مهذا لفلسفة التعاون والتضامن من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لسكانها.

ب- الاتحادات الفلاحية: بعد تطبيق الثورة الزراعية كان لابد من إيجاد تنظيم قوي يؤمن تحقيق التنمية، ويعمل على تجنب عثراتها هذا ما استدعى إنشاء الاتحادات الوطنية الفلاحية الجزائرية، إلى جانب المنظمات الوطنية الأخرى ذلك بهدف تنمية الوعي السياسي للفلاحين، لكي يتمكنوا من القيام بدورهم عن وعي والعمل على تكتل الجهود المبعثرة للفلاحين، لكي تصبح قوة فعالة في عملية التنمية يساندها في ذلك حزب جبهة التحرير الوطني.

ت- التغيير الثقافي كأداة للتنمية في الريف: فهي عملية تعديل الأفكار والاتجاهات وأساليب الحياة، وهذه العملية في الريف يجب أن تركز على مبدأ الترابط الكامل بين الإنسان والحيوان والأرض في هذا المجتمع، وعدم معالجة الإنسان الريفي بمعزل عن بقية العناصر الأخرى، مثل مراعاة السكن الريفي المخطط للبناء الاجتماعي ولأنشطتها الاقتصادية وعلاقاتها الاجتماعية.

فهي سياسات تنموية من خلال مخططات مركزية لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي فالإنسان الجزائري في الريف وجد نفسه أمام تجربة وتغيرات سريعة، تهدف إلى استقرار المجتمع الريفي، بقطاعاته المختلفة جعلته يتضامن وهو ماساهم إلى حد كبير في نشر الأساليب الحضرية باتجاه الريف، وخلق علاقات واسعة ومتنوعة بين المجتمعين الريفي والحضري¹.

¹ -Sid Boubecker, Lhabutat en Algérie: Stratégies d' acteurs et logiques industrielles lyon, presses universitaires de lyon, 1986,p27.

حيث أصدرت عدة قرارات للمؤسسات المسيرة ذاتيا التي تتمثل في قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية المنجمية والحرفية وكذا قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك من النهب، وقرار 28 مارس 1963 لتأسيس مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير وعملية تسيير المؤسسات الاقتصادية التي كان يسودها تردد تطبيق المركزية واللامركزية وهذا ما يشكل تناقض في مضمون التسيير الذاتي¹.

مما أدى إلى ظهور عدة مراحل أخرى وهي² :

المرحلة الثانية: الشركة الوطنية (1965-1971)

الهدف منها بناء اقتصاد وطني قوي عن طريق تأمين المناجم والبنوك والعديد من الصناعات الأخرى، حيث ظهرت شركات وطنية متعددة مثل سوناريم الشركة الوطنية للمناجم، الشركة الوطنية للبناء... الخ، وهو أسلوب جديد لتنظيم وإدارة المؤسسات العامة بالجزائر ومع ذلك ظهرت مرحلة أخرى.

المرحلة الثالثة: مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات (1971-1982)

تبنت فيها الجزائر الاشتراكية سنة 1971 الذي يقوم على المبدأ الاشتراكي القائم على التعاون بين جميع المنتجين والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونبذ الاستغلال والقضاء على الفوارق الطبقيّة في المجتمع، لكن تعرض للعديد من المشاكل والخلافات بين العمال والإداريين.

المرحلة الرابعة: مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988)

ظهرت من أجل رفع الإنتاج وتحسين التسيير بإصلاحات اقتصادية تمت على مرحلتين، الأولى كانت إعادة الهيكلة المالية أي تقسيم المؤسسات الكبيرة حسب

¹ - مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 229.

² - لعل بوكميش، المؤسسات العامة بالجزائر، ظروف تطورها وطرق تنظيمها وادارتها 1962-2003، مجلة

الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 6، 2005، ص ص 57، 61، 67، 70، 75.

نشاطاتها إلى مؤسسات صغيرة، أما الثانية هي إعادة الهيكلة العضوية أي منح الاستقلالية المالية للمؤسسة.

المرحلة الخامسة: استقلالية المؤسسات (1988-1995)

أي استقلالية التصرف بالنسبة لإدارة المؤسسة في مختلف نشاطاتها وهي من أبرز الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومع ذلك ظهرت العديد من المشاكل على مستوى المؤسسة مما دفع للتفكير في إستراتيجية جديدة.

المرحلة السادسة: الخصخصة (1995-2003)

ظهرت بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في أواخر القرن العشرين وتبني الديمقراطية كنظام سياسي واقتصاد السوق وهي تشكل أداة التحول من النظام الموجه إلى النظام الحر، فهي مجموعة القوانين والأنظمة التي تتولى نقل ملكية أو إدارة بعض أصول وحدات القطاع العام إلى الخاص، فهي عملية إصلاح شاملة للاقتصاد الوطني تتمثل في تبني السوق والتخلي عن التخطيط والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وإلزامها ببيع جزء من ممتلكاتها وفتح الأسواق الوطنية للسلع والاستثمار الأجنبي وغير ذلك من الإجراءات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية.

2-أسس سياسة التنمية المحلية بالجزائر:

بعد الاستقلال فكرت الحكومة الجزائرية في إيجاد حلول تقضي أو تقلل من الفقر والتخلف، ذلك من خلال إنشاء برامج ومشاريع تنموية.

منها مشروع الإصلاح الزراعي بتوزيع الأراضي على الأفراد مع تدعيم هذه العملية، فقد تم تأمين بعض الأراضي وتوزيعها ثم مشروع الثورة الزراعية وذلك أيضا ينص على تأمين وسائل الإنتاج والاستغلال الجماعي للأراضي، لكن عدم المساواة في

توزيع الأراضي كان سبب في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم مشاركتها في التنمية الاقتصادية¹.

مما جعل الحكومة تعيد التفكير في مخططات تنمية من أجل تحقيق هذه البرامج التنموية وبكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل رأت السلطات الجزائرية أنه يجب أن تقوم هذه السياسة على الأسس التالية²:

أ- تدخل الدولة: أعطى الدور القيادي لدولة في عملية التنمية الاقتصادية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع، والمعبرة عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي فهي الأكثر قدرة على تحقيق التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية، وهي القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار الأجنبي.

فالدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج، كما تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على اجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية، فلدولة دور أساسي في تحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام³.

ب- المشاركة الشعبية: تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية، بدأت عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر، مع صدور دستور 1989 تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية، وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع، وتوفير المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدنية.

¹ - حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 292.

² - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 248-249.

³ - سعد طه علام، التخطيط مع السوق، دار الفرد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، 2005، ص 42.

فالظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي غرست في نفسه وأعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة المساواة في الاستفادة من التنمية ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية¹.

ث- ذلك لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا، من خلال تطبيق التخطيط المركزي، في صورة برامج ممرضة والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممرضة والمخططات البلدية للتنمية.

فالتخطيط أداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد، فهو عملية تغيير إجتماعي واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع إجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته².

د- اللامركزية: نصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا، حيث جاء في برنامج الحكومة المصادق عليه في 2004/05/22 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمده الجزائر منذ عشرات السنين لمرافقة تحرير الطاقات في الدولة، فهي تعطي بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية والعلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية.

ه- التوازن الجهوي: ذلك من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازنا ومتزامنا عبر التوزيع المتوازن والعاقل للموارد والمرافق الاجتماعية.

¹ - محمد بلقاسم، حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 39.

² - موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 13.

شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية، بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نمو متوازنا ومتزامنا لتحقيق تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحضر والحفاظ على العقار الزراعي وتشجيع الاستثمار العمومي والخاص والأجنبي¹.

كما عملت الجزائر على عدة اصطلاحات من أجل تحقيق برامجها التنموية أهمها²:

1- الإصلاحات الاقتصادية: التي لها تأثير ايجابي على الاستثمار المحلي المباشر، وذلك لما فيها من تشجيع وتنشيط للاستثمارات.

2- سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض: هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم، كما يقيسه معمل انكماش الناتج المحلي ولسعر الفائدة الحقيقي تأثير سلبي على الاستثمار المحلي المباشر بسبب ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يرفع التكلفة الحقيقية للأصول المستثمرة ويجعلها قليلة بالمقارنة مع السعر السائد في السوق مما يقلل الدافع على الاستثمار.

3- عدد السكان: يمثل مستوى حجم السوق المحلي وتكون فرص الاستثمار جيدة كلما كان حجم السوق المحلي كبير حيث يؤدي كبر حجم السوق إلى نشوء وفرات الحجم، مما يزيد في عملية النمو، بالنظر إلى عدد سكان الجزائر يعد حجم السوق المحلي كبيرا مما يجعل الاستهلاك المحلي كبير ومحفز لاستقطاب الاستثمارات.

¹- أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، العدد، 13، 2004، ص 49.

²- رحيم حسين ومحمد عبادي، المرجع السابق، ص 432.

4- عرض النقد: يتضمن النقد المتداول والودائع تحت الطلب بالدينار الجزائري لدى الجهاز المصرفي وكذا ودائع المؤسسات المالية المصرفية، تحت الطلب بالدينار الجزائري لدى البنك المركزي فتأثير الكتلة النقدية يكون إيجابيا على الاستثمار المحلي.

3- أهداف التنمية المحلية بالجزائر:

إن التنمية المحلية الناجحة هي التنمية التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي، الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة أهمها¹:

- حشد وتنميين الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكثيف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات (المحافظات) وداخل الإقليم الواحد
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

¹ - فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص254.

- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي، وتثبيت السكان وبالأخص في المناطق الريفية.
 - ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية والصرف الصحي، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية.
 - محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهمشة وإدماجها في المجتمع.
 - القضاء على البناء الغير لائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل.
 - التصدي للآفات الاجتماعية مثل الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية، والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.
- إضافة إلى ما سبق يجب عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية، كذلك مشاركة السكان بمجالسهم المحلية، وتسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها وكذا تنمية القدرات القيادية المحلية للإسهام في تنمية المجتمع، تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا¹.

¹ - طبوش أحمد، كاتب محمد لخضر، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، العدد 2، ديسمبر، 2017، ص 96.

فالدولة تهدف للمحافظة على الكفاءات البشرية والقيم الوطنية من حملات خارجية قد تضرر بخصوصية المجتمع المحلي، كما تهدف إلى فرض النظام واحترام العقود والمصالح المشتركة بين المتعاملين، وتهف إلى خلق البنى التحتية والمحافظة عليها وجعل الانتفاع منها متاحا للجميع قصد تفادي الممارسات الاحتكارية لبعض المتعاملين الخواص، وخلق المسؤولية الاجتماعية للمتعاملين الاقتصاديين كما تهدف على إعداد الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين الإدارات المحلية والمتعاملين الاقتصاديين¹.

من أبرز أهداف التنمية المحلية أيضا تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية وإيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية والعمل على معرفة الأعمال الحرفية والتأهيل للوصول على نتائج مستدامة، كما تعمل الحكومة على تطوير البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية وتطوير المجتمع المحلي².

فالتنمية تبقى عملية معقدة تحتاج إلى تضافر كل الجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتطلب تقنيات متعددة من أجل استغلال كل الموارد بعقلانية لنجاح العملية التنموية.

¹ - عقبة سحنون، محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العلمية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 02، 2019، ص975.

² - عادل بونقاب، سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجنحة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 9.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على أهم التعاريف التي تتعلق بالمجتمع الريفي وأهم الخصائص المكونة له، حيث أجمع جل الباحثين على أنه يتميز بالبساطة في الحياة والمهن الزراعية والحرفية والعلاقات القوية والتمسك بالعادات والتقاليد، كما أنه يعاني من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، ثم تم التطرق للتنمية الريفية والتي هي إحدى العمليات المخططة لتحقيق التغيير إلى الأفضل من خلال سياسات هادفة كما تتم بمراحل وتتعرض لعراقيل ومعوقات، وأخيرا تم التطرق إلى التنمية المحلية بالجزائر وذلك من خلال السياسات التي بادرت بها الحكومة، بعد الاستقلال إلى يومنا هذا والتي تهدف إلى المنفعة العامة وتحسين الظروف المعيشية.

الفصل الرابع: مشاركة المرأة في التنمية

أولاً: مكانة وحقوق المرأة في المجتمع

ثانياً: دور المرأة في المجتمع

ثالثاً: مساهمة ومشاركة المرأة في التنمية

رابعاً: القرض الصغير ودوره في تمويل

مشاريع المرأة المتقولة بالجزائر

تمهيد:

بما أن المرأة الريفية هي محور اهتمامنا في موضوع بحثنا استدعى ذلك التطرق إلى مجموعة من النقاط التي تعالج موضوع المرأة، على المستوى المجتمعي والتعرف على حقوقها ومكانتها الاجتماعية، ودورها ومساهماتها في مختلف مجالات التنمية في المجتمع وأخيرا التطرق إلى الآلية التي سخرتها الدولة للمرأة من أجل إدماجها في برامج التنمية التي سطرتهها الحكومة الجزائرية.

أولا: مكانة وحقوق المرأة في المجتمع:

أصبحت مسألة حقوق المرأة معترف بها دوليا فغالبا ما تعرضت المرأة للانتهاك خاصة في الدول الغربية، مما اضطر إلى عقد اتفاقيات ووضع قوانين تشريعية لتقليل من الضغوطات التي تعيشها المرأة وتضمن لها حقوقها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة.

1-مكانة المرأة في المجتمع:

تلعب التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في تحديد مكانة الشخص في المجتمع خاصة في العائلة التقليدية، التي لديها ثقافة النظام الأبوي والرفع من شأن الذكر على عكس الأنثى أو البنت التي يتم تلقينها الأدوار المنزلية من طبخ وغسل وتنظيف.

فمكانة المرأة تتغير اجتماعيا عدة مرات فالدورة الأسرية هي دورة أنثوية بالأساس تبدأ بالفتاة في بيت عائلتها ثم تنتقل إلى الزوجة المضطهدة وبعدها الأم الرحيمة بأطفالها وصولا إلى الحماة المنتصرة، إن هذا الدورة الأسرية تخص شخصا واحدا بوضعيات اجتماعية متناقضة دور الفتاة الزوجية، الأم، الحماة، فالزواج ينهي حياة

العزوبية للفتاة ويدخلها مرتبة الزوجة إما ميلاد الأطفال الذكور فهو طريق للتتويج لدور الأم لكن زواج الأبناء سوق ينتج لها الحصول على السلطة¹.

فمن ابرز علماء الاجتماع الفرنسيين " فردريك ليلاي " الذي اشتهر بدراسته التطور التاريخي المجتمع و العائلة و المرأة حيث اجزم أن كل منهم يمر بثلاث مراحل أساسية وذلك لان المرأة تحتل مكانة متميزة في العائلة فنجد المرأة في كل من²:

المرأة في العائلة المستقرة: الذي يتمسك أفراده عبر أجياله المختلفة بقيم وأفكار متشابهة ،حيث تكون فيه المرأة خاضعة للرجل الذي يحدد مسيرة حياتها و مستقبلها في تتميز بأنها اقل مكانة في الحقوق و الواجبات كالتعليم اتخاذ القرارات.

المرأة في الفرعية و الانتقالية: العائلة في هذه المرحلة تنتقل المرأة في المرحلة المستقرة إلى الانتقالية حيث تجمع بين القديم والحديث و القديم يظهر في قيمها وعاداتها اما الحديث في مظهرها وإطارها الخارجي، ما يجعلها تعيش ازدواجية بين الباطن والظاهر وفي هذه المرحلة تتمتع المرأة بحقوقها كالتعليم والعمل.....الخ.

المرأة في العائلة الغير مستقرة:تنتقل المرأة من مكانها في العائلة الفرعية إلى العائلة الغير مستقرة اي من المجتمع النامي إلى الصناعي و هنا تعيش المرأة في تحرر تام.

أ-مكانة المرأة العربية تاريخيا:

كانت المرأة قديما قبل الإسلام تعاني الظلم من قتل و استعباد في المجتمع فالبنات بالنسبة لهم وشم عار والدليل في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَشُرٌ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ

¹ - Lahouari addi, femme famille et lieu soeial en algerie, édition de la maison des sciences de Lhomme, paris,France, 2004,p.78

² - مليكة بلحاج، مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير، انتربولوجيا التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص93.

وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب آلا ساء ما يحكمون¹.

لكن بمجيء الإسلام نزلت عدة آيات تتدد وترفع بشأن المرأة أو البنت ومن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْعُودَةُ سَأَلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾². وهناك العديد من الآيات التي تبين مكانة المرأة ودورها العظيم في القرآن الكريم، وأحاديث لرسول محمد صلى الله عليه وسلم لتغيير النظرة الدنيوية للمرأة، فرسولنا الكريم في آخر لحظة في حياته (حجة الوداع) وهو يوصي بالنساء خيرا.

فتاريخ العرب المسلمين زاخر بالشخصيات النسائية الإسلامية التي لها صدى في الحياة كالسيدة خديجة وعائشة والخنساء ورابعة العدوية..... الخ، فمنهن من تولت الحكم والسياسة و شاركن في الغزوات فالتاريخ لم يسجل من دون إن يكون النساء ضلع فيه³.

فالمرأة جزءا من المجتمع الكلي وهي مكون رئيسي فيه وقد شغلت المرأة عبر العصور أدوار مهمة كان لها صدى سياسي قوي، وهذه بعض النماذج من نساء العرب اللواتي كان لهن حدث سياسي⁴:

- الشاعرة "البسوس" من بني تغلب التي استحدثت قبيلتها على محاربة بني بكر في حرب سميت باسمها حرب البسوس ودامت أربعين سنة.

¹ - سورة النحل، الآية 58-59.

² - سورة التكويد، الآية 8.

³ - عوفي مصطفى، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، رؤية سيكولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة باتنة، العدد 12، 2005، ص45.

⁴ - يحي بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الاصلاح النسوية، دار الهدى عين مليلة الجزائر، بدون سنة، ص9.

- "بلقيس" ملكة سبأ التي ورد ذكرها في القرآن الكريم في قصتها مع سليمان وحكاية عرشها الذي أتى به إليه عفريت من الجن، وانتهى بها الأمر بإسلامها واعترافها بنبوّة سليمان وديانته.
 - "سجاح التميمية" التي عارضت الإسلام وأيدت حركات المرتدين بعد وفاة الرسول محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام.
- أما عن الجزائر فقد لعبت المرأة الجزائرية ادوار مهمة خلال الثورة التحريرية حيث احدث مشاركة المرأة في الكفاح المسلح إلى جانب الرجل انقلابا جذريا في المفاهيم والأفكار .

فقد استقبلها جيش التحرير باعتزاز وفخر وهذا ما أشادا بيه مؤتمر الصمام المنعقد في أوت 1956 اذ جاء في مقرراته (إننا لنحي بإعجاب وتقدير ذلك المثل الذي نضرب بيه في الشجاعة الثورية الفتيات و النساء و الزوجات والأمهات ذلك المثل الذي تضرب بيه جميع المجاهدات اللاتي يشاركن بنشاط كبير بالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس في سبيل تحرير الوطن)¹.

فتميزت المرأة الجزائرية بصلابتها وقوة تحملها الصعاب فقمّن بصنع المتفجرات ودور الممرضات وحراسة المجاهدين إثناء تنفيذ عملياتهم.

وفي هذا السياق اعتراف " جاك ماسو " في كتابه "المعركة الجزائرية الحقيقية " الذي إشارة إلى الدور البارز الذي تلعبه المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية قائلا: (لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة

¹ - مختار بونقاب، مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 5، العدد 1، جامعة بسكرة، بدون سنة، ص 190.

تشكل شبكة حقيقية بفضل أجهزتها و جمالها الفاتن و البراعة المصطنعة في سلوكها استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو¹.

فمشاركة المرأة في الثورة كان ناتج عن وعيها وإدراكها بالمسؤولية.

فقد احتلت المرأة الجزائرية مكانتها في التاريخ بشجاعته واستمرارها في الحروب ومطالبتها بالاستقلال.

ب-مكانة المرأة في المجتمع الحديث:

من المؤكد أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية قد تبدلت تبديلا جذريا في السنوات الأخيرة، نتيجة التحولات المعاصرة والتوجهات التنموية التي تعزز مكانة المرأة وتعطيها الفرص المتساوية في التعليم والإنتاج والكسب وتمنحها الاستقلال الاقتصادي والأمان الاجتماعي، حيث لا نجد مجالا من المجالات إلا وقد اقتحمته النساء كما استصدرت القوانين والتشريعات التي منحت المرأة حقوقها الكاملة وأيدت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذا بمجمله من شأنه أن يعدل المواقف والاتجاهات العامة تجاه المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات².

فكانت مكانة النساء في الماضي تقوم على أساس ما تفعله كربة منزل وبالتالي فلم تكن أي مشكلة عند الحكم على مكانتها، أما اليوم فإن بإمكانها أن تختار بين مكانتها كربة منزل ومكانتها كإمارة عاملة لها مركزها في عالم العمل، فليس من الصعب أن نقول أن مكانة المرأة الاجتماعية قد تغيرت ومازالت تتغير، إلا أن درجة هذا التغيير تختلف من مجتمع إلى آخر لكن الملاحظ أن نسبة النساء العمالات سواء في المجتمعات

¹ - مختار بونقاب، المرجع السابق، ص 153.

² - فانت محمد شريف، الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة، دراسات في الأنثروبولوجية الاجتماعية، دار الوفاء، 2007، ص 368.

المتقدمة أو النامية في زيادة مستمرة سواء كن متزوجات أو غير ذلك، فقد أثر عمل المرأة على وضعها النسبي في المجتمع حيث أعطاها نمطا من الاستقلالية والحرية لم تكن تتمتع بها من قبل، الأمر الذي جعل حقوقها وامتيازاتها تمتد إلى مجالات عديدة كالتعليم والأنشطة الرياضية، لكن الطريق أمام المرأة مزال طويلا قبل الحصول على المساواة الكاملة مع الرجل، ولعل هذا هو الذي أدى إلى قيام ما يسمى تحرر المرأة¹.

2- الاهتمام بالمرأة في المجتمع:

قد تمخض الاهتمام بالمرأة على المستوى الدولي فأصدرت عدة اتفاقيات تصون وتحمي المرأة وهي²:

أ- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تم اعتمادها في 18 ديسمبر 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتدعوا إلى سن تشريعات وطنية تحرم التمييز وتوصي باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة للتعجيل بتحقيق المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة، وبتخاذ خطوات تستهدف تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى إدامة هذا التمييز.

ب- اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي المعروفة باتفاقية اسطنبول أول اتفاقية أوروبية مخصصة للتعامل مع العنف ضد النساء، وتلتزم الدول الموقعة عليها بتدابير محددة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، مثل التحرش الجنسي والعنف المنزلي والزواج القسري، هذا ما شجع على بروز الخطابات السياسية والثقافية التي تنادي بتحرر المرأة من التقاليد والأعراف التي تحد من مشاركتها في الحياة العامة كالرجال، مما أسهما في دفع قضية المرأة إلى صدارة الخطاب الرسمي.

¹ -سناء الخولي، المرجع السابق، ص 104.

² -منى أبو الفضل، المرأة العربية والمجتمع في قرن، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002، ص 107.

فدور منظمة الأمم المتحدة في عولمة قضية المرأة الأبرز والأكثر وضوحاً فقد اكتسبت الأمم المتحدة من حيادها الافتراضي ووضعها الدولي مكانة أتاحت لها ممارسة سياسة العولمة بدرجة أكثر فعالية وأقل إثارة للتحفظات والشكوك، من الجهات المانحة الدولية بما أتاحت لها أن تلعب دوراً متعاضداً في رسم ملامح خطاب المرأة في ربع القرن الأخير، أقامت الأمم المتحدة آليات مباشرة لمزاولة التأثير على السياسات المحلية والإقليمية الخاصة بالمرأة مثل العديد من اللجان كلجنة مركز المرأة مقرها فيينا، ولجنة مراقبة تنفيذ الحكومات لأحكام اتفاقية *سيداو* وصندوق تمويل مشروعات المرأة والمعهد الدولي للبحوث والتدريب من أجل تقدم المرأة، كما لعبت اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة دوراً هاماً في هذا الصدد حيث قامت بالتنسيق والتعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الإقليمية لمتابعة وضع المرأة ووضع البرامج والخطط التي تساعد على تقدم المرأة في الأنشطة المختلفة، وأبرز تلك المنظمات تأثيراً في السياسات العربية بشأن المرأة دور اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا *الأسكوا* التي توصلت إلى إقناع دول المنطقة العربية كـ *الجامعة العربية* للقيام بأنشطة مهمة، تشمل إعداد تقارير ومؤتمرات وندوات في مختلف المجالات الخاصة بأوضاع المرأة العربية، بدءاً من التخطيط والسياسات والتشريعات مروراً بمسائل التعليم والتدريب وخدمات الأسرة والتغذية والرعاية الاجتماعية الإسكان، وتحسين أحوال المرأة الريفية والبدوية من الجدير بالذكر أيضاً أن دور المرأة في الطبقات الدنيا سواء في الريف أو المدينة كان مختلفاً وما يزال في المجتمعات الإقطاعية والنامية، فالبعد الطبقي يفيد في فهم المجتمع القروي وخصائصه في الدول النامية كذلك مما يسهل عملية التنسيق بين المؤسسات التي تعمل على تحسين ظروف المرأة بشكل عام¹.

¹ محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 87.

بذلك انضمت الجزائر إلى العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان سواء كانت عامة أو خاصة بحقوق المرأة التي شاركت فيها الجزائر هي¹:

- اتفاقية حماية الأمومة المؤرخة في 28 نوفمبر 1919 التي صادقت عليها الجزائر في 19 أكتوبر 1962.
- اتفاقية حظر عمل النساء الليلي المعدلة في 1948 التي صادقت عليها الجزائر في 19 أكتوبر 1962
- اتفاقية المساواة في الأجور بين اليد العاملة التسوية والرجالية اتفاقية رقم 100 المؤرخة في 29 جوان 1951 التي صادقت عليها الجزائر في 29 أكتوبر 1962.
- اتفاقية عدم التمييز في مجال العمل و التوظيف اتفاقية رقم 111 المؤرخة في 25 جوان 1958 التي صادقت عليها الجزائر في 22 مايو 1969.
- اتفاقية القضاء على التمييز في مجال التعليم اتفاقية اليونسكو المؤرخة في 14 ديسمبر 1960 التي صادقت عليها الجزائر في 15 أكتوبر 1968.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (اتفاقية 1989 المؤرخة في 18 ديسمبر 1979 التي صادقت عليها الجزائر بتحفيظ في 22 جانفي 1996 كما شاركت الجزائر في عدة مؤتمرات وانضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء و أسست في 29 مارس 1997 هيئة استشارية لدى رؤس الحكومة مكلفة بكل الأمور المتعلقة بترقية حقوق المرأة وهي المجلس الوطني للنساء.

¹ - سرور طالبي المل، حقوق المرأة في التشريع الجزائري لعام 2000، سلسلة المنشورات العلمية ، مركز جيل البحث العلمي س م ع 2/4 طرابلس 2014، ص 11.

3- حقوق المرأة:

من خلال الجهود التي قامت بها المنظمات الدولية لتحقيق المساواة في المجتمعات ورعاية الحقوق والواجبات في شتى المجالات بدون تمييز في النوع، أصبح للمرأة قوانين تضمن لها جميع حقوقها التشريعية في كل الميادين.

ففي الجزائر وبعد الاستقلال عملت على اتخاذ التدابير والإجراءات من اجل المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، فقد نصت المادة 12 من الدستور على أن (كل المواطنين من الجنسين لهما نفس الحقوق ونفس الواجبات و القانون لا يدخل في تمييز عدلي، بين هذا وذاك)، أما الدستور 1976 نص على (تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن كل المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات يلغي كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرقه)¹.

ثم جاء دستور 1989 الانفتاح و التعددية السياسية والتراجع عن مبدأ الاشتراكية وقد نص، في باب المساواة على أن (كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتضرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولود أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخص أو اجتماعي، المادة 28، كما نصت المادة 30 منه على ضمان مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات بإزالة كل العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان)².

كما جاء في تعديل دستور 1996: من المادة 31: تستهدف المؤسسات ضمان المساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق

¹ - تاج عطاالله، المرجع السابق، ص 51.

² - نفس المرجع، ص 51.

تفتح شخصية الإنسان. وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹.

أما تعديل دستور 2016 جاء في المادة 36: تعمل الدولة على ترقية التنافس بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات².

أ- حق المرأة في التعليم:

التعليم بمختلف أنواعه ومهاراته ومستوياته عصب التنمية فبواسطته يتم تنمية الموارد البشرية واستثمارها، ما يؤدي إلى استثمار اجتماعي واقتصادي فالتعليم اليوم يكتسب أهمية كبيرة ويشكل ركنا هاما في عملية التنمية وفي مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية أما بالنسبة للإناث فإن تعليمهن يكتسب اليوم أهمية بالغة بالنهوض بواقعها المتخلف، و ثم اعتراف عام بأن تعليم الإناث يشكل رافدا بل عنصر حاسما في عملية التمكين في فهم العلاقات والمعاملات القائمة بين الرجل والمرأة والأخ والزميل... الخ وكذلك مكن الكثيرات بالوعي بحقوقهن والإدراك للواجبات كما استطاعت المرأة بالتعليم من توظيف معارفها في المشاركة بعملية التنمية، وأن الحديث عن دور التصور الجديد للمرأة في تغير الحقوق أمر صحيح فيما يرتبط بالنظم الوضعية أي البشرية³.

¹ - الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996 المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.

القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008.

² - الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996 قانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

³ - مجموعة مؤلفين، المرأة وقضاياها، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2008، ص33.

أما الجزائر فهي من أكثر الدول التي اهتمت بالتعليم بعد استقلالها والعمل على تحقيق المساواة في جميع الأطوار والمناطق إذ جعلت الالتحاق بالمدارس أمرا إلزاميا ومجانيا من اجل القضاء على الأمية والجهل وتحسين المستوى الثقافي لشعب الجزائري فقد كرست الجزائر وإلى يومنا هذا جهودات كبيرة من اجل توفير وتحسين مستوى التعليم ووضع استراتيجيات تضمن السير الفعال لهذا القطاع.

أكدت اتفاقية اليونسكو الدول الأطراف على الحق الكامل في التعلم وعدم التمييز بين الذكور و الإناث وبعد الاستقلال بادرت الجزائر بعدة نصوص قانونية تنص على حق كل مواطن في التعليم إذ نصت المادة 66 من دستور 1976 على انه : (لكل مواطن الحق في التعليم) وهو شأ الذي أعادت التركيز عليه في المادة الرابعة من الأمر رقم 35-76 (لكل جزائري الحق في التربية و التكوين) وتضيف المادة 14 منه (توفر الدولة التربية و التكوين المستمر للمواطنين و المواطنات الذين يرغبون فيه دون تمييز بين أعمارهم أو جنسهم)¹.

فهذه التعديلات جعلت نسبة الإناث تتزايد في مجال التعليم بالرجوع إلى النصوص التشريعية الجزائرية نجد المادة الخامسة من الأمر 76 ، 35 على إن (التعليم إجباري لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى نهاية السنة السادسة عشر) وتصنيف المادة السابعة (التعليم مجاني وفي جميع المستويات و المؤسسات المدرسية مما كان نوعها)².

ب- حق المرأة في العمل:

المرأة لا تقل على الرجل لا من حيث التكليف ولا التشريف ولا المسؤولية إنها مساوية للرجل مساواة تامة في التكليف وهذا معنى قوله تعالى (هو الذي

¹ - سرور طالبي المل، المرجع السابق، ص53.

² - نفس المرجع، ص57.

خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها¹. فالمرأة قادرة على تحمل المسؤولية ومشاركة الرجل في أعباء الحياة.

لذلك عملت منظمة العمل الدولية ومنذ 1919 على وضع مجموعة من الاتفاقيات الدولية والتوصيات تحت على ضرورة تحقيق المساواة بين النساء والرجال في مجال العمل موفرة لهن إطار قانونيا يضمن لهن المساواة في المعاملة².

فتكرس حق عمل المرأة في النصوص العالمية لحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية في سنة 1948 فقد جاء في المادة 208 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (انه يجب أن تتخذ كل الاجراءت التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختيار المهنة وحق الترقية العادلة)³.

كما نصت المادة 23 من الفقرة 1 على أنه: (لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة)⁴.

أي أن لكل إنسان الحق في حرية اختيار عمله.

وجاءت المادة 11/ج من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن تتخذ (الدول الأطراف التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها أساس المساواة بين الرجال)⁵.

¹ - سورة الأعراف، الآية، 189.

² - سرور طالبي المل، نفس المرجع، ص 61.

³ - تاج عطا الله ، المرجع السابق، ص 49.

⁴ - نفس المرجع، ص 49.

⁵ - نفس المرجع، ص 80.

خاصة وأن في الوقت الحالي هناك قبول وتقدير لعمل المرأة خارج مؤسسة الأسرة فخروجها للعمل قلل من حدة الإعالة وأشكالها فأصبحت معتمدة اقتصاديا، كما يتجلى لنا أثر خروج المرأة إلى العمل الذي أدى تغيير القيم السائدة في الأسرة واتجاهات السلوك والأدوار فمن واقع خبرتها العلمية، أصبحت المرأة العاملة أكثر نضجا مما طرأ تغير في القيم التي يعتنقها أفراد الأسرة، فهي تمنح لأبنائها الفرصة للتعبير عن أنفسهم وتشجيعهم على الاستقلال التدريجي كذلك إن الإحساس بالثقة وبالجدارة الذي تحظى به المرأة العاملة ينعكس إيجابيا على أطفالها كما أن لاشتغال المرأة أثر على زوجها، فهو غالبا ما يخفف من قلق الرجل في جوانب كثيرة فهو يزيد من شعوره بالأمن بالنسبة للمستقبل في حالة مواجهة الأسرة لأزمات طارئة أو في حالة وفاته، إضافة إلى أن عمل المرأة يجعل منها رفيقا وصديقا للزوج في كثير من جوانب النشاط الإنساني¹.

لقد مكن المجتمع الصناعي الحديث المرأة من أجل أن تدخل في ميدان العمل والحصول على عمل دون مساعدة الرجل، وقد أجريت كثيرا من الدراسات لمعرفة الآثار التي يتركها عمل المرأة العاملة على أسرتها، وكان من نتائجها أن المركز الوظيفي للزوجة يؤثر على أنماط الأسرة واتخاذ القرارات فيها وقد أكدت بعض الدراسات أن الزوجات عززن قوتهن سواء في الأسرة وخارج مجال الأسرة².

لكن يبقى عمل المرأة في الوطن العربي يخضع لموقف اجتماعي تقليدي الذي يحصر وظيفتها في تأدية غرض واحد، فاختلاط المرأة بالرجل أمر غير مرغوب فيه والموقف الثاني الموقف الاجتماعي التوفيقي يعكس شريحة اجتماعية واسعة، ويتسم بنظرة متحررة مع الحفاظ على التقاليد، فهو يعترف بحق تعلم المرأة والعمل في نطاق

¹ - مجموعة مؤلفين، المرجع السابق، ص34.

² - سناء الخولي، المرجع السابق، ص22.

وظائف معينة مثل التعليم وموقف آخر هو الموقف الاجتماعي المتحرر يمثل تفكير الأقلية الاجتماعية يطالب بفتح أبواب أمام المرأة ومساواتها بالرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹.

بدأ الاهتمام المتزايد بالمرأة في الجزائر عندما عرفت الدولة نظام جديد وهو النظام الرأسمالي و التخلي عن النظام الاشتراكي، حيث سعت الجزائر إلى عدة إصلاحات هيكلية على الاقتصاد الوطني بإعطاء الحق لكل المواطنين في العمل، كما صادقت الجزائر سنة 1996 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سنة 2003 وقعت الجزائر على البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا².

ففي الجزائر حق النساء في العمل مضمون ودون أي شرط أو قيد وفقا للمادة 59 من دستور 1976 التي عاد صياغتها التعديل الدستوري الأخير في مادة 55 التي تقضى بأن: "لكل المواطنين الحق في العمل"، كما قررت الحكومة الجزائرية فرض عقوبات قانونية لمن يخالف هذه القاعدة بين الغرامة المالية من 1000دج إلى 4000دج والحبس من يوم إلى 15 يوم³.

ج- حق المرأة في الرعاية الصحية:

من أهم الأولويات في التنمية هي الاهتمام بصحة المرأة كفرد في المجتمع، فقد شكلت مرحلة العشر سنوات الماضية انطلاقة هامة من خلال الاهتمام بتوسيع خدمات الصحة الإنجابية بمكوناتها والتي تشمل الأمومة والوقاية من الأمراض وتنظيم الأسرة فوزارة الصحة وفي إطار السياسة الجديدة لإصلاح القطاعات تعطي تركيزا عاليا

¹-علي وطفة، مهاز حلوف، الشباب والمرأة في سوريا، سوريا، دمشق، 1995، ص32.

²- شلوف فريدة، المرجع السابق، ص 63.

³- سرور طالبي المل، المرجع السابق، ص64.

للخدمات الصحية المناسبة للمرأة ولتطوير نظاما لمعلومات الصحية، وستعمل على أن تشارك المرأة في اتخاذ القرارات فيما يخص الخدمات الصحية، فهي مسؤولة الجميع ولن تتم فعالية ونجاح الخدمات إلا بمشاركة المرأة والمجتمع، وهذا من أجل إزالة كل العوائق الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف أمام هذا الحق وذلك من خلال نشر الخدمات الأساسية إلى مواقع معيشة الناس، فقد انعقدت ورشة عمل في اليمن 09-11-2000 من أجل دراسة ومناقشة العديد من الأوراق الهامة ومن بينها حجم المشاكل الصحية المتعلقة بالمرأة، وخرجت الورشة بالعديد من الملاحظات والتوصيات منها¹:

- ضرورة التعرف عن قرب على حجم وأسباب المشاكل الصحية للمرأة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، حيث أن ذلك أساسا هاما لمواجهة هذه المشاكل والتخفيف من أثرها.
- يجب أن تتوفر أسس وقواعد جمع وحفظ المعلومات في ظل المرافق المهمة بصحة المرأة سواء الحكومية أو غير الحكومية، وعلى أن يستفاد منها في المستوى العام.
- تشجيع البحوث و الدراسات المتخصصة والمتعمقة في مجال صحة المرأة.
- وضع أدلة معايير عمل في المرافق الصحية من أجل تحسين النوعية والتأكيد على أن المعلومات هي جزء من الخدمة التي تقدم.
- إنشاء وحدة بحوث ومعلومات عن صحة المرأة في اللجنة الوطنية للمرأة تهتم بجمع المعلومات من الجهات المختلفة والعمل على دراستها وتوثيقها مع العمل على توثيق كل البحوث والدراسات التي لها علاقة بصحة المرأة.

¹ محمود فوزي حلوة، تنمية المرأة العربية، دار أجناديين، عمان، الأردن، 2007، ص 140.

أما عن الجزائر فانطلاقاً من مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال المكرسة دستورياً وقانونياً والتزاماً بالمبادئ والقرارات الدولية، التي تلغي كل أشكال التمييز ومن أهم نتائجها¹:

- تحسين صحة الأمهات سواء قبل الولادة أو أثناءها أو بعدها من خلال الاستفادة من الخدمات الصحية.
- وضع سياسة متعلقة بالأدوية تقوم على الشراكة ودعم الاستثمار الوطني والأجنبي لإنتاج الأدوية الأساسية.
- مجانية الخدمات الصحية العمومية في المراكز الصحية العمومية في المراكز الصحية التابعة للدولة مع ضمان مجانية العلاج بالنسبة للأشخاص المعوزين.

كما أن الصحة الإنجابية وحماية الأمومة والطفولة من بين الملفات الأساسية والأولويات الوطنية في مجال الصحة والسكان، بإدراجها ضمن أهداف سياسية الصحة العمومية من خلال التركيز على التخطيط العائلي الخاص بحماية صحة الأم وتابعة الولادة، فقد عرفت سنة 2000 بداية تطبيق برنامج خاص بالولادة بدون مخاطر على المستوى الوطني، كما سطرت الجزائر برنامج تعاون وشراكة بالتنسيق مع Unicef (2006-2002) موضوعه "بقاء وحماية وتطوير الطفل" إضافة إلى محاور تخص الأم والطفل وكيفية التكفل بمهامه².

¹ - الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995)، الجزائر. تم الاطلاع عليه يوم : 2020/02/07 المصدر: WWW.UN.ORG

² - الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين (1995)، الجزائر، المرجع السابق، ص8.

إن معظم البرامج المخصصة لصحة المرأة هي برامج تهدف إلى¹:

- تقليص عدد الوفيات عند النساء والأطفال.
- العناية والمتابعة الصحية خلال فترة الحمل.
- نشر مصالحي طبيبة خاصة بالطفل والمرأة في كل أنحاء البلاد للعناية صحيا ونفسيا.

ثانيا: دور المرأة في المجتمع:

دور المرأة الاجتماعي يشمل في تربية ورعاية أسرتها ونقل القيم والمعايير الاجتماعية والدينية وترسيخها داخل أسرتها كما أن لديها دور إقتصادي بعملها داخل المنزل بتحويل الأغذية والاستفادة منها، وممارسة بعض النشاطات الحرفية أما دورها السياسي فيظهر لنا في مشاركتها في حق الانتخاب والتصويت ومشاركاتها في النقابات والتنظيمات وغير ذلك من النشاطات.

فالمرأة المصدر الأول لتربية النشء فالأم مدرسة إذا أعدتها أعددت شعبا طيب الأعراق.

حيث تعتبر وظيفة المرأة كربة بين الوظائف الرئيسية المعروفة إلى جانب دور ما في الحياة العامة في المجال الذي تنتمي إليه فالمرأة شريكة الرجل كما جاء في الدين الإسلامي لا تفاضل بينهما إلى بها تكسبه كل نفس منهما من خلال العمل الصالح و الخصال الطيبة².

¹ - فائقة مجاهد، واقع المشاريع الصحية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منظمة المرأة العربية. المصدر: www.arabwomenarg.org. Algeriahealth surveystudies.

تم الاطلاع يوم: 2019/03/15

² - نور عصام، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002، ص 26.

1- أدوار المرأة في مختلف أشكال المجتمع:

يختلف دور المرأة من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى منطقة أخرى حسب المناخ الطبيعي والثقافي الذي تعيش فيه المرأة، و صنف دورها فيه كما يلي:

أ- دور المرأة في المجتمع البدوي:

على الرغم من تشديد الحياة القبلية وقرابة الدم والبساطة في توزيع العمل في المجتمعات البدوية التي تعتمد في حياتها على الرعي والغزو لفترة طويلة، نجد الرجل هو المدافع عن المرأة، والمرأة تهتم بشؤون البيت فقط فالرجل البدوي يشترط على زوجته قبل كل شئ أن تحترم والديه وتخدمها وتطيعها فالمرأة عندهم لا تتزوج بعد وفاة زوجها فتهتم بتربية أولادها¹.

ب- دور المرأة في المجتمع الريفي:

لم تكن المرأة يوما داخل العائلة الممتدة أي ضمن المجتمعات التقليدية في وضعية اجتماعية تحسد عليها وهذا بسبب الأبوي القائم بالرجال وحدهم دون النساء، حيث أن المكانة الاجتماعية للمرأة في هذا النوع من الأسر تتميز بالغموض فهي لا تحوز على أية سلطة إلا في مرحلة متأخرة بعد وصولها إلى مرتبة الحماة².

المرأة في الريف ليست هي في المدينة فالأدوار تختلف مع مراعاة الفوارق في تنوع الزراعات والصناعات الحرفية، وتطور مجتمعاتها من مكان لآخر فالعمل الزراعي يقتضي مشاركة جميع أفراد العائلة من رجال ونساء وحتى الأطفال، فالمرأة تلعب دورا مهما في تحويل بعض المواد إلى أشياء تستعملها وتستفيد منها في البيت زيادة على الاهتمام بالمواشي والخياطة وجلب المياه والحطب... الخ، فهي من

¹ - أحمد هويدي العبادي، في القيم والأداب البدوية، عمان 1976، ص 208.

² - بلقاسم بلحاج، المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي في الأسرة الزوجية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع جامعة الجزائر، 2009، ص 47.

الأعمال المجانية التي تظهر كوظيفة طبيعية للمرأة وكذلك بعض الأعمال التي تعتبر أعمالاً إضافية مثل انتزاع الأعشاب وكذا الاعتناء بالحيوانات فتهتم المرأة بها وتحافظ على إنتاجها لها ويمكنها بيعه لشراء حاجات شخصية صغيرة، وثمة اختصاص جديد ظهر وهو رعاية القطعان العائلية الصغيرة حيث تحل الفتيات أكثر فأكثر محل الفتيان الذين اصحبوا يرتادون المدارس بشكل واسع¹.

فالمرأة في الريف تخضع لتقليد يكاد يكون عاماً في البلدان العربية وهي أنه لا ترث الأرض التي يتركها الموروث حيث تنتقل إلى أولاده الذكور فقط، كما أنها من حيث المبدأ خاضعة لأهلها في موضوع الزواج حتى ولو بدون موافقتها فهي عرضة للمعاقبة في حالة الرفض إذا تمردت عن التقاليد، فالمرأة في الريف تستمد مكانتها بكونها أم فهي رمز الخصوبة تعطي أكثر مما تأخذ².

ج- دور المرأة في المجتمع المدينة:

في مجتمع المدينة نجد المرأة أكثر حظاً في التخفيف من استعبادها كما في الريف فهنا تتطلق باتجاه تحرري حيث أصبح لديها الحق في التعلم حتى المستوى الجامعي كذلك العمل في المؤسسات الحكومية كذلك الرجل هنا على عكس الأرياف ينظر للمرأة نظرة مغايرة بأهمية دورها ومشاركته كل اهتماماته في الحياة، فقد لعبت التقارير والخبرات التي تعدّها الهيئات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للمرأة إضافة إلى التقارير العربية للتنمية البشرية دوراً مهماً في توجيه الاهتمام بمسألة إدماج المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية وغيرها³.

¹ - عبد القادر جغلون، المرأة الجزائرية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة، ص 47.

² - عبد الهادي عباس، المرأة والأسرة، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، بدون سنة، ص 1244.

³ - نفس المرجع، ص 1245.

ثالثاً: مساهمة ومشاركة المرأة في التنمية:

إن أوضاعاً اجتماعية جديدة طرأت في العصر تفرض على المرأة مزيداً من المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتستدعي من المرأة استثمار وقتها كاملاً وأن تكون عنصراً منتجاً مفيداً للمجتمع.

1- دوافع مشاركة المرأة في التنمية:

لقد اعترف المجتمع بضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية لما تمتلكه من قرارات من خلال أنشطتها في دعم الاقتصاد الوطني.

هناك عدة أسباب دفعت المرأة إلى الخروج للعمل والمشاركة في عملية التنمية وهي¹:

- أ- **الدوافع الاقتصادية:** يعتبر الدافع الاقتصادي أو المادي من أكثر الدوافع قوة من حيث التجاؤ معظم النساء إلى العمل خارج بيوتهن، إذ يعتبرن هذا الأخير يساهم في نفقات المعيشة الأسرية خاصة الأسر ذات الدخل المنخفض.
- ب- **الدوافع الشخصية:** يعتبر الدافع الشخصي للمرأة تعبيراً عن خروجها للعمل من أجل إثبات كفاءتها وقدرتها في إنجاز الأعمال التي كانت حكرًا على الرجل فيظهر ذلك خاصة بالنسبة للمرأة العاملة والمتحصلة على شهادات عليا في التعليم، لأن هذا الأخير في حد ذاته لا يحقق الحصول على العمل فقط بل هو وسيلة لتحقيق هدف أو طموح شخصي للمرأة التي تعمل خارج المنزل، كما أن العمل يساعد المرأة على مواجهة صعوبات ومشكلات الحياة من جهة ومن جهة أخرى فهو يقتضي على وقت الفراغ الذي تعاني منه.
- ت- **دوافع تحقيق الذات:** يتضح هذا الدافع من خلال خروجها للعمل خارج المنزل من أجل القضاء على الوضع التقليدي الذي يضعها فيه المجتمع، ومن خلاله

¹ -كاميليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1984، ص 269.

تحدد وظيفتها باعتبارها ربة بيت وزوجة وأم لأطفال وعليها العبء الأكبر في التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى تفضيل الكثيرات القيام بعمل منظم عن القيام بأعمال المنزل وتجد في ذلك حرية.

ث- **الدوافع الاجتماعية:** يعتبر التصنيع من الأسباب الرئيسية والجوهرية وراء خروج المرأة للعمل لأنه أتاح لها الكثير من الفرص، إضافة إلى ذلك التطور التكنولوجي واختراع أدوات الكهرومنزلية التي ساعدت على توفير وقت الفراغ لدى الزوجة إضافة إلى سهولة الحصول على المنتجات والإمكانيات التجارية كالأطعمة المحفوظة وغيرها فكل هذه العوامل مكنت المرأة من تخفيف متطلبات الأسرة ومسؤولياتها، وساعد المرأة على القيام بدور ربة المنزل وأم أيضا وبدور عاملة تكسب دخل آخر، زد على ذلك مستواها التعليمي من جهة أخرى مكنها من إيجاد فرص العمل المناسبة لها، فأصبح هذا الأخير لا يحتاج إلى القوة الجسمانية كما كان من قبل بقدر احتياجه للمهارة والتدريب.

2- واقع مشاركة المرأة في التنمية:

إن الاهتمام بدراسة الواقع الراهن للمرأة في الوطن العربي والدول النامية ومحاولة تطويره يبرزه الاهتمام العالمي والإقليمي للمرأة عامة والريفية خاصة وهذا ما يؤكد إعلانه جنيف في عام 1992 من أن نساء الريف في كل العالم يشكلن قوة أساسية وحيوية في العمليات الإنتاجية التنموية إلى تمثيل مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي¹.

قد أوضحت دراسة قام بها قسم تقييم العمليات في البنك الدولي والتي تتبع تطور مفهوم المرأة والتنمية ومفهوم النوع والتنمية بالنسبة لمشاريع البنك الدولي انعكاس نتائج تبني هذه المفاهيم على سياسات البنك الائتمانية والانحياز إلى مفهوم إدماج المرأة في مشاريع التنمية منه البداية وقد لخصت النتائج فيما يلي²:

¹ - المنظمة العربية، المرجع السابق، ص1.

² - نفس المرجع، ص6.

- أن المشاريع التي عملت بنظام إدماج المرأة قد حققت أهدافها النهائية بصورة أفضل واشمل في كثير من الحالات مقارنة مع مشروعات مماثلة نفذت في نفس الفترة - إن المشاريع التي وضعت وفقا لمفهوم النوع وضمنت ذلك بصورة واضحة إلى أهداف المشروع هي الأكثر مقدرة على تحقيق تلك الأهداف.

- أن المشاريع التي نفذت خلال السنة المالية 1994-1999 والتي وضعت مفهوم النوع حققت نجاحا اكبر من تلك التي ضمنت برامج المرأة كبرامج منفصلة في 1987-1999.

فنظرا لزيادة معدلات النساء في المجتمعات الإنسانية بدأ الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بتكوين المرأة، وحاولت الكثير من النظريات تفسير مكانة المرأة ودورها الاقتصادي في المجتمع وحاليا أصبحت المرأة تشارك في مختلف مجالات الحياة وبدأت مكانتها تتغير وأهم النظريات التي تعنى بالمرأة نظرية الجنوسة النوع الاجتماعي، التي تهتم بالمرأة ومشاركتها الاقتصادية والتنظيمية ليس فقط كامرأة عاملة بل كرائدة أعمال¹.

فقد أشارت الباحثة "شلوف فريدة" في رسالتها عن واقع مشاركة المرأة في التنمية وقد صنفتها فيما يلي²:

أ-الواقع الاجتماعي: أصبحت المرأة تخرج للعمل ليس فقط من أجل كسب العيش، إنما لرغبتها من أجل تنمية مهارتها والمساهمة في عملية التنمية لتثبت نفسها وتكسب التقدير الاجتماعي.

¹-مناد لطيفة، المرأة المقاول والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير في الإحصاء الوصفي، علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص20.

²-شلوف فريدة، المرأة المقاول في الجزائر، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص ص 68.69.

ب-الواقع التعليمي: التعليم هو أكثر الوسائل استخداما لتقدم الاجتماعي والاقتصادي ففي الجزائر مثلا أحرز تقدما كبيرا في مجال تحقيق المساواة بالنسبة للبنات، إذ جعلت الالتحاق بالمدارس إلزاميا ومجانيا للقضاء على الأمية.

ج-الواقع التربوي: التربية هي تعبير عن المستوى العام للأمة تتأثر بالبنى القائمة عليها ودور المرأة يتضمن منظومة من أنماط السلوك، التي تمارسها المرأة من توجهات شخصية.

د-الواقع الاقتصادي: يتجه أغلبية النساء نحو قطاع الخدمات ويركز في الأنشطة التي تشكل امتداد لدورهن التقليدي في المجتمع، كالخياطة والصناعة الغذائية لأن هذه النشاطات لا تواجه صعوبات كثيرة ولا تكلف إمكانيات مالية كبيرة.

أما واقع مشاركة المرأة في المناطق الريفية فنجد في شكلين¹:

أ-العمل التقليدي: تقوم به النساء المتقدمات في السن من أشكال الصناعات الصغيرة التي تزود الاقتصاد التقليدي بمتطلبات المعيشة، وتقوم على استغلال موارد البيئة بالاعتماد على الخبرات المتوارثة مثل صناعة النسيج، السجاد، الخياطة الصناعات الغذائية كالألبان.

ب-العمل غير التقليدي: يتمثل في المجلس الشعبي البلدي، المراكز الصحية، التكوين المهني، تعاونيات الإنتاج.

¹ -Hassam, Les Femmes dans les Sphères économiques des Zones rurales et urbines, Texte Femmes et développements, organise par C R A S C et P N U D .ORAN ,1995,p317.
المصدر: Ouvrages.crasc.dz

أما عن الجزائر فبعد الاستقلال لوحظ تطور في وضعية المرأة التعليمية والقانونية وتوسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية وهذا ما تعكسه مؤشرات الواقع وهي¹:

أ-تطور الوضع التعليمي: أولت الجزائر عناية كبيرة للتعليم، منتهجة بذلك سياسة مجانية التعليم وإلزاميته في المراحل الدراسية الأولى، مما أدى إلى انخفاض الأمية وانتشار التعليم على نطاق واسع.

ب-تطور المنظومة الخاصة بالمرأة: سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها إلى تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، دون التفريق أو التمييز بين الجنسين، وقد تطورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة وتعززت الحقوق في التعليم والعمل والمهام في الوظائف، وكذا تعزيز حقها فيما يحص قانون الأسرة والتوازن بين الحقوق والواجبات بين الزوجين، مما جعل المرأة تحتل مراكز اجتماعية، ففي الوظيف العمومي بلغ عدد العاملات 160 607 امرأة أي نسبة 31.8% من العدد الإجمالي، ونسبة المعلمات والأساتذة بلغت 53%، ويمثل التأطير النسوي في الصحة 65%، أما القضاء فقد بلغ عدد النساء القاضيات 957 من مجموع 2897 قاضيا سنة 2004.

وهو ما تعكسه المعطيات الإحصائية والمؤشرات التالية²:

1-الوظيف العمومي: بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 31,8% من العدد الإجمالي.

¹ تريكي حسان، حجام العربي، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، مجلة

دراسات في التنمية والمجتمع، حسيبة بن بوعلي، الشلف، بدون سنة، ص8.

المصدر: Univ- chlef.dz / eds/ article

² - نفس المرجع، ص9.

2- التربية والتعليم: يعتبر قطاع التربية من أكثر القطاعات اهتماما من طرف الحكومة الجزائرية حيث بلغت نسبة المعلمات والأستاذات 53% من مجموع هيئة التدريس. ويمثل تـمدرس الفتيات نسبة 49,27% ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا 62% من النساء.

3-قطاع الصحة: يمثل التأطير النسوي في قطاع الصحة 65% حيث بلغت نسبة النساء 54% من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي 73% في الصيدلية.

4-قطاع القضاء: بلغ عدد النساء القاضيات 957 من مجموع 2897 قاضيا سنة 2004.

أما الآن بلغت النسبة 41,41% من العدد الإجمالي.

5-المجال السياسي : ظهرت من خلالها في المجالس التشريعية وكذا إحداث تعديلات جوهرية في القوانين المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفولة. وفي عام 2008 اقر في التعديل الدستوري مبدأ ترقية المشاركة السياسية للمرأة. المجال الاقتصادي: بلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشغلات 17,6.

3-معايير وإيجابيات مشاركة المرأة في التنمية:

هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى إيجابيات مشاركة المرأة الريفية في التنمية وذلك لارتفاع مستواها الثقافي وتحقيق ذاتها وتوفير الأمن الاقتصادي، كما تزيد من فرص مشاركتها في الحياة الأج والسياسية وتزيد في توفير احتياجات المج الريفي خاصة توفر دخلا إضافيا للأسرة .

فمشاركة المرأة تتطلب معايير محددة وهي¹:

¹ - وليد يغمور، تنمية ثقافة العمل الحر والمبادرة لدى المرأة العربية كصاحبة عمل، منظمة العمل العربية، مصر، 2015 ص 16.

- العمل على تشجيع المرأة لحسابها الخاص وتوفير التسجيلات لحصولها على القروض وتوسيع فرص الافتراض المتاحة لها.
 - توفير الخدمات المساندة للمرأة العاملة.
 - توفير الأسواق الموازية التي يمكن للنساء تسويق منتجاتهن فيها.
 - توفير المقومات لدعم دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية . وتوجيه جهود الجهات المحلية لتعزيز هذا الاتجاه وتوفير الدعم المؤسسي لها ماليا وإداريا.
 - وضع برامج خاصة لإعادة تدريب وتأهيل الشابات الباحثات عن العمل لتلبية احتياجات قطاعات الإنتاج المختلفة من القوى العاملة.
- إن مدى تمكين المرأة وتحسين أوضاعها يقاس بالمعايير الآتية¹:
- 1-مدى مشاركة المرأة في الجان العامة وغير لجان النساء.
 - 2- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
 - 3-مشاركة النساء في اتخاذ القرارات الخاصة بعضويتهن في اللجان.
 - 4-إتاحة فرص التدريب غير التقليدية للنساء.
 - 5-تغيير مفاهيم النساء حول إمكانية مشاركتهن الفعالة في الأعمال خارج المنزل.
 - 6-ثقة النساء في إمكان مشاركتهن للرجال في الأعمال العامة.
 - 7-تغيير مفاهيم الرجال حول مقدرة النساء في تقلد المناصب العامة.
 - 8-تقلد النساء لمناصب ومواقع ليست خاصة بمشاريع نسائية.
 - 9-مساهمة النساء المتعلمات في نشر التعليم بين الآخرين.

¹ -زينب منصور، المرجع السابق، ص 92.

10- إكتساب النساء لمهارة إنشاء شبكات لتوعية النساء وتقوية مواقفهن في نشرها وقدراتهن التنظيمية لإقامة مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

فإدماج المرأة في التنمية يعني وضع خطط واعية بأوضاع النساء المختلفة ومنحهن ما تتطلبه اهتماماتهن، ويبغي مراعاة ما يلي:

- 1- أن تصبح النساء جزءاً من مجهودات التنمية الأساسية.
- 2- وضع استراتيجيات لاعتبار النساء مشاركات ومستفيدات من خطط التنمية.
- 3- تحسين أوضاع النساء بإتاحة الفرص أمامهن للمشاركة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذه العملية تقود إلى إحداث تغيير جذري في أوضاع المرأة.

أما ايجابيات مشاركة المرأة فلاشك أن تنفيذ السياسات المطروحة لتنمية المرأة له نتائج وعوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية على المستوى القومي والدولي، ويمكن النظر إلى العوائد المتوقعة كمؤشرات وأدلة للمتابعة والتقييم لفاعلية تلك السياسات والتي يأتي في مقدمتها ما يلي¹:

1. السيطرة على النمو السكاني من خلال التعامل الإيجابي مع برامج تنظيم الأسرة وتبني الحجم المناسب من حالات الإنجاب(2-3).
2. زيادة نسب التشغيل وخفض معدل البطالة.
3. تقليل الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي.
4. تناقص معدلات المواليد إلى ما دون معدل النمو الاقتصادي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأسرة الريفية.
5. زيادة نسبة الهجرة والاستقرار في المجتمعات الزراعية المستحدثة.

¹ -زينب منصور حبيب، المرجع السابق، ص 189.

6. زيادة اندماج القطاع الزراعي المصري في الاقتصاد العالمي ومطابقة الموصفات واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الأعمال الزراعية.
7. تقليل نسبة التلوث وزيادة العائد الاقتصادي لتدوير المخلفات.
8. زيادة نسبة المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة الريفية.
9. زيادة الوعي بالثقافة الإنسانية المعاصرة وقبول الآخر.

4-الأهداف العامة لسياسات تنمية وتطوير المرأة الريفية:

تسعى التنمية الريفية إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف منتهجة بعض الأهداف وهي¹:

- هدف اقتصادي: أي أنها تسعى إلى نمو اقتصادي قادر على الاستمرار والتطور والتنمية الزراعية تشكل أساس التنمية وعمودها الفقري.

- هدف اجتماعي: وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في الريف إذ تهدف التنمية الريفية إلى تقليص الفقر في الريف والتخفيف منه عن طريق النمو الإنتاجي.

هدف بشري: تهتم التنمية الريفية بصورة مباشرة بالتنمية البشرية من حيث التعليم والصحة والتشغيل

-هدف بيئي : الحرص على تحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء والاستمرار من غير إضرار بالبيئة والموارد الطبيعية.

¹ - المنظمة العربية، المرجع السابق، ص8.

حيث ترمي تلك السياسات إلى تعظيم قدرات المرأة الريفية في التعامل مع القضايا الملحة للعمل الوطني، والمرتبطة بالمصالح العليا للدولة والتي يأتي في مقدمتها¹:

1. قضية الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي.
2. قضية التنمية بالمشاركة وتفعيل منظمات المجتمع المدني.
3. قضية ضبط النمو السكاني.
4. قضية تحقيق الأمن الغذائي.
5. قضية التشغيل والحد من البطالة.
6. قضية التصدير ومطابقة المواصفات القياسية للمنتجات.
7. قضية الحد من التلوث والحفاظ على البيئة.

ولتحقيق هذه الأهداف سطرت عدة برامج منها²:

- 1- برنامج تنمية وتحسين المناخ الثقافي للمرأة ومحيطها الاجتماعي ويضم مجموعة من الأنشطة التي تسعى لتنقية الفكر والموروث الثقافي، وتحديث الصور الذهنية للمرأة عن ذاتها ونظرتها للحياة الأفضل في ظروف العالم المعاصر.
- 2- برنامج دعم القدرة الاقتصادية للمرأة الريفية ويضم مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى زيادة فرص التمكين الاقتصادي للمرأة، من حيث العمل والملكية وإتاحة الائتمان والقروض وفرص التسويق للمنتجات والصناعات الصغيرة.
- 3- برنامج الدعم الفني وبناء القدرات ويتضمن مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى تقديم الإرشادات الزراعية، وإتاحة التكنولوجيا الزراعية وتقديم برامج للتدريب في المجالات المتنوعة للنشاط الزراعي والحرفي والصناعات الصغيرة ومختلف الممارسات والمهارات اللازمة للتسويق والتصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي.

¹ - زينب منصور، المرجع السابق، ص 190.

² - نفس المرجع، ص 192.

- 4-برنامج دعم المشاركة المجتمعية والتمكين المؤسسي للمرأة الريفية ويضم مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى تطوير وضع المرأة الريفية في الأسرة، وفي إطار السياق الاجتماعي للمجتمع المدني وتنشيط عضويتها في الجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط النوعية وتنظم قوى المرأة في أشكال من التنظيمات المجتمعية التي تنهض برؤيتها ومسئوليتها تجاه القضايا المجتمعية بجانب إهتمامها الأسرية التقليدية من خلال علاقات الشراكة والتشبيك وما شابه ذلك.
- 5-برنامج دعم خدمات الصحة الإنجابية والحالة الصحية العامة للمرأة الريفية ويضم مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها ومدتها إلى كافة القرى والمراكز، علاوة على خدمات الاستشارة الزوجية ورعاية الأم الحامل والعلاقات الزوجية وخدمات الأمومة والطفولة.
- 6-برنامج نشر وتنمية ثقافة الهجرة للمجتمعات الجديدة ويضم هذا البرنامج مجموعة الناشطة الرامية لتنمية دوافع النزوح إلى المجتمعات الزراعية المستحدثة بما يخدم سياسة الدولة في إعادة التوزيع السكاني كأحد المداخل المطروحة للحد من المشكلة السكانية وتخفيف العبء عن قرى الوادي القديم.

رابعاً: آلية القرض المصغر ودوره في تمويل مشاريع المرأة المقاولات:

آلية القرض المصغر هو إحدى الاستراتيجيات التي بادرت بها الجزائر من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين خاصة العاطلين عن العمل وتنمية المجتمع الريفي.

1-تعريف القرض المصغر:

أ-تعريف القرض:

القرض لغة:قرضه يقرضه قرضاً:قطعه هذا هو الأصل فيه، ثم استعمل السلف والسير والشعر والمجازاة¹.

والقرض ما تعطيه من المال لتقضاه، واستقضت من فلان أي طلب منه القرض فأقرضني واقترضت منه:أي أخذت منه القرض².

ب-تعريف القرض المصغر:

لا يوجد تعريف موحد للقروض المصغر، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف لبعض المنظمات والهيئات العالمية³:

1 -تعريف المكتب الدولي للعمل(BIT): التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية(القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة.

2 -تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الأوربية(OCDE) : التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة ،يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم في ظل غياب آفاق مهنية أخرى والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة.

¹ -مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جوهر القاموس، دار الهداية، المؤسسة الحديثة للكتاب، القاهرة ، مصر، بدون سنة، بدون طبعة، ص539.

² -الجوهري، الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة 4،،1987، ص295.

³ -حفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر،2013_2014، ص 10.

3- تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل المصغر.(REM) : التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين" الذين تم إقصائهم" وتهدف هذه القروض إلى تمويل وإنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في الكثير من الأحيان، ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، بالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية.

4-تعريف القرض المصغر في الجزائر:

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني المتعلق بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن المرسوم التنفيذي رقم 04-13 المؤرخ في 22-01-2004: ينص على أن القرض المصغر هو سلفه صغيرة الحجم وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط، يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح صيغ تتوافق احتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض إلى إحداث الأنشطة بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم، لانطلاق المشروع وشراء الموارد الأولية، قصد ترقية الشغل الحر والشغل المنجز بمقر السكن، وكذا النشاطات التجارية المنجزة، وهو وسيلة لمكافحة الفقر والبطالة ينحصر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر ب 50000 دج وحد أقصى يقدر ب 400.000 دج وهو قابل لتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا¹.

¹ - المرسوم رقم 04-13 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 06 لسنة 2004، ص 3.

2-المبادئ والأهداف الأساسية للقرض المصغر:

يقوم جهاز القرض المصغر على أهم المبادئ والأهداف الإستراتيجية لنجاح العملية التنموية وهي كالآتي¹:

أولاً: المبادئ

- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم و نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
- نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم لذلك لحساب الوكالة.

¹ - <https://www.angem.dz>

ثانيا: الأهداف

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المقاولتية لتحل محل الإتكالية وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية ANGEM.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة .
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

بما أن دراستنا تتناول النساء اللاتي تبين مشاريع تنموية ولجان لمساعدات مالية من خلال القرض المصغر، يجدر بنا إعطاء لمحة تعريفية عن النساء المقاولات وأهم الآليات المدعمة لهن في الجزائر.

3- تعريف المرأة المقاولة:

هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث فتصبح مسئولة عنها ماليا أو إداريا واجتماعيا¹.

كما عرفت أيضا بأنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم الإداري واثقة من قدراتها².

ويعتبر التعريف الأكثر شمولاً الذي يعتبر المرأة المقاولة على أنها كل امرأة قامت باستغلال فرصة تسويقية ما، أو لديها القدرة والإبداع لتحويل أفكارها إلى مشروع مهما

كان حجمه كما تساهم في تسييره اليومي³.

أما واقع المقاولة النسوية في الجزائر فيبقى منخفضا وهي تتوزع على قطاع النسيج الأعمال العقارية، الخدمات المقدمة للمؤسسات والتجارة، إلا أن هذه النسبة تضاعفت مقارنة بنسبة 2005 فكانت لا تتعدى 6%، ويرجع ذلك لظهور مختلف الآليات التي وفرتها الحكومة لتشجيع هذا النوع من الاستثمار وقد ظهر ذلك في إنشاء مجموعة من المؤسسات والمشاريع المصغرة للنساء في مجالات عديدة كالخياطة

¹ - منيرة سلامي، ايمان بيه، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 5، العدد 3، 2014، ص 87.

² - نفس المرجع، ص 87.

³ - طويطي مصطفى، ليدية وزاني، تقييم فعالية آليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري، قراءة إحصائية مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 8، العدد 4، 2019، ص 615.

والصناعة الغذائية والصناعات التقليدية¹.

4- تمويل المرأة المقاولة في الجزائر:

كما ذكرنا سابقا بأنه زاد اهتمام الحكومة الجزائرية بالمرأة بعد الاستقلال خاصة عندما عرفت تحولات وانفتاح على اقتصاد السوق فعدلت القوانين والتراجع عن الاشتراكية مما أدى إلى صدور قوانين في حق المواطنين والعمال في صالح المرأة.

ومن خلال إقحام النساء الجزائريات في شتي المجالات التعليمية أصبح للمرأة الجزائرية مركزا مهما في المجتمع.

في سنة 2004 أعلن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) إن النساء كانوا الأوائل في إنشاء 480 منصب عمل و160 مؤسسة مصغرة وحسب (CNAC) دائما فإن من 160 نشاط الأكثر استهلاك كانت الخياطة والهندسة المعمارية والمطاعم والفندقة وإنتاج المواد الغذائية².

وحسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) فإن أكثر من 6700 مؤسسة مصغرة قد تم إنشاءها من قبل نساء كما استطاعوا أن يوفر وما يقارب 10074 منصب عمل بالمقابل يتم تسيير 1661 مؤسسة مصغرة من قبل نساء في ميدان الفلاحة و1830 في الصناعات التقليدية³.

ويجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص عند المرأة المقاولة وهي:

¹ - بن سمية عزيزة، منجية بورحلة، تطور المقاولة النسوية بين الواقع والمأمول، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية، الجزائر، ص 291. أنظر الموقع: platform.almanhal.com/files/2/100896

تم الاطلاع عليه يوم: 2019/02/03

² - شلوف فريدة، المرجع السابق، ص 49.

³ - نفس المرجع، ص 49.

✓ خصائص اجتماعية¹:

- توفير بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار.
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه المقولة.
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري.

✓ خصائص ذاتية²:

- توفير روح المبادرة ونقصد به ان المرأة المقولة إذا أرادت أن تبرر عملها لابد أن تكون تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وما تقدمه من إضافات.
- الثقة في قدراتها وإمكانياتها.

من أفاق تنمية المشاريع المصغرة إنتاج السلع والخدمات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وكذا تحسين المستوى الاجتماعي والتحكم الأفضل في التكنولوجيا، لذلك تتطلب عملية ترقية هذا النوع من الاستثمارات ضرورة وجود ثقافة تشجيع الفرد على المخاطر والمبادرة في إنشاء المؤسسات المصغرة. فرغم كل الجهود التي تبذلها الجزائرية لتنشيط هذا النوع من المؤسسات إلا أن مازال يحتاج إلى الكثير من الدعم فتكلفة القروض المجدية بلغت 393.7 مليار دولار³.

كما خصص البنك الوطني الجزائري غلافًا ماليًا قدر بـ 70 مليار دينار سنة 2008 تمنحه كقروض للمؤسسات المصغرة⁴.

¹ - عبد الحميد مصطفى ابو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص32.

² - نفس المرجع، ص 32.

³ - الزهرة عبوي، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي، رسالة

ماجستير في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين، دباين، سطيف 2

2014-2015، ص98.

⁴ - نفس الرجوع، ص98.

5- الآليات الداعمة لتمويل مشاريع المرأة الجزائرية:

لقد نصبت وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وتم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الاستثمار إضافة الى الآليات التالية¹:

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) الذي أسس في 06 جويلية 1994 ويعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم بحماية المهنيين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إدارية لأغراض اقتصادية.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG): التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-226 المؤرخ في سبتمبر 1996 تقوم بتمويل أصحاب الشهادات.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت من خلال الأمر التشريعي رقم 03-01 في 20 أوت 2001 تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها

4- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR PME: الذي انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تسهيل الحصول على القروض المتوسطة التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية وذلك من خلال منح ضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات التي تشترطها البنوك.

5- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 80/3 المؤرخ في 25/02/2003 يعمل على ضمان الحوار والتشاور الرافع بين السلطات والشركاء الاجتماعيين. كما يعمل على تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية.

¹ - منيرة سلامي، المرجع السابق، ص 87.

6- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005 من أجل تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF): التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 ذات طابع صناعي وتجاري.

6-الصعوبات التي تواجهها المرأة المقاتلة:

تواجه المرأة المقاتلة أو المنتجة التي تمتلك مشروع اقتصادي تنموي مجموعة من العراقيل أهمها¹:

1. صعوبات ذاتية: خضوع المرأة في معظم الأحيان لسلطة الذكور والقرارات التي تخص تعليمها وعملها.

- الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال.
- طول ساعات العمل خاصة في القطاع الخاص يحرم المرأة من الاهتمام بأسرتها.

2. صعوبات تتعلق بالمجتمع: تحد العادات والتقاليد من التحاق المرأة بالكثير من المهن.

- عدم اقتناع المجتمع بانخراط المرأة في الأعمال يزاولها الرجال.
- ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة.

3. صعوبات تتعلق بيئة العمل: انخفاض مستوي الأجور المقدمة

- عدم تناسب الراتب المعروض مع الجهد المبذول.
- عدم توفر المكافآت والحوافز المادية.

¹ - لعلمى فاطمة و آخرون، دور المقاتلة النسوية في تطوير وتنوع الاقتصاد المحلي، مداخلة علمية، ص12.

انظر الموقع: Setif 2= handle bitstream. E- biblio.univ-mosta.dz

تم الاطلاع عليه يوم: 2019/02/03

فالمراة رغم جهودها لتغيير وتحسين معيشتها ومكانتها في المجتمع ورغم الجهود الدولية من اتفاقيات وقوانين من أجل تنمية المرأة ومشاركتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لا تزال تعاني بسبب ما تعيشه الدول من حروب سياسية وفتن داخلية.

خلاصة الفصل:

من خلا هذا الفصل يمكننا القول بأن المرأة رغم تعرضها لعدة انتهاكات إلا أنها أصبحت اليوم لها مكانة عالمية ودولية وذلك من خلال التشريعات التي نصت على حقوقها في مختلف المجالات والاعتراف بها ومشاركتها في العمليات التنموية من خلال البرامج الاقتصادية الهادفة.

الإطار الميداني

للدراسة

الفصل الخامس: التعريف بمنطقة الدراسة ووصف العينة

أولاً: التعريف بمنطقة الدراسة

ثانياً: وصف خصائص العينة

تمهيد:

في هذا الفصل من البحث الميداني سنستعرض بداية بالتعرف على منطقة الدراسة فقارة الزوى إحدى البلديات الموجودة في ولاية عين صالح ثم عرض خصائص العينة.

أولاً: التعريف بمنطقة الدراسة بلدية فقارة الزوى**1- المنشأ والموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة:****أ- المنشأ:**

انبثقت بلدية فقارة الزوى عن التقسيم الإداري لسنة 1984، إذ كانت فرعاً بلدياً تابعة لبلدية عين صالح، يعتمد سكان المنطقة على الفلاحة والحرف التقليدية في ظروف طبيعية واجتماعية صعبة، كما تحتوي على 04 تجمعات سكانية وهي: سلافن، حينون، فقارة العرب، فقارة الزوى¹.

ب- الموقع الجغرافي:

تقع بلدية فقارة الزوى بين خطي عرض $26,54^{\circ}$ و $28,18^{\circ}$ شمالاً وخطي طول $2,39^{\circ}$ و $4,45^{\circ}$ شرقاً، تعد فقارة الزوى جزءاً من سهل تيدكلت وإحدى بلديتي ولاية عين صالح وهي إحدى المجالات الهامة للولاية، كونها تحتل موقعا استراتيجيا وذلك لقربها من النقطة الحدودية المعروفة بـ لقبور، والتي تمثل مفترق طرق هام ومفصلي بين ولايات ورقلة اليزي تمنراست، حيث تبعد فقارة

¹- توفيق بوزناشة، دليل الجمهورية، المرجع السابق، ص 620.

الزوى عـن دائرة عين صالح بـ42 كلم² مقر ولاية تمنراست 700 كلم² والجزائر العاصمة 1278 كلم¹².

تستحوذ بلدية فقارة الزوى على حيز مساحي يقدر بـ:61312,50 كلم² بنسبة 11% من المساحة الإجمالية للولاية، يقطن بها 6697 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ0.11 نسمة/كلم² تتكون بالإضافة إلى التجمع الرئيسي مقر البلدية(فقارة الزوى)، من التجمعات التالية:فقارة العرب :تجمع ثانوي.سيـلافن:تجمع ثانوي.حـينـون:منطقة مبعثرة².

ج- لمحة تاريخية عن التركيبة السكانية الاجتماعية للبلدية:

منطقة "فقارة الزوى" أسستها قبيلة "الزوى" الذين ظهروا بالمنطقة حوالي 1795م جمع شمالها أولاد "سيدي الحاج أمحمد" جدهم سيد "الحاج بحوص"، الذي أسس زاوية بفقارة الزوى، حيث يتواجد ضريحه وقد تمركز أولاده في الساهلة الفوقانية في حوالي 1720م وأصل جدهم من سلالة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

أما فقارة العرب المتواجدة بالمنطقة فقد أسسها "أولاد المختار" وهم من قبيلة "حمير" وجدهم "أعمر ملوك" أما المختار فكان أحد الأبناء المنحدرين من تلك القبيلة وقد عاشت معهم قبائل أخرى في سنة 1800، وما ساعد على الاستقرار في المنطقة هو وفرة المياه فكان يلجأ إليها توارق الهقار وأهل أدرار جانت في حالة

¹ - مديرية التعمير والبناء لولاية تمنراست دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بلدية فقارة

الزوى ، 2010، ص6.

² - نفس المرجع، ص 6.

الخطر كما كانت تمر منها القوافل التجارية المتجهة نحو تونس وطرابلس والحجاج¹.

توزيع السكان حسب التجمعات عام 2017:

إن توزيع السكان حسب التجمعات لسنة 2017 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2017 بولاية تمنراست كان كما يلي:

جدول رقم (1): يمثل توزيع السكان حسب التجمعات لسنة 2017.

| التجمعات السكانية | عدد الأسر | مجموع السكان |
|-----------------------|-----------|--------------|
| التجمع الرئيسي A.C.L | 708 | 4741 |
| التجمعات الثانوية A.S | 479 | 2878 |
| حِينون Z. éparse | 61 | 356 |
| مجموع البلدية | 1248 | 7975 |

المصدر: مديرية التخطيط والإحصاء 2017 .

من خلال دراسة الجدول نلاحظ أن هناك تركز قوي للسكان في مقر التجمع حيث بلغ عدد الأسر فيها 708 يعود هذا إلى كونه تجمع يحتوى على معظم الخدمات والمرافق الضرورية، وتليه مباشرة مناطق ذات تركز متوسط وهي التجمعات الثانوية حيث بلغ عدد السكان في سيلافن وبفقارة العرب 479، في الأخير تأتي مناطق التركز الضعيف في حِينون 61 وهي عدد ضعيف مقارنة بمجموع سكان البلدية.

¹ - مقابلة مع أحد مشايخ في المنطقة .

من جهة أخرى لاحظنا أن الكثافة السكانية بالبلدية جد ضعيفة ويعود ذلك إلى شساعة البلدية من جهة وقلة سكانها مقارنة بالمساحة الإجمالية من جهة ثانية، حيث يتركز معظمهم بالتجمع الرئيسي.

جدول رقم(2): يبين أنواع المساكن الموجودة في البلدية.

| المجموع | الحي |
|---------|-----------------|
| 76 | السكن الاجتماعي |
| 421 | السكن الريفي |
| 60 | السكن التطوري |
| 844 | السكن الخاص |

المصدر: مديرية التخطيط والإحصاء 2017

السياحة: يوجد بالمنطقة الغابة المتحجرة التي تبعد عن البلدية ب 20 كلم، وأيضا منطقة تمزقيدة التي تبعد ب 70 كلم عن مقر البلدية بها عين معدنية ساخنة تشفي من أمراض الجلد، ونجد أيضا عين قطارة تتكون من شلال مائي ونخيل تبعد 90 كلم عن البلدية¹.

¹ - توفيق بوزناشة، المرجع السابق، ص 621.

2- البرامج التنموية التي استفادت منها البلدية من (2012 إلى 2020)

جدول رقم (03): العمليات المسجلة لعام 2012

| الرقم | عنوان العملية |
|-------|--|
| 1 | تكملة انجاز شبكة التطهير عبر أحياء البلدية (القصبة، أمخولف، مولاي) |
| 2 | التحسين الحضري والتهيئة العمرانية (حي 05 جويلية، القصبة أمخولف) |
| 3 | إعادة الاعتبار وتوسيع الإنارة العمومية عبر أحياء البلدية (المحور الرئيسي للمدخل) |
| 4 | دراسة التهيئة العمرانية لمدخل فقارة العرب |
| 5 | دراسة سوق جوارى |
| 6 | انجاز وتجهيز نادي للشباب بحينون |
| 7 | تسبيج وتهيئة ساحة اللعب بحي القصبة وفقارة العرب |
| 8 | تهيئة حديقة عمومية |
| 9 | انجاز طريق القصبة مصلى العيد |
| 10 | انجاز طريق احتياطي بحي سيلافن |
| 11 | انجاز طريق مدخل البركة فقارة العرب |

المصدر: مديرية التخطيط والإحصاء بولاية تمنراست

جدول رقم (04): العمليات المسجلة في 2013

| الرقم | عنوان العملية |
|-------|--|
| 1 | إعادة الاعتبار لمرفق بلدي (الحمام المعدني تمزقيدة) |
| 2 | التهيئة الخارجية لقاعة المطالعة بحي سيلافن |
| 3 | تهيئة دار الصناعة التقليدية والحرف |
| 4 | تهيئة المدارس الابتدائية |

مديرية التخطيط والإحصاء بولاية تمنراست

جدول رقم (05): العمليات المسجلة خلال 2014

| الرقم | عنوان العملية |
|-------|---|
| 1 | إعادة الاعتبار لمحطات الصرف الصحي |
| 2 | إعادة الاعتبار وتجهيز خزانات المياه الصالحة للشرب |
| 3 | توسيع شبكة الإنارة العمومية عبر أحياء البلدية |
| 4 | انجاز ملعبين جواريين بحي القصبية ومولاي هبية |

مديرية التخطيط والإحصاء بولاية تمنراست

جدول رقم (06): العمليات المسجلة خلال 2015

| الرقم | عنوان العملية |
|-------|--|
| 1 | إعادة الاعتبار للمدارس الابتدائية عبر تراب البلدية |
| 2 | تكملة انجاز نادي الشباب بحينون |
| 3 | تهيئة وتجهيز قاعتي الاجتماعات والاستقبال بالبلدية |
| 4 | تهيئة مدخل أماكن توقف الحافلات |
| 5 | تكملة وتهيئة حديقة بسلافن |
| 6 | تهيئة مساحة خضراء بالساحة العمومية بقرية حينون |

مديرية التخطيط والإحصاء بولاية تمنراست

جدول رقم (07): العمليات المسجلة خلال 2016-2017

| الرقم | عنوان العملية |
|-------|---|
| 1 | تجديد وتمديد الشبكة الرئيسية للصرف الصحي بفقارة الزوى |
| 2 | انجاز شبكة التطهير عبر التجزئات الريفية السكنية للبلدية |
| 3 | إعادة الاعتبار لشبكة التطهير بحي العربي بن مهدي فقارة الزوى |
| 4 | انجاز قناة الربط بين الخزانيين |
| 5 | انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب |
| 6 | توسيع شبكة التطهير بحي البركة فقارة العرب |

مديرية التخطيط والإحصاء بولاية تمنراست

جدول رقم(08): العمليات المسجلة خلال 2018 - 2020

| الرقم | عنوان العملية |
|-------|---|
| 1 | انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي القصبية وسلافن |
| 2 | تكملة وتجهيز خزينة البلدية مع مسكن |
| 3 | اقتناء حاويات حديدية |
| 4 | ترصيف المحاور الرئيسية المعبدة عبر الأحياء |
| 5 | تنظيف ورفع مجمعات الصرف الصحي |
| 6 | دراسة تحويل محطة الرفع بفقارة العرب |
| 7 | دراسة وانجاز القناة الرئيسية لشبكة الصرف الصحي بسلافن |
| 8 | انجاز قسمين بمدرسة حي الوئام بفقارة الزوى |

مديرية التخطيط والإحصاء بولاية تمنراست

من خلال الجداول نلاحظ أن بلدية فقارة الزوى قد استفادة من عدة عمليات في إطار المخططات البلدية للتنمية، من أجل تحسين الظروف المعيشية والملائمة لسكان المنطقة.

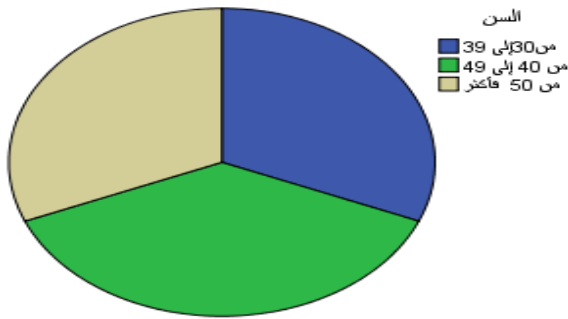
ثانياً: وصف خصائص العينة

سنتطرق لخصائص أفراد العينة المكونة من 48 مستفيدة حسب الجداول الإحصائية التالية:

1- وصف العينة حسب السن:

جدول (09): يمثل توزيع مفردات العينة حسب السن.

| الفئات | التكرار | النسبة ب % |
|-------------|---------|------------|
| [39 – 30] | 15 | 31,25 |
| [49 – 40] | 18 | 37,5 |
| من 50 فأكثر | 15 | 31,25 |
| المجموع | 48 | 100 |



الشكل رقم (02): يمثل الدائرة النسبية تبين توزيع المبحوثات حسب سنهن الحالي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (03) أن أكبر نسبة من أفراد عينة بحثنا سنهن الحالي ينحصر في الفئة العمرية [40-49] سنة بنسبة 37.5 تليها الفئة العمرية [30-39] أو الفئة من 50 فأكثر بنسبة 31.25%.

أكبر تكرار للفئة العمرية [40-49] فمختلف الفئات العمرية للنساء تشارك في عملية التنمية فلا تقتصر على سن معين وهذا مؤشر يدل أن هناك تغير في مستوى التفكير، في إقامة مشروع استثماري عند معظم فئات السن عند النساء في فقارة الزوى وذلك لمواجهة البطالة.

2- وصف العينة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول (10): يمثل توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية

| النسبة % | التكرار | الحالة الاجتماعية |
|----------|---------|-------------------|
| 27,08 | 13 | عزباء |
| 43,75 | 21 | متزوجة |
| 16,66 | 8 | مطلقة |
| 12,05 | 6 | أرملة |
| 100 | 48 | المجموع |



الشكل رقم (03): يمثل الدائرة البيانية يبين توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) و الشكل رقم (04) أن أكبر نسبة عند المبحوثات اللاتي حالتهم الاجتماعية متزوجات بنسبة قدرت ب 43,75%، ثم

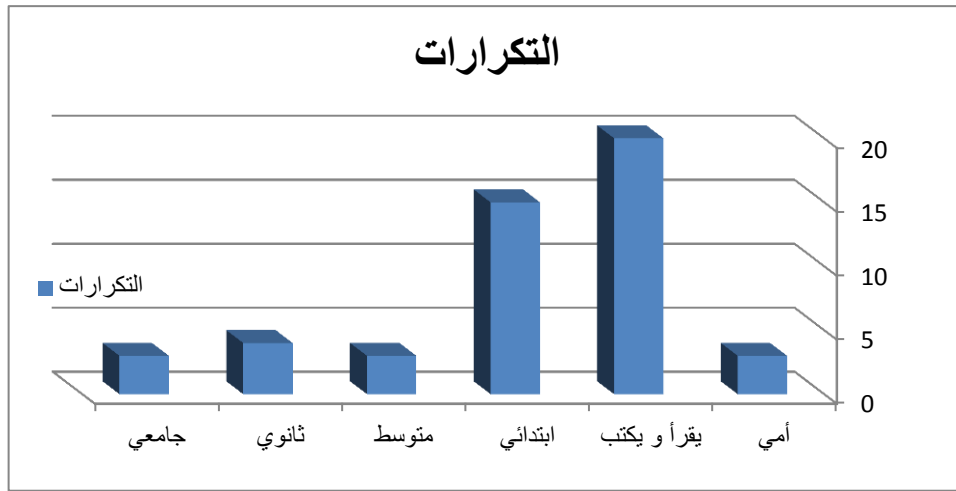
تليها نسبة 27.08% تمثل النساء العازبات، ثم تليها النساء المطلقات بنسبة 16,66%، وتأتي بعدها نسبة النساء الأرامل حيث تمثل 12,05%.

إذن فإن منوال الجدول هو التكرارات الأكثر شيوعاً عند فئة النساء المتزوجات نجد أن النساء المتزوجات أصبحت لديهن الفكرة لتطوير مهارتهن وذلك بإنشاء مشاريع أو حرف أخرى خارج مجال البيت وزيادة دور آخر في حياتهن، وهذا ما نراه من خلال بيانات الجدول كما أننا نجد كذلك بالنسبة للفتيات العازبات العاطلات عن العمل فاخترتن استغلال الفراغ بشيء ينفع كما قالت إحدى المبحوثات : ((أن الملل والحاجة دفعني لأشغل وقت فراغي بما ينفعني)) أيضاً مشاركة النساء المطلقات والأرامل في الحصول على قروض لتبني مشاريعهن الخاصة في المنطقة.

3- وصف العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول (11): يمثل توزيع المبحوثات حسب مستواهن التعليمي

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة بـ % |
|------------------|---------|-------------|
| أمي | 3 | 6,25 |
| يقرأ ويكتب | 20 | 41,66 |
| ابتدائي | 15 | 31,25 |
| متوسط | 3 | 6,25 |
| ثانوي | 4 | 8,33 |
| جامعي | 3 | 6,33 |
| المجموع | 48 | 100 |



الشكل رقم (04): أعمدة بيانية تبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى

التعليمي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (05) أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد عينتنا لهن مستوى تعليم يقرأ و يكتب حيث يقدر ب 41.66%، فبهذا فالمستوى التعليمي يقرأ ويكتب هو منوال المستوى التعليمي لأفراد عينتنا ثم يليها

المستوى التعليمي الابتدائي بنسبة 31.25% بينما نجد نسبة 8.33% بالنسبة للمستوى التعليمي الثانوي ونسبة 6.25% بالنسبة للمستوى التعليمي الأمي وكذا نفس النسبة للمستوى التعليمي الجامعي.

اتضح لنا من خلال هذه النتائج والنسب أن أكبر نسبة بالنسبة للنساء هي المستوى التعليمي يقرأ ويكتب، وهذا راجع للعادات والتقاليد التي تمنع المرأة من مواصلة الدراسة والالتحاق بالمدارس القرآنية فقط، المتواجدة في المنطقة التي تختص في تعليم القرآن ومبادئ الدين، فمن المعروف أن المجتمعات الريفية في معظمها تقوم بإرسال الأطفال في سن مبكر للكتابيب، أي أن الفتاة تستمد معرفتها من محيط ضيق وإذا تعلمت وواصلت دراستها في مدارس حكومية، تتوقف عند مستوى معين ومع ذلك هناك من قاوم هذا الفكر من الأولياء وسعى في تعليم بناته، خاصة بعد توفير المدارس في المنطقة لتسهيل تعليم الفتاة.

في هذا الخصوص بذلت الحكومة الجزائرية جهوداً كبيرة لتوسيع نطاق حصول جميع الأطفال على خدمات التعليم، وعملت على رفع مستوى تعليم البنات الذي سيكون له أثر أو منافع إيجابية على أفراد الأسرة، التي تتمثل في توعية الأهالي وكذا تأثير المستوى التعليمي على القدرة الإنتاجية والمشاركة الفعالة والتفاعل الاجتماعي لدى المرأة.

فانخفاض المستوى التعليمي يمكن ربطه بانخفاض مستوى المعيشة وجمود العلاقات الإنتاجية التي اضطرت الفلاح الجزائري إلى عدم الاهتمام بالتعلم أو اقتناء وسائل الإعلام المتطورة، مما جعله ضئيل الحظ من المعارف العامة ثابت الاعتقاد بالقيم التقليدية عزوفا عن التغيير، لذا اهتمت الجزائر بمشكلة الأمية حتى في الوقت الحاضر الذي كان فيه 90% من أبناءها محرومين من التعليم في مدارس الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فقد بلغت نسبة الأمية سنة 1990 إلى

24.40% وبلغت نسبة الذكور 31.1% ونسبة الإناث 53.1% من مجموع الأميين فوق 15 سنة، ذلك ما يرجع إلى تعطيل واستقرار عمليات التنمية الاجتماعية¹.

أما بعد الاستقلال فإن مشكلة الأمية دخلت طورا جديدا حيث عالجتها الثورة الجزائرية في نطاق استراتيجياتها العامة للتنمية الشاملة، التي تدرج في نطاق الثورات الثلاث وهي الثورة الثقافية، الصناعية، الزراعية وهي الثورات التي جعلتها الجزائر شعارا لها في تحقيق تنميتها وتطويرها وخروجها من دائرة التخلف بهدف اللحاق بركاب الدول المتطورة ثقافيا وصناعيا وتكنولوجيا².

فيعتبر التعليم من أهم العوامل المساعدة على تحسين ثقافة المرأة ووعيتها بأهميتها في المجتمع وتحررها من الأفكار السلبية النابعة من محيطها، لتغير من مكانتها واستغلال مهاراتها في شتى المجالات، فالدولة الجزائرية حرصت على تطوير التعليم وتكوين المرأة وذلك بتوفير الهياكل والمرافق التعليمية، من مدارس وجعلها أكثر قربا بالنسبة للتلاميذ خاصة في المناطق الريفية، فهي تسعى إلى توفير كل الظروف الملائمة لجعل كل شرائح المجتمع تستفيد من التعليم.

وما لفت انتباهي هو وجود المستوى التعليم الجامعي من المبحوثات لجأن للاستفادة من القرض فقمت بسؤالهن لماذا تبينن هذه المشاريع الممولة، فكانت إجابتهن عدم حصولهن على وظائف بعد التخرج من الجامعة لسنوات، فلجأن للقرض أحسن من البطالة.

فمن المشاكل التي لاحظناها هو تخرج العديد من الطلبة الجامعيين وعدم حصولهم على مناصب شغل هذا ما يجعلهم يتجهون إلى أعمال حرة .

¹ -مختار منصور، التحول في الجزائر التعددية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، قسم علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 205.

² -تركي رابح، مشكلة الأمية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 23.

4- وصف العينة حسب نوع الأسرة:

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب نوع الأسرة.

| نوع الأسرة | التكرار | المئوية % |
|----------------|---------|-----------|
| الأسرة النووية | 36 | 75 |
| الأسرة الممتدة | 12 | 25 |
| المجموع | 48 | 102 |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن 75% من المبحوثات يعشن في الأسرة النووية في المقابل المبحوثات اللاتي يعشن مع الأسرة الممتدة كانت نسبتهن 25%.

فبالرغم من كون منطقة فقارة الزوى يميزها الطابع الريفي إلا أننا وجدنا النسبة الكبيرة للمبحوثات يعشن في الأسر الصغيرة، هذا يرجع إلى التحول أو التغيير الذي تعرفه المناطق الريفية من خلال التزويد بمختلف المشاريع والخدمات الاجتماعية من سكن حضري، بناء الريفي و الدعم الفلاحي ... الخ، مما أسهم وأعطى نوع من الاستقلالية عن العائلة الممتدة، كذلك خلق وظائف جديدة بعيدة عن العمل الجماعي والعائلي الذي يخلق ضبط اجتماعي على أفراد المنطقة، فبالرغم من قوة الروابط العائلية المتعارف عليها في الريف إلا أن الأسرة النووية تظهر بقوة من خلال بيانات الجدول.

هذا ما أشارت إليه "سامية محمد جابر"، أن التغييرات الطارئة على الجانب السكاني، يؤثر بدوره على مظاهر الحياة الاجتماعية للريف حيث يؤدي إلى تطور يتجه بالعلاقات الاجتماعية نحو ما يسمى بالمجتمعات الثانوية التي تتميز بطابعها الرسمي والأكثر تعقيدا عن الجماعات الأولية ذات العلاقات الشخصية الوثيقة،

ومن ثم فإن الاعتماد الذي كان سائدا قبل ذلك، في إشباع الإنسان لحاجاته الاجتماعية على الجماعات الأولية: كالأسرة والجيران يتراجع ليفسح الطريق أمام الاستقلال الاجتماعي حيث تصبح العلاقة أقل عمقا وحرارة كلما تحرر الفرد من الجماعة المحلية¹.

فبرامج التنمية العمرانية التي وفرت شقق و سكن ريفي للريفيين يؤدي بدوره إلى تغير بعض قيم القرويين وتتمثل هذه المتغيرات في نظرة القرويين إلى قيمة الجمعية والعائلة، حيث أصبح كل قروي يميل إلى القرابة التي تفصح عن نفسها في اتجاهاتهم نحو الاستقلال الأسري وظهور النمط الأسرة النووية المستقلة والتحرر من سلطة رب العائلة وست الدار، كما أصبحت التنشئة الاجتماعية تركز على غرس قيمة الإخلاص والاعتماد على النفس والاستقلال كما أنه قد تغيرت نظرة القرويين إلى محددات المكانة الاقتصادية والاجتماعية وكبار السن ونظرتهم إلى خروج المرأة للعمل².

فهناك تغير سريع عرفه المجتمع الجزائري على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها وأن هذا التغير مس بعض المؤسسات الاجتماعية في البنية الوظيفية، فالأسرة الجزائرية أصبحت اليوم أسرة نووية وليست أسرة ممتدة مما يجعلها تنفصل عن الأسرة الأم وهذا يترجم بانقطاع عن بعض العادات والتقاليد السابقة مرد ذلك إلى عدة عوامل هذا ما يؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية³.

¹ -سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص 50.

² -حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 214.

³ -أحمد بن الشين، التغير الاجتماعي وأثره على جنوح الأحداث في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الأحداث الجانحين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علم الاجتماع التربوي، 2007-2008. ص 198.

بعدما تعرفنا على توزيع المبحوثات بالنسبة لنوع الأسرة التي يعشن فيها سنتعرف على الوضعية المهنية بالنسبة لأزواج المبحوثات.

5- وصف العينة حسب نوع المشروع الاقتصادي:

جدول رقم(13):يمثل توزيع أفراد العينة حسب نوع المشروع.

| نوع المشروع | التكرارات | |
|-------------|-----------|-------|
| | ت | % |
| خياطة | 27 | 56.25 |
| نسيج | 12 | 25 |
| فخار | 4 | 8.33 |
| حلويات | 5 | 10.41 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المبحوثات كان اتجاههن نحو مشروع الخياطة بنسبة مقدرة ب 56,25%، ثم تليها المبحوثات اللواتي تبين مشروع النسيج بنسبة 25%، ثم تأتي المبحوثات اللواتي اتجهن نحو صنع الحلويات بنسبة قدرت ب 10,41%، وأخيرا المبحوثات اللواتي مشروعاتهن يتمثل في صنع الفخار بنسبة 8,33%.

نلاحظ تنوع في الأنشطة الحرفية بالنسبة للمبحوثات وهذا حسب قدراتهن الشخصية فبعض الحرف تكون متوارثة من الأمهات والجداات كالنسيج أو صناعة الفخار. كما صرحت إحدى المستفيدات بقولها: « أنا أديت الصنعة من جدتي » أي أنها تعلمت الحرفة من جدتها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى التعريف بمنطقة الدراسة فقارة الزوى إحدى بلديات ولاية عين صالح، ثم التطرق لخصائص عينة الدراسة.

الفصل السادس: اختبار الفرضيات وعرض النتائج

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة

خامساً: عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

سنحاول اختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال دراسة عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية للمبحوثات والتي مفادها:

(الظروف الاجتماعية الصعبة للمرأة الصحراوية دفعتها لتفكير في تبني مشروع حرفي)

1- عدد الأفراد الذين يعيشون مع المبحوثات:

جدول رقم(14):يمثل توزيع عدد الأفراد الذين يعيشون مع المبحوثات

| النسبة المئوية% | التكرار | الفئات |
|-----------------|---------|---------|
| 16.66 | 8 | 5-1 |
| 45.83 | 22 | 9-6 |
| 37.5 | 18 | 13-10 |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة من المبحوثات يتراوح عدد الأفراد الذين يعيشون معهم من 6 إلى 9 أفراد، حيث قدرت النسبة بـ45.83%، تليها الفئة من 10 إلى 13 فرد في الأسرة بنسبة 37.5%، وأخيرا الفئة من 1 إلى 5 أفراد في الأسرة بنسبة 16.66%.

2- طبيعة سكن المبحوثات:

جدول رقم(15):يبين طبيعة سكن المبحوثات

| النسبة المئوية% | التكرار | طبيعة السكن |
|-----------------|---------|-----------------------|
| 14.58 | 7 | سكن قديم بيت من الطين |
| 85.42 | 41 | سكن حديث |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المبحوثات يسكن في المساكن الحديثة حيث قدرت النسبة بـ85.42%، مقابل اللاتي يسكن في مساكن قديمة المبنية بالطين التي قدرت بـ14.5%.

3-مدى مزاولة أزواج المبحوثات للعمل:

جدول رقم(16):يمثل مدى مزاولة أزواج المبحوثات للعمل .

| عمل الزوج | التكرار | النسبة المئوية% |
|-----------|---------|-----------------|
| يعمل | 15 | 71.42 |
| لا يعمل | 6 | 28.57 |
| المجموع | 21* | 100 |

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن النسبة الأعلى هي الأزواج الذين يعملون وذلك بنسبة قدرة بـ 71.42% مقابل نسبة الذين لا يعملون بنسبة مقدرة بـ 28.57%.

نستنتج أن هناك نسبة معتبرة للمبحوثات اللاتي أزواجهن بدون عمل، وهذا يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة أو العائلة، فظروف الحياة صعبة والمتطلبات كثيرة بدون توقف، وهذا ما يستدعي النساء في فقارة الزوى إلى التفكير في تبني مشروع تتحصل من خلاله على دخل ولو بنسبة ضعيفة، لكي تساهم في مصروف البيت واحتياجات أفراد الأسرة من مصاريف متعددة، كتعليم الأبناء أو تزوجهم وكذا اللباس والغذاء.

* - 21 تمثل عدد النساء المتزوجات فقط

4-مدى وجود أبناء لدى المبحوثات:

جدول رقم (17):يمثل مدى وجود أبناء لدى المبحوثات .

| النسبة المئوية % | التكرار | مدى وجود أبناء |
|------------------|---------|----------------|
| 85.71 | 30 | نعم |
| 14.28 | 5 | لا |
| 100 | 35 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المبحوثات لديهن أبناء وذلك بنسبة قدرت ب 85.71%، مقابل النساء المبحوثات منهن ليس لديهن أبناء بنسبة 14.28%.

فوجود الأبناء في حياة الأسر يتطلب الرعاية من جميع الجوانب الاجتماعية والصحية والاقتصادية، من مأكّل ومشرب وعلاج وملبس ومصاريف كثيرة، مما يتوجب على المبحوثات العمل على التفكير في دخل يغطي هذه المصاريف، وتلبية متطلبات الأبناء.

5-العلاقة بين الحالة الاجتماعية ووجود أبناء:

جدول رقم (18):يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية ووجود الأبناء.

| المجموع | | لا | | نعم | | وجود أبناء الحالة الاجتماعية |
|---------|----|-------|---|-------|----|------------------------------------|
| % | ت | % | ت | % | ت | |
| 60 | 21 | 40 | 2 | 63.33 | 19 | متزوجة |
| 22.85 | 8 | 40 | 2 | 20 | 6 | مطلقة |
| 17.14 | 6 | 20 | 1 | 16.66 | 5 | أرملة |
| 100 | 35 | 14.28 | 5 | 85.71 | 30 | المجموع |

من نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثات اللاتي لديهن أبناء بنسبة مقدرة بـ 85.71%،مقابل نسبة المبحوثات اللاتي ليس لديهن أبناء بنسبة قدرت بـ 14.28%.

فعند إدخالنا المتغير المستقل والمتمثل في الحالة المدنية فسجلنا أعلى نسبة عند النساء المتزوجات لديهن أبناء بنسبة 63.33%،وأصغر نسبة عند المبحوثات الأرامل قدرت ب 16.66% اللاتي لديهن أبناء.

نلاحظ من الجدول أن كل الحالات الاجتماعية (المتزوجة،المطلقة،الأرملة) لديهن أبناء،وهذا يعتبر دافع لهن لإنشاء مشروع تنموي.

فوجود الأبناء يمكن إرجاعه أيضا لطبيعة المجتمع الريفي حيث تكون فيه نسبة الولادات كبيرة، لأن معظم النساء من قبل كن لا يستعملن مواد منع الحمل فالمرأة في الريف تخضع لضغط التقاليد والطبيعة البيولوجية، التي تدفعها في اتجاه الأمومة حيث تعتبر المرأة التي لها أبناء أكثر هي التي تحظى بمكانة اجتماعية لدى الوسط

الريفي، فالرجل في الريف يسعى دائماً إلى إنجاب عدد كبير من الأبناء خاصة الذكور للمحافظة على اسم العائلة.

الجدول التالي يبين لنا وضعية المرأة في صنع القرارات الخاصة بأسرتها، بمعرفة ما إذا كان لها رأي في بعض القرارات المهمة في حياتها من تسمية وتعليم وتزويج أبنائها.

6-مدى امتلاك المبحوثات للقرار في تسمية أبنائهن:

جدول رقم(19):يمثل مدى امتلاك المبحوثات للقرار في تسمية أبنائهن.

| الإجابة | ت | النسبة المئوية% |
|---------|----|-----------------|
| نعم | 17 | 56.67 |
| أحيانا | 2 | 6.67 |
| لا | 11 | 36.66 |
| المجموع | 30 | 100 |

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب المبحوثات قد صرحن أنهن قمن بتسمية أبنائهن بنسبة مقدرة ب 56.67%، ثم تأتي بعدها نسبة 36.66% للواتي لم يقمن بتسمية أبنائهن، وأخيرا النسبة 6.67% للمبحوثات اللواتي أجبن بأحيانا تكون لهن الفرصة في التسمية.

من خلال هذه النتائج نتوصل إلى وجود بعض النساء اللواتي مازلن يعشن التهميش من طرف أفراد أسرهن ، وذلك بتغيب حقهن في القرارات الداخلية للأسرة والمهمة بالنسبة للمرأة بتسمية أبنائها بعد الولادة، وهذا معروف في المناطق الريفية

خاصة إذا كانت المرأة تقطن مع عائلة الزوج، فالجد هو الذي يقوم بتسمية أبنائها دون مشاورتها، وهذا ما صرحت به إحدى المبحوثات بقولها: (شحال من سمية تمنيتها لولادي بصح لاه غالب بوراجلي كان يسمي، وما يسولني)

أي: كم من اسم تمنيته لأبنائي لكن أب الزوج كان يسميه ولا يشاورونني في ذلك أبدا.

7- علاقة المستوى التعليمي بمدى امتلاك المبحوثات للقرار في تسمية أبنائهن:

جدول رقم (20): يوضح علاقة المستوى التعليمي بمدى امتلاك المبحوثات للقرار في تسمية أبنائهن.

| المجموع | أحيانا | | لا | | نعم | | مدى امتلاك قرار تسمية الأبناء المستوى التعليمي |
|---------|--------|------|-------|----|-------|----|---|
| | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 10 | 3 | - | 9.09 | 1 | 11.76 | 2 | أمي |
| 46.66 | 14 | 50 | 81.81 | 9 | 23.52 | 4 | يقرأ ويكتب |
| 23.33 | 7 | 50 | 9.09 | 1 | 29.41 | 5 | إبتدائي |
| 3.33 | 1 | - | - | - | 2.88 | 1 | متوسط |
| 6.66 | 2 | - | - | - | 11.76 | 2 | ثانوي |
| 10 | 3 | - | - | - | 17.64 | 3 | جامعي |
| 100 | 30* | 6.66 | 36.66 | 11 | 56.66 | 17 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول أعلاه أردنا معرفة ما إذا كان المستوى التعليمي هو الذي يؤثر على قرارات المرأة بخصوص وضعيتها في إبداء رأيها أو مشاورتها في تسمية مولودها، فوجدنا أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثات اللاتي قمن بتسمية

* - تقلص حجم العينة إلى العدد 30 الذي يمثل النساء المتزوجات اللاتي لديهن أطفال فقط

أبنائهن بنسبة 56.66%، تليها النسبة المقدرة ب 2% للمبحوثات اللاتي اتحت لهن الفرصة أحيانا، تأتي بعدها الأمهات اللواتي لم يقمن بذلك قط بنسبة 36.66%.

عند إدخالنا المتغير المستقل المتمثل في المستوى التعليمي للمرأة الصحراوية المستجوبة فنسجل أعلى نسبة عند المبحوثات اللواتي مستواهن التعليمي يقرأ و يكتب وقمن بتسمية أبناءهن أحيانا بنسبة 81.81%،مقابل أقل نسبة مقدرة ب 2.88% لنساء ذات المستوى التعليمي متوسط اللواتي أجبن بنعم ، فالنساء المتعلمات تكون لهن الفرصة في بعض القرارات كتسمية المولود ،فهن في أحسن حال من النساء اللواتي مستواهن التعليمي أقل وهذا ما لاحظناه في الجدول، فالمرأة الريفية تخضع لتقاليد المجتمع الذي يعطي الأولوية للرجل، أما النساء عندهم فدورهم عملية الإنجاب فقط، مبالين رغباتهن في الحياة، إلا المرأة المتعلمة تتحرر أحيانا من هذه القيود وخاصة بعد انتشار وظهور الأسر النووية أي الاستقلالية و الفردانية من أوامر العائلة.

8-المسؤول عن أسر المبحوثات:

جدول رقم(21):يبين المسؤول عن أسر المبحوثات

| النسبة المئوية% | التكرار | المسؤول عن الأسرة |
|-----------------|---------|-------------------|
| 43.75 | 21 | الزوج |
| 2.08 | 1 | العم |
| 25 | 12 | الأب |
| 10.41 | 5 | الأخ |
| 8.33 | 4 | المعنية |
| 10.41 | 5 | الابن |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة قدرت بـ43.75% تمثل المبحوثات اللواتي المسؤول عن أسرهن هو الزوج، تليها نسبة 25% تمثل المسؤول عن الأسرة هو الأب، لدينا كذلك نفس النسبة 10.41% تمثل كل من الأخ المسؤول والأخ أيضا، ونسبة 8.33% تمثل المعنيات هن المسؤولات عن أسرهن، وأخيرا النسبة 2.08% تمثل العم.

9-علاقة الحالة الاجتماعية للمبحوثات بالمسئول عن الأسرة:

جدول رقم (22):يمثل العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات بالمسئول عن الأسرة.

| المجموع | | الابن | | المعنية | | الأخ | | الأب | | العم | | الزوج | | المسئول عن الأسرة الحالة الاجتماعية |
|---------|----|-------|---|---------|---|-------|---|-------|----|------|---|-------|----|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 27.08 | 13 | - | - | - | - | 60 | 3 | 83.33 | 10 | - | - | - | - | عزباء |
| 43.75 | 21 | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 100 | 21 | متزوجة |
| 16.66 | 8 | 40 | 2 | 50 | 2 | 20 | 1 | 16.66 | 2 | 100 | 1 | - | - | مطابقة |
| 12.5 | 6 | 60 | 3 | 50 | 2 | 20 | 1 | - | - | - | - | - | - | أرملة |
| 100 | 48 | 10.41 | 5 | 8.33 | 4 | 10.41 | 5 | 25 | 12 | 2.08 | 1 | 43.75 | 21 | المجموع |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثات اللواتي المسئول بالنسبة لأسرهن هو الزوج بنسبة 43.75%، ثم تليها المبحوثات اللواتي المسئول بالنسبة للأسرة هو الأب بنسبة 25% أما الأخ والابن نلاحظ نفس النسبة وهي 10.41%، لكن بالنسبة للمبحوثات يمثلن 8.33% هن المسئولات عن أسرهن، وأخير العم بنسبة 2.08%.

عند إدخال متغير الحالة الاجتماعية بالنسبة للمبحوثات، فنسجل أعلى نسبة في الجدول وهي 100% عند المتزوجات بالنسبة للزوج هو المسئول وكذا المطلقات كون العم هو المسئول، وأصغر نسبة وهي 100%، للمطلقات أيضا عند الأب هو المسئول عن الأسرة.

فمن خلال هذه البيانات نلاحظ أن الزوج هو العائل والمسؤول الأول عن الأسرة، فهي وظيفة الرجل أو الزوج الاعتناء والتكفل بشؤون البيت وتوفير ما يلزم ولديه السلطة الأولى في اتخاذ القرار سواء داخل الأسرة أو خارجها.

بينما نجد الحالات الأخرى للنساء المطلقات والأرامل فالمسؤولية تقع أحيانا على الابن الأكبر أو العم أو الأخ، وأحيانا كثيرة تكون المرأة هي نفسها المسؤولة الأولى عن أسرتها والتكفل بما يحتاجه الأبناء من مصاريف كثيرة.

10- أسباب عدم التحاق المبحوثات بالدراسة:

جدول رقم (23): يبين توزيع المبحوثات وسبب عدم التحاقهن بالدراسة

| سبب عدم الالتحاق بالدراسة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---------------------------|---------|------------------|
| بعد المدارس | 7 | 14.58 |
| عدم وجود المال | 7 | 14.58 |
| رفض الوالدين أو إحداهما | 9 | 18.75 |
| المجموع | 23 | 100 |

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المبحوثات اللواتي لم يلتحقن بالمدارس التعليمية كان السبب في ذلك هو رفض الوالدين بنسبة قدرت بـ 18.75%، أما بعد المدارس وعدم وجود المال تمثلت نفس النسبة عند كليهما فقدرت بـ 14.58%.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (12) نلاحظ أن 20 مبحوثة يعرفن القراءة والكتابة، رغم عدم التحاقهن بالدراسة، والسبب في ذلك يرجع إلى التحاقهن بالكتاتيب القرآنية القريبة من منازلهم في المنطقة.

11- الظروف الصحية للمبحوثات:

جدول رقم (24): يبين الظروف الصحية للمبحوثات

| النسبة المئوية % | التكرار | الحالة الصحية |
|---------------------|---------|-----------------|
| 52.08 | 25 | جيدة |
| 27.08 | 12 | لابأس |
| 20.83 | 10 | متدهورة (مريضة) |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال النتائج التالية والتي تهدف إلى معرفة الظروف الصحية للمبحوثات قد بينت أن أغلب المبحوثات يتمتعن بصحة جيدة، وذلك من خلال النسبة المقدرة بـ 52.08%، في حين نجد النسبة 27.08% تمثل النساء اللاتي بصحة لابأس بها، مقابل النساء اللواتي صرحن بمرضهن أو حالتهم الصحية المتدهورة بنسبة 20.83%.

12- مدى معالجة المبحوثات في المراكز الصحية:

جدول رقم(25):يبين ما إذا كن المبحوثات يعالجن في المراكز الصحية المتواجدة في المنطقة.

| النسبة المئوية% | التكرار | مكان العلاج |
|-----------------|---------|-------------------|
| 33.33 | 16 | العلاج في المنطقة |
| 56.25 | 27 | أحيانا أعالج فيها |
| 10.41 | 5 | أنتقل للعلاج |
| 100 | 48 | المجموع |

نتائج الجدول تشير إلى أن أغلب المبحوثات يتوجهن أحيانا للعلاج في المراكز الصحية الموجودة في منطقتهن وذلك بنسبة قدرت بـ56.25%، في حين أن نسبة 33.33% بالنسبة للمبحوثات اللواتي يعالجن بصفة دائمة في المنطقة، أما اللواتي صرحن بالتنقل من أجل العلاج فكانت نسبتهن 10.41%.

في خصوص هذا مع نساء المنطقة كانت هناك شكاوي كبيرة من طرفهن، وقد صرحن أغلب المبحوثات بالنقص الشديد للأطباء، خاصة المتخصصين، وهن في أغلب حالات الولاية ينتقلن إلى المدينة من أجل ذلك، كما صرحن البعض بعدم ذهابهن للعلاج في مناطق أخرى هو بعد المسافة وعدم توفر المال الكافي.

13-مدى رضا المبحوثات عن الخدمات الصحية بالمنطقة:

جدول(26):يبين مدى رضا المبحوثات عن الخدمات الصحية الموجودة في منطقتهن

| النسبة المئوية% | التكرار | حالة الخدمات الصحية |
|-----------------|---------|---------------------|
| 18.75 | 9 | لا بأس |
| 29.16 | 14 | ضعيفة المستوى |
| 52.08 | 25 | رديئة |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة قدرت بـ52.08% تمثل النساء أو المبحوثات اللاتي صرحن بأن الخدمات الصحية سيئة في منطقتهن تليها نسبة المبحوثات اللواتي صرحن بانها ضعيفة المستوى وذلك بنسبة 29.16% وأخيرا النسبة 18.75% بالنسبة للنساء اللواتي صرحن بأن الخدمات الصحية لا بأس بها.

14- مدى امتلاك المبحوثات للهاتف النقال:

جدول رقم(27):يبين مدى امتلاك المبحوثات للهاتف النقال.

| امتلاك الهاتف نقال | التكرار | النسبة المئوية % |
|--------------------|---------|------------------|
| نعم | 43 | 89.58 |
| لا | 5 | 10.49 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أغلبية المبحوثات صرحن بامتلاكهن للهاتف النقال وذلك بنسبة قدرت بـ89.58%، مقابل المبحوثات اللاتي صرحن بعدم امتلاكهن للهاتف بنسبة 10.49%.

هذه النتيجة متوقعة لأن الهاتف النقال وسيلة اتصال أصبح من ضروريات الحياة عند الإنسان، خاصة الهواتف الذكية التي تتمتع بالعديد من الخدمات المتوفرة فيه، حيث يتميز بإمكانية الاتصال والتواصل مع الآخرين في أي مكان.

15- مدى توفر شبكة الانترنت بالنسبة للمبحوثات:

جدول رقم (28): يبين مدى توفر شبكة الانترنت بالنسبة للمبحوثات (البيت-الهاتف
النقال)

| النسبة المئوية % | التكرار | مدى وجود شبكة الانترنت |
|------------------|---------|------------------------|
| 66.66 | 32 | موجودة |
| 33.33 | 16 | غير موجودة |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المبحوثات يمتلكن انترنت في بيوتهن بنسبة قدرت بـ 66.66%، مقابل النساء اللواتي صرحن بعدم امتلاكهن له بنسبة 33.33%.

شبكة الانترنت تحتوي على آلاف الخدمات والمعلومات ووسائل الترفيه، سهلة الاستخدام، مما يجعل الإقبال عليها كثير من طرف الأشخاص في حياتهم اليومية، فهو وسيلة اتصال سريعة.

16- مدى تواصل المبحوثات مع الأهل والجيران:

جدول رقم(29):يبين مدى تواصل المبحوثات مع الأهل والجيران.

| النسبة المؤية% | التكرار | هناك تواصل |
|----------------|---------|------------|
| 100 | 48 | نعم |
| - | - | لا |
| 100 | 48 | المجموع |

نتائج الجدول تشير إلى أن جميع المبحوثات يتواصلن مع الأهل والجيران بنسبة 100%.

فمن خصائص المجتمع الريفي كما قرأنا سابقا في الجانب النظري أنه يتميز بالبنية الاجتماعية المتماسكة، والعلاقات فيه تقوم على القرابة مما ينتج عنه تواصل بين الجيران وأهالي المنطقة، وهذا النوع من العلاقات يظهر لنا في تعاونهم مع بعضهم البعض في الأفراح والأحزان وهو ما تتميز به الحياة الاجتماعية للريف ذات العلاقات الشخصية الوثيقة¹.

¹ - سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص50.

17- مدى متابعة المبحوثات للإعلام:

جدول رقم (30): يبين مدى متابعة المبحوثات للإعلام.

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية% |
|------------------------|---------|-----------------|
| مطالعة الجرائد | 2 | 1.85 |
| مشاهدة التلفزيون | 47 | 43.52 |
| سماع الراديو | 15 | 13.89 |
| متابعة الانترنت | 43 | 39.82 |
| لا تقوم بأي واحدة منهم | 1 | 0.92 |
| المجموع | 108* | 100 |

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثات يشاهدن التلفاز بنسبة قدرت بـ43.52%، تليها النساء اللاتي يتابعن الانترنت بنسبة 39.82%، ثم المبحوثات اللاتي يستمعن لراديو بنسبة 13.89%، أما قراءة الجرائد فكانت النسبة 1.85%، وأخيرا المبحوثة التي لا يتابعن أي شيء بنسبة 0.92%.

لاحظنا أن أغلب المبحوثات يشاهدن التلفاز احد أهم وسائل الاتصال، إذ نجده في معظم البيوت، فهو يقوم ببث برامج تلفزيونية متنوعة، مما يجعل الإقبال عليه أكثر، كذلك لاحظنا متابعة الانترنت ويكون ذلك غالبا من خلال الهاتف النقال وهو أكثر الوسائل استعمالا وانتشارا، حيث أصبح وسيلة ضرورية في حياة الناس، أما الراديو فيستعملونه لسماع الأخبار والأغاني المحلية حسب تصريح إحدى المبحوثات.

* ليس مجموع العينة بل تمثل عدة إجابات المبحوثات.

نتائج الفرضية الأولى :

من خلال الجداول الإحصائية تحصلنا على النتائج التالية:

- بالنسبة للوضع الاجتماعية: أغلبية المبحوثات يعيش في أسرهن أكثر من 6 أشخاص وذلك بنسبة 8.33%، كما أن أغلبية المبحوثات لديهن أبناء بنسبة 58.71%.
- كما بينت النتائج الإحصائية في الجدول (21) أن المسؤول عن الأسرة هو الزوج بنسبة 43.75%، أما النسب الأخرى تكون فيها المعنيات هن المسؤولات أو الأب أو الابن.
- وفيما يتعلق بموضوع الدراسة فكانت أكبر نسبة لدينا هي رفض الوالدين لفكرة الدراسة بنسبة قدرت بـ 18.75%.
- أما الجدول الخاص بالجانب الصحي الذي يوضح مدى رضا المبحوثات عن الخدمات الصحية في المنطقة كانت نسبة 52.08% المعبر عنها ب رديئة.
- أما الجدول رقم (27) يبين مدى امتلاك المبحوثات للهاتف النقال وجدنا نسبة 89.58% ممن يمتلكونه.
- لدينا الجدول الذي بين مدى توفر شبكة الانترنت بالنسبة للمبحوثات وجدنا 66.66% المعبر عنها بتوفر الشبكة.
- الجدول رقم (29) يبين مدى تواصل المبحوثات مع الأهل والجيران وجدنا النسبة 100% تعبر عن التواصل.
- جدول رقم (30) يبين مدى متابعة المبحوثات لمختلف وسائل الإعلام لدينا أكبر نسبة معبر عنها هي مشاهدة التلفاز تقدر ب 43.52% تليها نسبة 39.82% تمثل الانترنت ونسبة 13.89% تمثل الراديو.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

سنحاول اختبار الفرضية الفرعية الثانية من خلال دراسة عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية للمبحوثات والتي مفادها:

(الظروف المادية الصعبة للمرأة الجزائرية الصحراوية أدت بها إلى التفكير في تبني مشروع حرفي)

1- يوضح مستوى الحالة المعيشية للمبحوثات:

جدول رقم (31): يوضح مستوى الحالة المعيشية للمبحوثات

| النسبة المئوية % | التكرارات | مستوى الحالة المعيشية |
|---------------------|-----------|--------------------------|
| 6,25 | 3 | جيدة |
| 52,08 | 25 | حسنة |
| 31,25 | 15 | متوسطة |
| 10,41 | 5 | ضعيفة |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المبحوثات الصحراويات يعشن مستوى معيشي حسن بنسبة مقدرة بـ 52,08%، ثم تلهن النساء اللاواتي صرحن بأن مستواههن المعيشي متوسط بنسبة 31,25%، ثم تأتي اللاتي مستواههن المعيشي ضعيف بنسبة 10,41%، وأخيرا وبنسبة ضئيلة المبحوثات اللاواتي صرحن بالمستوى الجيد للمعيشة.

ما نستنتجه من الجدول هو أن أغلب المبحوثات يعشن في مستوى معيشي بين الحسن والمتوسط، وهذا يرجع لعدة أسباب منها متوسط الدخل الشهري الضعيف الذي

لا يسدد مصاريف البيت، عدم توفر الخدمات اللازمة كالتنقل من أجل العلاج، ضعف دخل منتوجاتهم الزراعية.... الخ.

فمستوى المعيشة في الريف معروف بأن متوسط الدخل في الريف أقل من المدينة سواء بمقارنة أجر العامل الزراعي بأجر العامل الصناعي، أو بمقارنة رأس المال المستثمر في الريف والمدينة، إلا أن مستوى المعيشة في المدينة على وجه العموم أعلى منه في الريف، لما يتوفر في المدينة من ألوان الرفاهية والتسهيلات والخدمات العامة ووسائل المواصلات السهلة.

وهناك المستشفيات المجانية أو عيادات الأطباء الأخصائيين قرب المنازل وغير ذلك من الأشياء التي تعود بالفائدة على سكان المدينة، التي لا تتوفر عادة وتكلف تكاليف باهضة لسكان الريف إن أرادوا الحصول عليها¹.

¹ -على فؤاد أحمد، المرجع السابق، ص 53.

2- علاقة الحالة الاجتماعية بالمستوى المعيشي:

جدول رقم (32): يوضح علاقة الحالة الاجتماعية بالمستوى المعيشي.

| المجموع | ضعيفة | | متوسطة | | حسنة | | جيدة | | المستوى المعيشي الحية المدنية | |
|---------|-------|----|--------|-------|------|----|------|-------|-------------------------------|---------|
| | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 27.08 | 13 | - | - | 26.66 | 4 | 28 | 7 | 66.66 | 2 | عزباء |
| 43.75 | 21 | - | - | 33.33 | 5 | 60 | 15 | 33.33 | 1 | متزوجة |
| 16.66 | 8 | 40 | 2 | 26.66 | 4 | 8 | 2 | - | - | مطلقة |
| 12.5 | 6 | 60 | 3 | 13.33 | 2 | 4 | 1 | - | - | أرملة |
| 100 | 48 | 10 | 5 | 31 | 15 | 52 | 25 | 6 | 3 | المجموع |

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثات اللاتي مستواه المعيشي المادي حسن بنسبة 52%، تليها النساء المستجوبات اللاتي يعشن بمستوى معيشي متوسط بنسبة قدرت بـ 31%، تأتي بعدها النساء ذوات المستوى المعيشي الضعيف نجدهن يمثلن نسبة 10%، وفي الأخير المبحوثات اللاتي مستواه المعيشي جيد يمثلن 6%.

عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الحالة الاجتماعية للمبحوثات، فنسجل أعلى نسبة عند المبحوثات العازبات بنسبة 66.66%، أما بالنسبة للنساء اللاتي يعشن مستوى حسن فنسجل أعلى نسبة لهن عند النساء المتزوجات بنسبة 60%، بينما نجد المبحوثات اللواتي صرحن بالمستوى المعيشي متوسط فسجلت أكبر نسبة عند النساء المطلقات بنسبة 26.66%، أما المبحوثات اللواتي يعشن مستوى معيشي ضعيف فنجد أكبر نسبة لهن عند المبحوثات الأرمال بنسبة 60%.

فالحالة الاجتماعية لها تأثير وعلاقة مع المستوى المعيشي حيث أن النساء العازبات اللاتي يمثلن أكبر نسبة في وضع جيد وهذا راجع لكونهن يعشن تحت وصاية الأب أو العائل للأسرة أو العائلة أي ليست لديهن مسؤوليات أكبر، أما بالنسبة للنساء المطلقات والمتزوجات والأرامل فمعظمهن لديهن مسؤوليات فالزوجة تشارك زوجها في مصروف البيت والمطلقة والأرملة تكون لها مسؤوليات ومصاريف أكثر، خاصة في الوقت الحالي الذي تكثر فيه المتطلبات من ضروريات وكماليات، والمرأة المطلقة أو الأرملة خاصة التي لديها أبناء، ويكون مستوى الدخل لديها ضعيف أو محدود فذلك يؤثر على حياتها المعيشة بالتأكيد.

3- الدخل الشهري لأسر المبحوثات:

جدول رقم(33):يبين الدخل الشهري لأسر المبحوثات.

| النسبة المئوية% | التكرار | المدخول الشهري للأسرة |
|-----------------|---------|-----------------------|
| 14.58 | 7 | أقل من 20.000دج |
| 33.33 | 16 | 21.000-30.000دج |
| 43.75 | 21 | 31.000-40.000دج |
| 8.33 | 4 | 41.000دج-فما فوق |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول نلاحظ أكبر نسبة قدرت بـ43.75%تمثل متوسط دخل أسر المبحوثات التي يتراوح مدخولها الشهري ما بين 31.000-40.000دج، تليها الأسر التي يتراوح دخلها ما بين 21.000-30.000دج بنسبة قدرت بـ33.33%، أما اللواتي صرحن بأن الدخل الشهري للأسرة أقل من 20.000دج فكانت النسبة

14.58%، وأخيرا المبحوثات اللواتي دخل أسرهن الشهري أكثر من 41.0000 دج فما فوق بنسبة 8.33%.

من خلال النتائج التالية يمكننا القول بأن أغلبية المبحوثات الدخل الشهري لأسرهن غير كافي لسد حاجيات البيت والمصاريف العديدة، مقارنة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

4- مدى تغطية الدخل للمصاريف الشهرية لأسر المبحوثات:

جدول رقم (34): يبين مدى تغطية الدخل للمصاريف الشهرية لأسر المبحوثات.

| النسبة المئوية% | التكرار | تغطية مصاريف الشهر |
|-----------------|---------|--------------------|
| 6.25 | 3 | يغطي مصاريف الشهر |
| 10.41 | 5 | أحيانا |
| 83.33 | 40 | لا يغطي |
| 100 | 48 | المجموع |

من نتائج الجدول أعلاه نجد أغلبية المبحوثات صرحن بأن الدخل الشهري للأسرة لا يكفي أو لا يغطي مصاريف الشهر وذلك بنسبة قدرت بـ 83.33%، أما اللواتي صرحن أحيانا فكانت نسبتهم 10.41%، وأخير النسبة 6.25% بالنسبة للواتي صرحن بأن الدخل كافي ويغطي مصاريف الشهر.

5- مدى امتلاك المبحوثات الأراضي الزراعية:

جدول رقم(35):يبين مدى امتلاك المبحوثات الأراضي الزراعية .

| النسبة المئوية% | التكرار | امتلاك أراضي زراعية |
|-----------------|---------|---------------------|
| 87.5 | 42 | نعم |
| 12.5 | 6 | لا |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أكبر نسبة قدرت بـ87.5%تمثل الأسر التي تمتلك أراضي زراعية، مقابل النسبة 12.5% بالنسبة للأسر التي لا تمتلك الأراضي الزراعية.

فمن خصائص الأسر الريفية أن أفرادها يعتمدون على عائلاتهم في حمايتهم فغلبة العمل الزراعي هو مهنة الريفيين بالاهتمام بالبساتين وتربية الحيوانات بغرض الاستهلاك الإنساني أي استعمالها في الطعام وفي تصنيع الملابس والأغراض الأخرى¹.

¹ - سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص 42.

6- مدى قيام أسر المبحوثات ببيع المنتج الزراعي:

جدول رقم(36): يبين مدى قيام أسر المبحوثات ببيع المنتج الزراعي.

| الاستفادة من بيع المنتج | التكرار | النسبة المئوية % |
|-------------------------|---------|---------------------|
| نعم | 5 | 11.90 |
| أحيانا | 7 | 16.66 |
| لا | 30 | 71.42 |
| المجموع | 42 | 100 |

من خلال الجدول التالي نلاحظ أكبر نسبة قدرت بـ71.42% تمثل المبحوثات اللواتي صرحن بعدم بيعهن للمنتج، في حين نجد اللواتي صرحن ببيعهن للمنتج أحيانا بنسبة 16.66%، وفي الأخير نجد نسبة 11.90% تمثل أسر المبحوثات الذين يبيعون من المنتج كل عام حسب تصريح المبحوثات أثناء الحوار من تمور أو قمح وغير ذلك، أي هناك دخل إضافي تحصل عليه الأسر من بيع المنتج الزراعي.

7- مصدر علم المبحوثات بالقروض:

جدول رقم (37): يبين مصدر علم المبحوثات بالقروض.

| النسبة المئوية% | التكرار | مصدر معرفة وجود |
|--------------------|---------|------------------|
| 66.66 | 32 | أحد أفراد الأسرة |
| 6.25 | 3 | وسائل الإعلام |
| 27.08 | 13 | الجيران أو الأهل |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة قدرت بـ 66.66% تمثل مصدر معرفة المبحوثات بوجود القرض هو من طرف أحد أفراد العائلة، تليها اللواتي علمن به من طرف الجيران أو الأهل بنسبة 27.08%، أخيراً النسبة 6.25% تمثل اللواتي علمن بالقرض من وسائل الإعلام.

معرفة المبحوثات بموضوع القرض من طرف أفراد الأسرة هو دليل على وجود علاقات وتواصل وحوارات، بين الأهل أو أفراد الأسرة وكذلك الجيران فيما يحدث من مستجدات ومواضيع جديدة في المجتمع، كما أن لوسائل الإعلام من تلفاز أو راديو أو عن طريق شبكة الانترنت دوراً في تبليغ ومعرفة موضوع القرض أو البرامج التنموية للمبحوثات.

8- أسباب تبني المبحوثات لمشروع حرفي:

جدول رقم(38):يبين تبني المبحوثات لمشروع حرفي.

| السبب | التكرار | النسبة المئوية% |
|---------------------------|---------|-----------------|
| مساعدة الأسرة في المصاريف | 36 | 63.16 |
| استغلال وقت الفراغ | 12 | 21.05 |
| سبب ذاتي | 9 | 15.79 |
| المجموع | *57 | 100 |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أكبر نسبة قدرت بـ63.16% تمثل المبحوثات اللواتي صرحن بأن السبب في إقامة مشاريعهن هو مساعدة الأسرة في مصاريف البيت، في حين نجد المبحوثات اللاتي أجبن في أن السبب في ذلك هو استغلال وقت الفراغ بنسبة تمثلت 21.05%، أما السبب الذاتي فكانت نسبته 15.79%.

نلاحظ أن الوضع المادي هو السبب الرئيسي الذي جعل المبحوثات يفكرن في تبني مشاريعهن الخاصة، من أجل مساعدة أسرهن في المصاريف، فظروف الحياة تضطر المرأة في مشاركتها والمساهمة في ميزانية المنزل.

* ليست مجموع أفراد العينة بل تمثل عدة إجابات المبحوثات.

نتائج الفرضية الثانية:

- في الجدول (31) يوضح المستوى المعيشي للمبحوثات وجدنا أكبر نسبة هي 52.08%، المعبر عنها بحسنة.
- لدينا الجدول (33) يوضح الدخل الشهري لأسر المبحوثات سجلت أكبر نسبة هي 43.75%، التي يتراوح دخلها بين 31.0000دج-40.0000دج.
- أيضا الجدول رقم(34) تؤكد الشواهد الإحصائية على عدم قدرة وكفاية تغطية مصاريف الشهر.
- الجدول (35) يبين مدى امتلاك المبحوثات الأراضي الزراعية لدينا نسبة 87.5% تمثل الأسر التي تمتلك الأراضي الزراعية.
- لدينا أيضا الجدول رقم (36) يبين مدى قيام أسر المبحوثات من الاستفادة من المنتج الزراعي وكانت أبرد نسبة 71.42% تمثل عدم بيعهن لأي منتج.
- أما الجدول رقم (37) يبين مصدر علم المبحوثات بالقروض لدينا أكبر نسبة 66.66% المعبر عنها بأحد أفراد الأسرة هو مصدر معرفتهن، تليها نسبة 27.08% مصدرها من الجيران.
- وأخيرا الجدول (38) يبين السبب أو الدافع الرئيسي الذي جعل المبحوثات تتبنى مشاريع تنموية وجدنا أكبر نسبة 63.16% المعبر عنها بمساعدة الأسرة في المصاريف.

إن هذه النسب التي توصلنا إليها تبين لنا مجموع الأسباب التي أدت بالمرأة الصحراوية إلى تبني المشروع، والسبب الرئيسي هو العوز المادي بالإضافة إلى دور

التواصل مع الآخرين من جيران وأهل وكذا وسائل الاتصال والإعلام ودورها بإعلام وجود قروض لتسهيل عملية انطلاق المشاريع التنموية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

سنحاول اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها:

(أدى تبني المرأة لمشروع حرفي إلى مشاركتها في دخل الأسرة و إقامة علاقات جديدة خارج الأسرة)

1-مدى نجاح المشروع

جدول رقم (39):يوضح مدى نجاح المشروع.

| النسبة المئوية% | التكرار | مدى نجاح المشروع |
|--------------------|---------|------------------|
| 38 | 18 | نعم نجح |
| 56 | 27 | نجح بعض الشيء |
| 6 | 3 | لم ينجح |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن أعلى نسبة عند المبحوثات اللواتي صرحن بأن نجاحهن في المشروع بعض الشيء بنسبة قدرت بـ 56%، تأتي بعدها اللاتي نجحن في المشروع بنسبة قدرت بـ 38%، وأخيراً المبحوثات اللاتي صرحن بعدم نجاحهن في المشروع فكانت النسبة 6%.

2-مدى مساهمة المشروع في تحسين الأوضاع المعيشية للمبحوثات:

جدول رقم(40):يبين مدى مساهمة المشروع في تحسين الأوضاع المعيشية للمبحوثات.

| مدى تحسن الأوضاع المعيشية | التكرار | النسبة المئوية% |
|---------------------------|---------|--------------------|
| نعم تحسنت | 23 | 47,9 |
| تحسنت بعض الشيء | 23 | 47,9 |
| لم تتحسن | 2 | 4,2 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال نتائج الجدول نسجل أعلى نسبة مماثلة للمبحوثات اللواتي صرحن بأن وضعيتهن الاقتصادية تحسنت بنسبة قدرت بـ47.9% اللواتي ظروفهن الاقتصادية بعض الشيء قدرت بـ47,9% أما اللواتي لم تتحسن ظروفهن الاقتصادية يمثلن نسبة4.2%.

من خلال النتائج نتوصل إلى أن المرأة غيرت من مستوى معيشتها المادية إلى الأفضل والأحسن مما يجعلها تحقق العديد من الرغبات والطموحات لديها،وهو دور ايجابي بالنسبة للأسرة والمجتمع.

فأي نشاط حرفي تقوم به المرأة في بيتها أو خارج منزلها يضيف عليها تغيير في حياتها وتحسن في ظروفها المادية ولو بالقليل، فهي بذلك تساعد أهل بيتها في توفير بعض الأشياء التي يتمنونها .

3-علاقة نجاح المشروع بتحسين الوضع المعيشي للمبحوثات:

جدول رقم (41):يبين علاقة نجاح المشروع بتحسين الأوضاع المعيشية للمبحوثات.

| المجموع | | بعض الشئ | | لا | | أحسن | | مدى الوضع المعيشي | مدى نجاح المشروع |
|---------|----|----------|----|------|---|-------|----|-------------------------|---------------------|
| % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | | |
| 37,5 | 18 | 13,04 | 3 | 50 | 1 | 65,21 | 15 | نعم نجح | |
| 56,25 | 27 | 78,26 | 18 | 50 | 1 | 34,78 | 8 | نجح بعض الشيء | |
| 6,25 | 3 | 8,69 | 2 | 50 | 1 | 34.78 | 8 | لم ينجح | |
| 100 | 48 | 47.91 | 23 | 4.16 | 2 | 47.91 | 23 | المجموع | |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثات اللواتي صرحن بأن حالتهم الاقتصادية تحسنت أفضل من قبل و كذلك اللواتي صرحن بتحسين الظروف بعض الشئ بنفس النسبة التي قدرت ب 47.91%،مقابل النساء اللواتي أجبن بعدم تحسين ظروفهن الاقتصادية بنسبة 4.16%.

عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في مدى نجاح المشروع سجلنا أكبر نسبة للمبحوثات اللواتي صرحن بنجاح مشاريعهن بعض الشئ وتحسين ظروفهن الاقتصادية بعض الشئ بنسبة قدرت ب 78.26%، مقابل أصغر نسبة للمبحوثات اللواتي لم ينجحن في المشروع وظروفهن الاقتصادية تحسنت بعض الشئ بنسبة 8.69%.

فتحسين المستوى المعيشي الاقتصادي بالنسبة للأسرة مرتبط بنجاح المشروع، ومدى المدخول الذي تحصل عليه المرأة، من خلال ما تنتجه من سلع، لشراء ما يلزم لأفراد العائلة والمنزل، فمشاركة المرأة في ميزانية البيت وإعانة الرجل في مواجهة المشاكل والاحتياجات الضرورية للعائلة، ينفذ الأسرة من الفقر والعوز المالي.

4-مدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت بعد المشروع:

جدول رقم(42):يوضح مدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت بعد المشروع.

| مدى المساهمة في مصروف البيت | ت | % |
|-----------------------------|----|-------|
| نعم أساهم دائما وكثيرا | 21 | 43.75 |
| أساهم أحيانا فقط | 25 | 52.08 |
| لا أساهم | 2 | 4.16 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن أعلى نسبة عند المبحوثات اللواتي يساهمن في نفقات البيت أحيانا فقط بنسبة 52.08%، ثم تليها النساء اللواتي يساهمن كثيرا في نفقات البيت وبصفة دائمة بنسبة مقدرة ب 43.75%، وأخيرا المبحوثات اللواتي لا يساهمن في ذلك بنسبة 4.16%.

الغالبية من المبحوثات يساهمن في دخل الأسرة، إما بشكل دائم أو أحيانا وذلك بنسبة 95.83%، فالمرأة الصحراوية في فقارة الزوى أصبحت تشارك الرجل في ميزانية الأسرة، وهو كذلك دور ايجابي تضيفه المرأة إلى الأدوار الطبيعية لها من إنجاب وتربية وترتيب وتنظيف المنزل.

5- يوضح علاقة الحالة الاجتماعية بمدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت:
جدول رقم(43): يبين علاقة الحالة الاجتماعية بمدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت.

| المجموع | | لا أساهم | | أحيانا أساهم | | نعم أساهم بصفة أكثر | | المساهمة في نفقات البيت الحالة الاجتماعية |
|---------|----|----------|---|--------------|----|---------------------|----|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 27.08 | 13 | 50 | 1 | 28 | 7 | 23.08 | 5 | عزباء |
| 43.75 | 21 | 50 | 1 | 60 | 15 | 23.08 | 5 | متزوجة |
| 16.66 | 8 | - | - | 8 | 2 | 28.57 | 6 | مطلقة |
| 12.5 | 6 | - | - | 4 | 1 | 28.08 | 5 | أرملة |
| 100 | 48 | 4.16 | 2 | 52.08 | 25 | 43.75 | 21 | المجموع |

نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتجه أكثر عند المبحوثات اللواتي يساهمن في نفقات البيت أحيانا بنسبة قدرت ب 52.08%، تليها النساء المستجوبات اللواتي يساهمن في مصروف البيت بصفة أكثر بنسبة 43.75%، وأخيرا اللواتي لم يساهمن في مصروف البيت بنسبة ضئيلة قدرت ب 4.16%.

عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الحالة الاجتماعية للمبحوثات سجلنا أكبر نسبة قدرت ب 60% بالنسبة للمبحوثات المتزوجات اللاتي يساهمن أحيانا في مصروف البيت، مقابل أصغر نسبة للمبحوثات الأراامل اللاتي يساهمن أيضا بعض الأحيان ب 4%.

من نتائج الجدول يتبين لنا دور المرأة المبحوثة في مشاركتها في مصاريف البيت، وهذا طبعاً يعود إلى نسبة المسؤولية إلى كل امرأة، أو حالة، فالعازبات مثلاً نجد

أغلبهن تحت وصاية أو مسؤولية الأب أو الأخ أي رب العائلة، هو الذي يقوم بتوفير ما يلزم للبيت، كذلك بالنسبة للنساء المتزوجات نجد البعض منهن من يشاركن في مصروف البيت وذلك في بعض الحالات عند عدم توفر المال عند الرجل، ففي هاته الحالة المرأة تساهم في جلب أو شراء ما ينقص وهذا ما صرحت به إحدى المبحوثات المتزوجات بقولها: (نشري أش يخص كي الرجل ما يكون عندو) أي: تشتري ما يلزم عندما يكون الرجل ليس له نقود، أما بالنسبة للنساء المستفيدات المطلقات والأرامل فنجدهن يساهمن في مصروف البيت بصفة دائمة وذلك لثقل المسؤولية التامة، على أفراد أسرهن في توفير ما يلزم من حاجيات كالغذاء واللباس وغير ذلك، فتنوزع الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة على حسب مكانة الشخص في العائلة أو الأسرة.

6-مدى زيادة المتطلبات الشخصية للمبحوثات بعد المشروع:

جدول رقم (44): يبين مدى زيادة المتطلبات الشخصية للمبحوثات بعد المشروع.

| مدى زيادة الشخصية | المتطلبات | ت | النسبة % |
|-------------------|-----------|----|----------|
| نعم | | 34 | 70.8 |
| لا | | 14 | 29.2 |
| المجموع | | 48 | 100 |

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن معظم المبحوثات زادت متطلباتهن بنسبة قدرت ب 70.8%، مقابل نسبة المبحوثات اللواتي لم يرغبن في ذلك بعد المشروع بنسبة 29.2%.

بعد القيام بالمشروع وحصول المرأة على دخل، يجعلها تزيد من متطلباتها الشخصية، ويزيد من طموحها للحصول على ما كانت تتمناه من قبل، كما صرحت إحدى المبحوثات بذلك بقولها: (قبل ما ندير هاد لخياطة ما كنت نخم ولا نطمع باش

ندير خوصة ولا سلسلة بصر بعد ما وليت نخيط ونبيع وليت نبغي نجدد وندير واش باغية من الذهب). أي: (قبل هذه الخياطة لم أكن أفكر أو أطمع بأن أشتري خاتم أو سلسال لكن بعدما أصبحت أخيط وأبيع أصبحت أريد التجديد وشراء ما أرغب فيه من الحلّي).

7- الأشياء التي أضافتها المبحوثات بعد المشروع:

جدول رقم (45): يوضح الأشياء التي أضافتها المبحوثات بعد المشروع.

| الأشياء المضافة | ك | % |
|--------------------|----|-------|
| أجهزة كهرو منزلية | 27 | 56.25 |
| أثاث منزلية وأفرشه | 8 | 16.66 |
| أواني منزلية | 5 | 10.41 |
| لم تضيف | 8 | 16.66 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن معظم المبحوثات أضفن الأجهزة الكهرومنزلية بنسبة قدرت ب 56.25%، ثم تليها اللاتي أضفن أفرشة وأثاث منزلي بنسبة 16.66%، وهي نفس النسبة للمبحوثات اللواتي صرحن بأنهن لم يضيفن شيء، ثم المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن أضفن ما يخص الأواني بنسبة 10.41%.

فأغلبية المبحوثات أضفن أشياء كانت تنقصهم في بيوتهن، أما النساء المبحوثات اللواتي لم يضيفن شيء فكانت مصارفين تقتصر في الغذاء، كما صرحت إحدى المبحوثات بقولها: «أللي ندخل من دراهم يمشوا ألا في لوكيل» أي: أن كل ما تتحصل عليه من نقود فهي تصرفه في المأكل والمشرب.

8-مدى امتلاك وزيادة المبحوثات للقرار في الأسرة بعد المشروع:

جدول رقم (46): يبين مدى امتلاك وزيادة المبحوثات للقرار في الأسرة بعد المشروع.

| المجموع | | مدى زيادة القرارات بعد المشروع |
|----------|----|--------------------------------|
| النسبة % | ت | |
| 77.1 | 37 | نعم |
| 22.9 | 11 | لا |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المبحوثات أجبن أنهم أصبحن يتخذن قراراتهن عن السابق أي بعد المشروع بنسبة قدرت ب77.1%، مقابل المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن لم يتغير شيء في زيادة قراراتهن مع العائلة أو الأسرة وذلك بنسبة 22.9%.

ف نجد أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات في فقارة الزوى اجبن بزيادة قراراتهن عن السابق، فيما يخص الأمور التي تتحاور فيها العائلة، أو لمشاركتها الفعالة في بعض المجالات المختلفة كمشاركتها في القرارات الخاصة بتحديد مصاريف الدخل وتوزيع الميزانية وعلى بنود الإنفاق والادخار، وزواج الأبناء وغيرها من القرارات، بعد إثبات مكانتها من خلال ما تقوم به لمساعدة الأسرة.

9-مدى تغير علاقة المبحوثات بأسرهن بعد المشروع:

جدول رقم (47):يوضح مدى تغير علاقة المبحوثات بأسرهن بعد المشروع.

| النسبة % | ت | مدى تغير العلاقة مع أفراد الأسرة بعد المشروع |
|----------|----|--|
| 75 | 36 | تغيرت |
| 25 | 12 | كما كانت |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن أغلب المبحوثات صرحن بأن علاقتهن بأفراد أسرهن أو العائلة قد تغيرت بعد المشروع بنسبة قدرت ب 75%، مقابل المبحوثات اللواتي صرحن أن علاقتهن مع أفراد أسرهن كما كانت بنسبة 25%.

من خلال هذه النتائج نجد أن المرأة الصحراوية غيرت من موقعها ومكانتها داخل الأسرة ومع أفراد العائلة، من مشاركتها في الدخل أو ميزانية البيت، مما تنتجه من عملها الإضافي المتمثل في المشروع.

فمكانة المرأة في البيئة الصحراوية وفي المجتمع الريفي محدودة وفق معايير يحددها عادات وقيم المجتمع في المنطقة، لكن مشاركة المرأة ماديا غير من حركتها العادية وأصبح لديها تفكير آخر وتطلعات أكبر غيرت من حياتها وعلاقتها داخل أسرتها وكذلك المجتمع الذي تعيش فيه، وذلك من خلال مشاركتها في عدة قرارات لم تكن من قبل تشارك فيها.

10- مدى تغير علاقة المبحوثات بالأهل والجيران:

جدول رقم (48): يوضح مدى تغير علاقة المبحوثات بالأهل والجيران

| النسبة المئوية % | التكرار | مدى تغير العلاقة مع الأهل والجيران |
|------------------|---------|------------------------------------|
| 48 | 23 | على حالها |
| 52 | 25 | تغيرت |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلب المبحوثات قد تغيرت علاقتهن بالأهل والجيران بعد المشروع بنسبة مقدرة ب 52%، مقابل المستجوبات اللواتي علاقتهن بقيت على حالها بنسبة 48%.

طراً تغير على مستوى علاقة المبحوثات مع الأهل والجيران، أين تعيش المرأة الصحراوية فبوجود حرفة تصنع من خلالها مصالح تنتج عنها مكانة اجتماعية مرموقة في محيطها، وقد صرحت إحدى المبحوثات بذلك بقولها: (جيراني مابقاو يعاملوني كيف قبل، إخير ضرورك، على خاطر نخيط ليهم). أي: (جيراني لم يبقوا يعاملوني كما كانوا من قبل).

فالمصلحة والنشاط الذي تقوم به المرأة زاد من مركزها وهيتها في الوسط الريفي في فقارة الزوى.

11- علاقة مدى نجاح المشروع بتغير العلاقة مع الأهل:

جدول رقم (49): يبين علاقة مدى نجاح المشروع بتغير العلاقة مع الأهل

| المجموع | | كما كانت | | تغيرت | | تغير العلاقة مع الأهل هل المشروع ناجح |
|---------|----|----------|----|-------|----|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | |
| 37,5 | 18 | 58,33 | 7 | 30,55 | 11 | نعم ناجح |
| 56,25 | 27 | 25 | 3 | 66,66 | 24 | بعض الشيء |
| 6,25 | 3 | 16,66 | 2 | 2,77 | 1 | لم ينجح |
| 100 | 48 | 25 | 12 | 75 | 36 | المجموع |

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثات اللواتي صرحن بأن علاقتهن بأفراد أسرهن تغيرت بأكثر نسبة قدرت ب 75%، مقابل المبحوثات اللواتي لم تتغير بنسبة 25%.

عند إدخالنا المتغير المستقل المتمثل في مدى نجاح المشروع، وجدنا أعلى نسبة عند المبحوثات اللواتي أجبنا بنجاح المشروع بعض الشيء، وصرحن بأن علاقتهن بأفراد أسرهن أو العائلة قد تغيرت بعد المشروع بنسبة 66.66%، وأصغر نسبة عند المبحوثات اللواتي لم ينجحن في المشروع بنسبة 2.77%.

فتغير مستوى العلاقة بين المرأة الصحراوية وأفراد العائلة، أو الأسرة مرتبط بمدى نجاح المشروع، فزيادة دخل المرأة الصحراوية في فقارة الزوى يكسبها مكانة اجتماعية توطد وتحسن من علاقتها الاجتماعية في الوسط الذي تعيش فيه، من خلال الوضع الجديد الذي طرأ على البناء الجديد للأسرة والمجتمع.

هذا ما نسميه التغيير الاجتماعي الذي يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتاج لتغيير ما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الحياة¹.

12- مدى مشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد المشروع:

جدول رقم (50): يوضح مدى مشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد المشروع .

| النسبة % | التكرار | مدى المشاركة |
|----------|---------|--------------|
| 29.2 | 14 | نعم |
| 70.8 | 34 | لا |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أغلب المبحوثات صرحن بعدم انتمائهن لأي جمعية وذلك بنسبة مقدرة ب 70.8%، مقابل المبحوثات اللواتي ينتمين إلى جمعيات في المنطقة بنسبة 29.2%.

يمكننا أن نستنتج من خلال الأغلبية الساحقة للنساء اللواتي ليس لديهن علاقة أو مشاركة في الجمعيات الثقافية يعود السبب في ذلك أساساً إلى البنية الاجتماعية للوسط الريفي الذي تعيش فيه، حيث ينزعج من تحركات المرأة، والفهم السيئ لفكرة الانضمام إلى أي جمعية، فالفتاة منذ الصغر تعلم بمحدوديتها في التحرك أو التعبير عن أفكارها و مشاعرها، مع ذلك لاحظنا من خلال الجدول أن هناك نسبة معتبرة من النساء اللواتي أصبحن يشاركن في الجمعيات رغم هذه الظروف، فالسلعة التي تنتجها المرأة من مشروعها تقوم ببيعها في أحد الجمعيات التي تشارك في المعارض التي تقام في مركز التكوين، أو الثقافي في عين صالح، وهذا ما صرحت به إحدى المبحوثات

¹ - محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية، المفاهيم والقضايا، دار ومكتبة الإسراء، كلية الآداب، بدون بلد، 2009، ص 14.

بأنها تشارك في جمعية تقوم بجمع السلع مما ينتجه الحرفيون من خياطة ونسيج، وأواني الفخار وحتى الحلويات، وعرضها في بعض المناسبات التي تقام دار الثقافة أو مراكز التكوين.

13- علاقة مدى نجاح المشروع بمشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد

المشروع:

جدول رقم (51): يبين علاقة مدى نجاح المشروع بمشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد المشروع.

| المجموع | | لا | | نعم | | المشاركة في الجمعيات مدى نجاح المشروع |
|---------|----|-------|----|-------|----|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | |
| 6.25 | 3 | 8.82 | 3 | - | - | بعض الشيء |
| 37.5 | 18 | 38.23 | 13 | 35.71 | 5 | نعم |
| 56.25 | 27 | 52.94 | 18 | 64.28 | 9 | لا |
| 100 | 48 | 70.83 | 34 | 29.16 | 14 | المجموع |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول عند النساء المبحوثات اللواتي لم يشاركن في أي جمعية بعد المشروع بنسبة مقدرة ب 70.83%، مقابل المبحوثات اللواتي شاركن بنسبة 29.16%.

عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في نجاح المشروع يتبين لنا أن أكبر نسبة للمبحوثات اللواتي صرحن بأنهن نجحن في المشروع بعض الشيء وشاركن في الجمعيات بعد المشروع بنسبة قدرت ب 64.28%، بينما نجد أقل نسبة للمبحوثات اللواتي لم ينجحن في المشروع ولم يشاركن في أي جمعية بنسبة 8.82%.

فنجاح المشروع بالنسبة للمرأة الصحراوية يتيح لها الفرصة في المشاركة في الجمعيات، لبيع السلع التي تقوم بإنتاجها، أو التطوع والمشاركة في الجمعيات الخيرية، كما صرحت إحدى المبحوثات بذلك بقولها: (الحمد لله ملي وليت نصنع القاطو ونبيعو وليت نسامهم في جمعية خيرية نتاع لیتام) أي: (الحمد لله أصبحت أصنع الحلوى و أبيع، أصبحت أساهم في جمعية خيرية للأیتام).

نلاحظ حدوث تغير في حياة المبحوثات بعد تبنيهن المشاريع والنجاح فيه، حيث أصبحن يشاركن ويساهمن في الجمعيات مما يساعدهن في التفتح على العالم الخارجي والخروج من الانغلاق التقليدي للبلدة ويكسبن معارف وأفكار جديدة .

وعدم مشاركة بعض المبحوثات في الجمعيات يرجع لعدم نجاح المشروع وكذلك لعدم موافقة الأهل في ذلك.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

من خلال الجداول الإحصائية المتعلقة بالفرضية الثالثة تحصلنا على النتائج التالية:

- لدينا الجدول رقم (39) يوضح مدى نجاح المشروع سجلت أكبر قدرت ب %56 المعبر عنها بنجاح المشروع بعض الشيء، تليها نسبة 38% المعبر عنها بنجاح المشروع و6% تمثل عدم نجاحه.
- الجدول رقم (40) يبين مدى مساهمة المشروع في تحسين الأوضاع المعيشية للمبحوثات فوجدنا نسبة 47.9% المعبر عنها بتحسن المستوى المعيشي.
- أما الجدول رقم (41) يبين علاقة نجاح المشروع بتحسين الأوضاع المعيشية للمبحوثات فسجلت أكبر نسبة للواتي صرحن بنجاح مشاريعهن بعض الشيء وتحسين ظروفهن الاقتصادية بنسبة قدرت ب 78.26%.
- الجدول رقم (42) يوضح مدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت بعد المشروع وسجلت النسب التالية 52.08% بالنسبة للواتي يساهمن أحيانا فقط، ونسبة 43.75% بالنسبة للاتي يساهن بشكل دائم.
- الجدول رقم (43) يبين علاقة الحالة الاجتماعية بمدى مساهمة المبحوثات في نفقات البيت فسجلت أكبر نسبة هي 60% بالنسبة للمبحوثات المتزوجات اللاتي يساهمن أحيانا في مصاريف البيت.
- لدينا الجدول رقم (44) يبين مدى زيادة المتطلبات الشخصية للمبحوثات بعد المشروع، كانت النتائج كالتالي "نعم" بنسبة 70.08% اللاتي زادت و29.02% بالنسبة اللاتي لم تزد متطلباتهن.

- الجدول رقم (45) يوضح الأشياء التي أضفها المبحوثات بعد المشروع، فوجدنا نسبة 56.25% تمثل الأجهزة الكهرومنزلية، بالإضافة إلى الأثاث والأواني وغير ذلك في نسب متفاوتة.
- الجدول رقم (46) يبين مدى امتلاك وزيادة المبحوثات للقرار في الأسرة بعد المشروع فكانت النسبة تقدر ب 77.1% المعبر عنها "نعم" أي زيادة فرص القرارات.
- الجدول رقم (47) يوضح مدى تغير علاقة المبحوثات بأسرهن بعد المشروع فكانت النتيجة 75% معبر عنها بأنها "تغيرت" و 25% معبر عنها " كما كانت" من قبل.
- الجدول رقم (48) يوضح مدى تغير علاقة المبحوثات بالأهل والجيران حيث سجلت النسبة 52% المعبر عنها بأنها تغيرت.
- الجدول رقم (49) يبين علاقة مدى نجاح المشروع بتغير العلاقة مع الأهل سجلت أعلى نسبة عند المبحوثات اللواتي أجبن بنجاح المشروع ببعض الشيء وصرحن بأن علاقتهن بأفراد أسرهن قد تغيرت بنسبة 66.6%.
- الجدول رقم (50) يوضح مدى مشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد المشروع فكانت أكبر نسبة قدرت ب 70.08% المعبر عنها ب "لا" أي عدم مشاركتهن في أي جمعية.
- الجدول رقم (51) يبين علاقة مدى نجاح المشروع بمشاركة المبحوثات في الجمعيات بعد المشروع بنسبة قدرت ب 64.28% ونسبة 8.82% تمثل اللواتي لم ينجحن في المشروع ولم يشاركن في أي جمعية.

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة

سنحاول اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي مفادها:

(العادات الاجتماعية تحد من تحركات المرأة الريفية وسير مشروعها)

1-مدى تجاوب الأهل لفكرة إنشاء المشروع:

جدول رقم(52):يبين مدى تجاوب الأهل لفكرة إنشاء المشروع .

| النسبة % | التكرار | مدى تجاوب الأهل |
|----------|---------|-----------------|
| 81 | 39 | تجاوب |
| 19 | 9 | رفض |
| 100 | 48 | المجموع |

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أغلب المبحوثات تلقين تجاوب لفكرة المشروع بالنسبة لأفراد أسرهن وذلك بنسبة 81%، بينما نجد المبحوثات اللواتي تلقين الرفض بنسبة قدرت ب 19%.

نسبة الرفض يمكن أن تمثل أحد الأفراد من الأسرة كالأب أو الزوج أو الأخ أو الخال أو العم إلى غير ذلك، وهو ما يؤثر على تشويش فكر المرأة، فتجدها ترغب في تحقيق أحلامها وأهدافها والمحافظة على مكانتها وعلاقتها مع أسرتها، والمجتمع الريفي معروف بتشدده، خاصة كبار السن متشددين في أحكامهم رافضين لأي تجديد، خوفاً من التخلي عن عادات وقيم مجتمعهم، لذلك المرأة الريفية أكثر تعرضاً لفكرة الرفض لأي مشروع جديد على المجتمع، وهي بداية التغيير لدى المرأة الذي أشار إليه "فؤاد بن غضبان"، بأنه مرحلة التحدي فيها يحصل "التشويش" وينظر لعملية التغيير بأي مظهر من مظاهر الحياة بأنها عملية تحد للقيم والعادات المتبعة فتقابل بالرضا أو

الرفض، وقد تكون عملية تشويش على صفة يراد تغييرها كلما كان التغيير في صفة من الصفات الثقافية المتصلة كلما كانت المعارضة أشد وأقوى¹.

أيضا ما أشار إليه "معن خليل العمر" بما يسمى بالصراع الاجتماعي الذي يمثل أحد أشكال عدم الاتفاق بين الأفراد الذي يمثل اختلاف وجهات نظرهم، بعدما كانوا متفقين أو منسجمين، إنما مع تباين أو اختلاف مصالحهم أو غاياتهم أو دوافعهم، فعلى سبيل المثال الخلافات التي تنشأ بين الزوج وزوجته حول ميزانية الأسرة أو حول تنشئة الأبناء، أو علاقاتهم مع أصدقائهم أو أقاربهم، مما يفتح باب النزاع عندهما فيؤدي بالتالي إلى تغيير في مواقف أحدهما أو قناعة أحدهما أو قرار كليهما، وهذا أيضا يعد تغييرا اجتماعيا يقع بين فردين لكنه لا يؤدي إلى إحداث تغيير اجتماعي واسع النطاق داخل النسيج الاجتماعي².

¹ -فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص 227.

² - معن خليل العمر، المرجع السابق، ص 115.

2- علاقة الحالة الاجتماعية بتجاوب أو رفض الأهل للمشروع:
جدول رقم (53): يوضح علاقة الحالة الاجتماعية بتجاوب أو رفض الأهل للمشروع.

| مدى تجاوب أو الرفض | هناك تجاوب | | هناك رفض | | المجموع | |
|--------------------------|------------|-------|----------|-------|---------|-------|
| | ت | % | ت | % | ت | % |
| عزباء | 9 | 23.07 | 4 | 44.44 | 13 | 27.08 |
| متزوجة | 19 | 48.71 | 2 | 22.22 | 21 | 43.75 |
| مطلقة | 5 | 12.82 | 3 | 33.33 | 8 | 16.66 |
| أرملة | 6 | 15.38 | - | - | 6 | 12.5 |
| المجموع | 39 | 81.25 | 9 | 18.75 | 48 | 100 |

نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتجه أكثر للمبحوثات اللواتي لقين تجاوب للمشروع بنسبة قدرت ب 81.25%، مقابل المبحوثات اللواتي لقين الرفض بنسبة 18.75%، وعند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الحالة المدنية ف سجلت أعلى نسبة للمتزوجات اللواتي لقين تجاوب من طرف أفراد عائلتهن بنسبة 48.71%، مقابل أصغر نسبة عند المطلقات بنسبة 12.82%.

بالنسبة لمتغير الرفض هنا النسب متقاربة بين القبول وعدمه وهذا يعود إلى نوعية التركيبة الأسرية لكل حالة، فالمجتمع الريفي تتحكم فيه عدة عوامل كالأسرة الممتدة مثلاً نجدتها أكثر تمسكاً بالعادات والقيم الاجتماعية الموروثة، على عكس الأسر النووية التي تميل إلى الاستقلالية والفردية وتتطلع إلى ثقافات جديدة، تغير من سلوكها بالتدريج، فقبول فكرة تبني المرأة لمشروع تكون على حسب شدة سلطة الأب أو الزوج أو الأخ والقيم التي يتمسك بها والبنية الاجتماعية التي يعيش فيها، فالمقيم في التجمعات القديمة مثلاً نجدتها مشدداً أكثر في بعض القرارات على الرجل الذي يسكن في الأحياء

والتجمعات السكانية الجديدة، وهذه العوامل لها تأثير على المرأة من بداية التفكير في المشروع وعملية سير المشروع.

كما صرحت إحدى المبحوثات في قولها: (كنت خائفة بسيف باش قلتها لبويا على خاطر واعر) أي: (أنها خافت بأن تخبر أباهما لأنه صعب)، فالمرأة تجد صعوبة في التحدث أو إخبار أهلها بما تفكر فيه وكيف تستطيع إقناعهم بذلك.

3- مكان تواجد المشروع:

جدول رقم (54): يوضح مكان تواجد المشروع.

| النسبة المئوية% | التكرار | مكان تواجد المشروع |
|-----------------|---------|--------------------|
| 100 | 48 | بالبيت |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم المبحوثات يقمن بمشارعهن في بيوتهن بنسبة 100%.

قد يعود ذلك لقلّة المراكز التي تهتم بهذه المشاريع في المنطقة، أو أنها ظاهرة جديدة لديهم، فتواجد المشروع بالبيت يؤثر على مردودية ونجاح وتطور المشروع، فعندما يكون مثلاً في ورشات خارج البيت يكسب المرأة معارف جديدة، من الغير وتجد الوقت الكافي لممارسة نشاطها دون إزعاج والانشغال أكثر بمتطلبات المنزل.

4- يوضح الشخص الذي استشرنه المبحوثات قبل القيام بالمشروع.

جدول رقم (55): يوضح الشخص الذي استشرنه المبحوثات قبل القيام بالمشروع.

| النسبة المئوية % | التكرار | الشخص المستشار |
|------------------|---------|--------------------|
| 41.7 | 20 | الزوج |
| 6.3 | 3 | الأب |
| 2.1 | 1 | الأخ |
| 2.1 | 1 | الأخت |
| 4.2 | 2 | الجار |
| 20.8 | 10 | مدرس قرآن "الطالب" |
| 22.9 | 11 | لا يوجد |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال نتائج الدول نجد أن الشخص الذي استشرنه المبحوثات قبل بداية المشروع هو الزوج بنسبة 41.7% لأن أغلب المبحوثات لدينا متزوجات، تليها المبحوثات اللواتي لم يستشرن إي شخص بنسبة 22.9%، في حين نجد نسبة 20.8% تمثل المبحوثات اللواتي استشرن مدرس القرآن في المسجد (الطالب)، تليها نسبة الجار بـ 4.2%، ونسبة 2.1% عند كل من الأخ والأخت.

إن هذا التباين فيما يخص الاستشارة في موضوع القرض والانطلاق في المشروع بالنسبة للمبحوثات، يكون حسب كل حالة أو وضعية المرأة والمرجعية التي يتقون فيها، فلاحظنا توجه غالبية أفراد العينة لاستشارة الزوج وذلك لأن أغلبهن متزوجات أما بعض المبحوثات توجهن إلى مدرس القرآن "الطالب"، واستشارته حول فكرة القرض إذا كانت حلال أو حرام، من أجل مشاريعهن قد صرحت إحدى المبحوثات بذلك بقولها

: (كي علمت بالقرض مشيت لطالب وسولتو كان حلال ولا حرام) أي : عندما علمت بالقرض ذهبت إلى مدرس القرآن وسألته إذا كان حلال أم حرام.

هذا يعكس لنا إحدى الخصائص التي نلاحظها في الريف، وهو توجه الأغلبية من سكان الأرياف في عدة أمور إلى مدرس القرآن الطالب، واستشارته في أي شيء يريدون القيام به، ما يبين لنا أيضا أن المبحوثات ليس لديهن الثقة الكافية للجهات المعنية بتمويل القرض أو علاقة مباشرة بهذه الجهات لمعرفة التفاصيل، مما يؤدي إلى تخوف والابتعاد عن فكرة القرض وتبني المشروع.

5- الشخص المتصل بالجهات المانحة:

جدول رقم(56): يوضح الشخص المتصل بالجهات المانحة.

| النسبة المئوية% | التكرار | الشخص المتصل |
|-----------------|---------|--------------|
| 23 | 11 | المعنية |
| 8 | 4 | الأب |
| 29 | 14 | الزوج |
| 25 | 12 | الابن |
| 15 | 7 | الأخ |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المبحوثات أزواجهن هم اللذين توجهوا للوكالة الخاصة بالقرض بنسبة قدرة ب 29%، ثم تليها نسبة المبحوثات أبنائهن قمن بالاتصال بالوكالة بنسبة 25%، ثم تأتي المبحوثات اللواتي قمن بأنفسهن بالتوجه للوكالة وذلك بنسبة 23%، وأخيرا تأتي نسبة اللواتي الأخ قام بالاتصال بالوكالة بنسبة 15%.

نلاحظ أن الاتصال المباشر للمستفيدات بالجهات المعنية المانحة للقرض

قليلة، بحيث يتم غالبا التعامل معها عن طريق العنصر الرجالي، وهذا السبب قد يعود لرفض فكرة التنقل، أو الاتصال برجال غرباء أو الذهاب لأماكن العمل، فالمجتمع الريفي متشدد لفكرة خروج المرأة، خاصة عندما تكون المسافة بعيدة.

6-علاقة المستوى التعليمي بالشخص المتصل بالجهات المانحة للقرض:

جدول رقم (57): يبين علاقة المستوى التعليمي بالشخص المتصل بالجهات المانحة

للقرض.

| المجموع | | الأخ | | الابن | | الزوج | | الأب | | المعنية | | المتصل بالجهات المعنية المستوى التعليمي |
|---------|----|-------|---|-------|----|-------|----|------|---|---------|----|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 6.25 | 3 | 28.57 | - | 16.66 | 2 | / | - | / | - | 9.09 | 1 | أمي |
| 14.66 | 20 | 42.85 | 2 | | 10 | 28.57 | 4 | 25 | 1 | 27.27 | 3 | يقرا ويكتب |
| 31.25 | 15 | 14.28 | 3 | / | - | 42.85 | 6 | 50 | 2 | 36.36 | 4 | ابتدائي |
| 6.25 | 3 | 14.28 | 1 | / | - | 7.14 | 1 | / | - | 9.09 | 1 | متوسط |
| 8.33 | 4 | / | 1 | / | - | 7.14 | 1 | 25 | 1 | 9.09 | 1 | ثانوي |
| 6.33 | 3 | 17 | - | / | - | 14.28 | 2 | / | - | 9.09 | 1 | جامعي |
| 100 | 48 | 19.58 | 7 | 25 | 12 | 29.16 | 14 | 8.33 | 4 | 22.92 | 11 | المجموع |

يبرز هذا الجدول أن المستفيدات اللواتي من مستوى يقرأ ويكتب المتصل بالجهات المعنية هو الابن بنسبة %83.33، تليها نسبة %50 المتصل في هذه الحالة هو الأب عند المستوى التعليمي ابتدائي ونسبة %42.85 بالنسبة للزوج والأخ.

منه نستنتج انه لا توجد علاقة بين المستوى التعليمي والمتصل بالجهات المعنية حيث وجدنا من خلال البيانات أن كل المستفيدات تقريباً يكون المتصل بالجهات المعنية العنصر الرجالي، بحيث يكون الأب أو الأخ أو الابن وهذا دليل على هيمنة الرجل على دور المرأة المستفيدة والتي من المفروض أن تكون المرأة هي المتصلة بجهات القرض.

فيمكننا القول أن الاتصال المباشر للمستفيدات بالجهات المعنية بتدعيم القرض المصغر بنسب ضئيلة جداً، بحيث يتم التعامل عن طريق وساطة العنصر الرجالي من أفراد أسرهن والسبب يعود لعدم تقبل المجتمع الريفي أو الوسط الذي تسكن فيه المرأة بالتنقل والاتصال بالأجانب.

7-العراقيل التي واجهت المبحوثات من طرف الأهل لأجل إقامة المشروع:

جدول رقم(58):يبين العراقيل التي واجهت المبحوثات من طرف الأهل لأجل إقامة المشروع.

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية% |
|--|---------|-----------------|
| فكرة القرض | 33 | 40.74 |
| الخروج من أجل إحضار المواد الأولية خاصة خارج المنطقة | 30 | 37.04 |
| محدودية التعامل مع الغير في عملية تسويق المنتج | 18 | 22.22 |
| المجموع | 81 | 100 |

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة قدرت بـ40.74% تمثل المبحوثات اللواتي واجهن صعوبة في تقبل فكرة القرض من طرف الأهل، في حين نجد النسبة 37.04% تمثل صعوبة المبحوثات في الخروج من أجل جلب المواد الأولية للمشروع خاصة خارج المنطقة، وأخيرا النسبة 18% التي تمثل محدودية التعامل مع الغير في عملية تسويق المنتج بالنسبة للمبحوثات.

إن هذه المشاكل أو العراقيل الواردة من طرف المبحوثات تمثل خصائص المجتمع الريفي، أو التقليدي الذي يعارض أي جديد يطرأ على ثقافته، ففكرة القرض بالنسبة لأكثرهم هي مال حرام، أما خروج المرأة المتكرر خاصة إلى المحلات فهذا شيء ممنوع، فما بالك إذا كان التنقل خارج المنطقة، أما بالنسبة لمحدودية التعامل مع الغير فيقصدون هنا التعامل مع الرجال أو المشاركة في جمعيات، فأحدى المبحوثات قالت أنها أرادت أن تتعامل مع أحد المحلات كي تبيع عنده السلع، فرفض أهلها وكادت أن تتعرض لضرب من أخيها بمجرد طرح الفكرة.

8- مصدر شراء المواد الأولية بالنسبة للمبحوثات:

جدول رقم (59): يبين مصدر شراء المواد الأولية بالنسبة للمبحوثات.

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية% |
|--------------|---------|-----------------|
| في المنطقة | 9 | 18.75 |
| خارج المنطقة | 22 | 45.83 |
| كلاهما | 17 | 35.42 |
| المجموع | 48 | 100 |

يبين الجدول التالي أن أكبر نسبة تتمثل في جلب المواد من خارج المنطقة بنسبة قدرت بـ 45.83%، ثم نجد النسبة 35.42% تمثل جلب المواد في كلا الحالتين، أي أحيانا في المنطقة وأحيانا أخرى يحصل عليها خارج المنطقة، وأخيرا نجد النسبة 18.75% بالنسبة للواتي يتحصل عليها في منطقتهم.

9- مدى وجود مساعد للمبحوثات في المشروع:

جدول رقم (60): يوضح مدى وجود مساعد للمبحوثات في المشروع .

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية% |
|---------|---------|-----------------|
| نعم | 10 | 21 |
| لا | 38 | 79 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية المبحوثات لا يوجد من يساعدهن في المشروع بنسبة قدرة ب 79%، مقابل المبحوثات اللواتي لديهن من يساعدهن في مشاريعهن بنسبة 21%.

فعدم مساعدة المرأة في مشروعها يؤثر على مواصلة ونجاح المشروع، خاصة عند النساء الكبيرات في السن فهن بحاجة للمساعدة من طرف أفراد أسرهن، وهذا ما صرحت به إحدى المبحوثات الكبيرات في السن بأنها كبرت ولم تعد قادرة على العمل لوحدها، فتخلت عن ممارسة نشاطها المتمثل في صنع أواني من الطين.

10- مكان تسويق المبحوثات لمنتجاتهن:

جدول رقم (61): يوضح مكان تسويق المبحوثات لمنتجاتهن .

| النسبة المؤوية % | التكرار | المكان |
|------------------|---------|------------|
| 71 | 34 | البيت |
| 29 | 14 | خارج البيت |
| 100 | 48 | المجموع |

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب المبحوثات يقمن بتسويق المنتج في البيت بنسبة قدرت بـ 71%، مقابل المبحوثات اللواتي يقمن بتسويق المنتج خارج البيت بنسبة 29%، لكن هذا التسويق يتم في المناسبات كالأعراس وغيرها، أي أنه لا يوجد مركز تجاري أو سوق يقمن ببيع المنتج فيه.

من سلبيات البيع في البيت هو عملية البيع بالدين وهو الأمر الذي دفع أغلب المبحوثات للتفكير في التخلي عن مشاريعهن، فتسويق المنتجات من طرف البائع وفي المحيط نفسه يؤدي إلى خسارة البائع، فالتعامل غالبا ما يكون مع الأهل أو الجيران.

11-الجهة التي تتولى تسويق المنتج:

جدول رقم(62):يوضح الجهة التي تتولى تسويق المنتج.

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية% |
|--------------------------|---------|-----------------|
| المعنية | 32 | 66.67 |
| شخص آخر | 4 | 8.33 |
| أحيانا وأحيانا آخر | 12 | 25 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أكبر نسبة قدرت بـ66.67% تمثل المعنيات هن اللواتي يقمن بعملية تسويق منتجاتهن، في حين نجد25% عندما يكون شخص آخر وأحيانا المعنية من يقومان بعملية التسويق، أما النسبة 8.33% تمثل وجود شخص آخر يقوم بهذه العملية مثل الدلالات(نساء يبعن السلع في بيوتهن أو المناسبات كالأعراس).

في الحقيقة الإنتاج ليس بالكمية التي تتطلب تسويق من طرف أشخاص آخرين لذلك نجد معظم النساء يقمن ببيع منتجاتهن بأنفسهن، أما التسويق أو البيع من طرف آخر إن وجد فيكون ذلك في الأعراس أو المناسبات فقط، أي أن عملية تسويق المنتجات بالنسبة للنساء اللاتي لديهن مشاريع حرفية فهي محدودة.

12- كمية المنتج التي يتم بيعها خلال شهر أو ثلاثة أشهر من صنعه:

جدول رقم (63): يبين كمية المنتج التي يتم بيعها خلال شهر أو ثلاثة أشهر من صنعه.

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية % |
|-----------|---------|---------------------|
| كله | 18 | 37.5 |
| الجزء منه | 30 | 62.5 |
| المجموع | 48 | 100 |

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المبحوثات يقمن ببيع الجزء فقط من المنتج خلال ثلاثة أشهر من صنعه فكانت النسبة 62.5%، مقابل 37.5% تمثل اللواتي يبعنه كله خلال هذه الفترة، فهذا يعني أن عملية البيع والشراء بطيئة نوعا ما بالنسبة للمبحوثات.

كما صرحت إحدى المبحوثات أن عملية البيع غالبا ما تكون بالدين وذلك بسبب تعاملهن الدائم مع الأهل والجيران، ففي بعض الحالات لا يتم التسديد إلا بعد شهر أو سنة من البيع.

المبحوثات في هذه الحالة من البيع لا يشعرن بمتعة في الربح مما جعل العديد منهن يفشلن في تحقيق نجاح مشاريعهن، وهذا ناتج أيضا عن طريقة تسويق المنتج الذي يباع غالبا في منازلهن أو في بعض المناسبات، أي أن العملية تتم في وسط ضيق يضم عادة أهل المنطقة.

13- وجود جهات تشرف على نقل انشغالات المبحوثات وتتبع مشاريعهن:

جدول رقم(64):يبين وجود جهات تشرف على نقل انشغالات المبحوثات وتتبع مشاريعهن.

| الإجابة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---------|---------|------------------|
| توجد | - | - |
| لا توجد | 48 | 100 |
| المجموع | 48 | 100 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه لا توجد في المنطقة أي مكاتب تنقل انشغالات المبحوثات أو تتبع مشاريعهن على مستوى المنطقة وذلك بنسبة قدرت بـ100%.

غياب هذه الجهات لا تمكن المبحوثات من معالجة المشاكل التي يواجهونها وهذا قد يؤدي إلى فشل المشروع وعدم نجاحه واستمراره.

فمن المعيب على الجهات المانحة للقرض أنها لا تتولى مراقبة أو التقرب من النساء اللاتي افترضن بدعمهن الفكري والمادي، من أجل تحقيق تنمية مستدامة والتي هي من أهداف الوكالة، فدعم المرأة الريفية لا يكمن في المال فقط بل يتعدى ذلك خصوصا أنها تعيش في وسط ضيق قليل الموارد بعيدا عن المدن، مشبع بالقيم والعادات التي تحد من تحركاتها تطوير أفكارها .

14- علاقة الحالة الاجتماعية للمبحوثات بمدى نجاح المشروع:

جدول رقم (65): يبين علاقة الحالة الاجتماعية للمبحوثات بمدى نجاح المشروع.

| المجموع | | بعض الشئ | | لا | | نعم | | نجاح مدى المشروع الحالة الاجتماعية |
|---------|----|----------|----|-------|----|-------|----|--|
| % | ت | % | ت | % | ت | % | ت | |
| 27.08 | 13 | 22.22 | 06 | - | - | 38.88 | 07 | عزباء |
| 43.75 | 21 | 51.85 | 14 | 33.33 | 01 | 33.33 | 06 | متزوجة |
| 16.66 | 08 | 11.11 | 03 | 33.33 | 01 | 22.22 | 04 | مطلقة |
| 12.5 | 06 | 14.81 | 04 | 33.33 | 01 | 5.55 | 01 | أرملة |
| 100 | 48 | 56.25 | 27 | 6.25 | 03 | 37.5 | 18 | المجموع |

نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول يتجه نحو المبحوثات اللواتي نجحن بعض الشئ في مشاريعهن بنسبة قدرت ب 56.25%، مقابل المبحوثات اللواتي نجحن في مشاريعهن بنسبة 37.5%، وأخيرا المبحوثات اللواتي لم ينجحن في ذلك بنسبة 6.25%.

عند إدخال المتغير المستقل المتمثل في الحالة المدنية نجد أكبر نسبة للمتزوجات اللواتي نجحن بعض الشئ بنسبة 51.85% مقابل أصغر نسبة للأرامل بنسبة 5.55% اللواتي نجحن في المشروع.

عند النظر في الظروف المعيشية للريف نجد أن المرأة لها مسؤوليات كبيرة ومتنوعة تؤثر على سير المشروع، فالدور الموكل للمرأة في الريف غير الموكل للمرأة في المدينة والمرأة الريفية لها أعباء ومسؤوليات وأدوار متعددة من صنع الغذاء والاهتمام بالحيوانات، الذهاب إلى البساتين وكذا كثرة المناسبات من زيارات وزواج وصدقات أين يكون تواجدها ضروري وواجب في بعض الأحيان،

وغيرها من مظاهر حياة الريف فكل هذه العوامل والانشغالات تحد من تحركات وسير المشروع ونجاحه إضافة إلى بعض الحالات الصحية، كمرض إحدى المبحوثات كما أدلت بذلك إحداهن: أن ظروفها الصحية لم تسمح لها بمواصلة الإنتاج.

من خلال الجدول كذلك نجد أن النساء العازبات نجحن في المشروع وهذا يرجع لنقص الالتزامات لديهن على عكس المتزوجات، يمكننا القول أن هناك علاقة بالحالة المدنية للمبحوثات وتأثيرها في نجاح المشروع.

15- شروط نجاح المشروع حسب المبحوثات:

جدول رقم (66): يوضح شروط نجاح المشروع حسب المبحوثات.

| الشروط | التكرار | النسبة % |
|---------------------------------|---------|----------|
| توعية الأهل لفكرة القرض | 03 | 6.25 |
| توفير المواد الأولية في المنطقة | 10 | 20.83 |
| زيادة التمويل | 06 | 12.5 |
| فتح أسواق | 18 | 37.5 |
| فتح ورشات تدريبية | 07 | 14.58 |
| لا يوجد طالب | 04 | 8.33 |
| المجموع | 48 | 100 |

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة 37.5 % تمثل الشرط لأول للمبحوثات تليها نسبة 20.83% بالنسبة لتوفير المواد الأولية في المنطقة، ونسبة 14.58% فتح ورشات تدريبية، و12.5% زيادة التمويل، ونسبة 8.33% لا يوجد أي شرط وفي الأخير 6.25% توعية الأهل لفكرة المشروع.

أغلبية المبحوثات كانت شروطهن تتمحور حول فتح أسواق وتوفير المواد الأولية وتوفير ورشات تدريبية، زيادة التمويل، وأخيرا توعية الأهل لفكرة القرض، والتي تقف عائق أمام نجاح وسير مشاريعهن.

فالمناطق الريفية معروفة بأنها تفتقر الأسواق أو المراكز التجارية فغالبية المحلات تكون للمواد الغذائية والبعض منها يوجد لبيع الملابس وغيرها، لذلك تعاني المبحوثات أولا في توفير المواد الأولية لإقامة مشاريعهن وكذلك تعرضهن لمشاكل في طريقة البيع، وعدم وجود مراكز لدعمهن وتطوير أفكارهن زيادة على ضعف التمويل الموجه لهن، أيضا المجتمع أو المنطقة اللاتي يعشن فيها تحكمنها عادات تقف أمام سير مشاريعهن.

فنجاح واستمرار مشاريع حرفية بالنسبة للمرأة في مناطق ريفية يتطلب مجموعة من العوامل التي تساعد في تنمية مستدامة ناجحة.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

من خلال الجداول الإحصائية المتعلقة بالفرضية الرابعة تحصلنا على النتائج التالية:

- الجدول رقم (52) يبين مدى تجاوب الأهل لفكرة إنشاء المشروع سجلنا نسبة 81% المعبر عنها ب " التجاوب" مقابل نسبة 19% تمثل الرفض.
- الجدول رقم (53) يوضح علاقة الحالة الاجتماعية بتجاوب أو رفض الأهل للمشروع لدينا أعلى للمتزوجات اللواتي لقين تجاوب بنسبة 48.71%.
- الجدول رقم (54) يوضح مكان تواجد المشروع فكانت النسبة 100% المعبر عنها بالبيت.
- الجدول (55) يوضح الشخص الذي استشرنه المبحوثات قبل القيام بالمشروع كانت أكبر نسبة بالنسبة للزوج 41.7% ونسبة 20.8% تمثل مدرس القرآن و نسبة 22.9% تمثل عدم استشارتهن لأحد، تليها النسبة 6.3% تمثل الأب ونسبة 4.2% تمثل الجار ونسبة 2.1% تمثل الأخ والأخت.
- الجدول (56) يوضح الشخص المتصل بالجهات المانحة للقرض سجلت النسبة (29) تمثل الزوج تليها 25% الابن ونسبة 23% المعنية ونسبة 15% تمثل الأخ وأخيرا الأب بنسبة 8%.
- الجدول (58) يبين العراقيين التي واجهت المبحوثات من طرف الأهل لإقامة المشروع فكانت أكبر نسبة 40.74% تمثل فكرة القرض ونسبة 34.04% تمثل رفض الخروج من أجل إحضار المواد الأولية التي يحتاجها خاصة خارج المنطقة ونسبة 22.22% تمثل محدودية التعامل مع الغير في عملية تسويق المنتج.

- الجدول رقم (59) يبين مصدر شراء المواد الأولية بالنسبة للمبحوثات سجلنا نسبة 45.83% خارج المنطقة ونسبة 35.42% المعبر عنها ب كلاهما وأخيرا 18.75% المعبر عنها في المنطقة.
- الجدول رقم (60) يوضح مدى وجود مساعد للمبحوثات في المشروع فكانت أكبر نسبة 79% المعبر عنها ب "نعم" مقابل 21% المعبر عنها ب "لا" أي لا يوجد مساعد.
- لدينا الجدول رقم (61) يوضح مكان تسويق المبحوثات للمتزوجات فكانت نسبة 71% المعبر عنها بالبيت مقابل 29% بالنسبة لخارج البيت.
- الجدول رقم (62) يوضح الجهة التي تتولى تسويق المنتج فكانت نسبة 66.67% تمثل المعنية تليها 25% بالنسبة لشخص آخر وأحيانا المعنية وأخيرا النسبة 8.33% تمثل شخص آخر.
- الجدول رقم (63) يبين كمية المنتج التي يتم بيعها خلال شهر أو ثلاثة أشهر من صنعه فكانت نسبة 62.5% المعبر عنها ببيع الجزء منه مقابل 37.5% المعبر عنها ببيع كل المنتج.
- لدينا الجدول رقم (64) يبين وجود جهات تشرف على نقل انشغالات المبحوثات وتتبع مشاريعهن فكانت النسبة 100% المعبر عنها بأنها لا توجد أي جهات.
- الجدول رقم (65) يبين علاقة الحالة الاجتماعية للمبحوثات بمدى نجاح المشروع بنسبة 51.85% مقابل أصغر نسبة للأرامل بنسبة 5.55% للواتي نجحن في المشروع.
- الجدول رقم (66) يوضح شروط نجاح المشروع حسب المبحوثات فسجلت نسبة 37.5% المعبر عنها بفتح أسواق ونسبة 20.83% توفير المواد الأولية

ونسبة 14.58 فتح ورشات تدريبية و نسبة 6.25 تمثل توعية الأهل وأخيرا نسبة 8.33% لا يوجد طلب.

خامسا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

تناولت الدراسة البحث في التغيرات الحاصلة بالنسبة للنساء المتبنيات مشاريع حرفية في إحدى بلديات ولاية عين صالح، من خلال الفرضيات واختبارها فتوصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: عرض النتائج

1- خصائص مجتمع الدراسة:

- سن المبحوثات يتراوح ما بين (30-50 فأكثر).
- أغلبية المبحوثات حالتهم الاجتماعية متزوجات.
- المستوى التعليمي وجود جميع المستويات من المستوى الأمي إلى الجامعي، لكن غالبية المبحوثات يقرأن ويكتبن بنسبة 14.66%.
- أغلب المبحوثات ينتمين إلى الأسرة النووية وذلك بنسبة 75%.
- المشاريع التنموية التي قامت بها المبحوثات متنوعة منها الخياطة بنسبة 56.25%، النسيج بنسبة 25%، صناعة الحلويات 10.41%، صناعة الفخار 8.33%.

2-تحليل نتائج اختبار الفرضيات:

أ- الفرضية الأولى:

جاءت الفرضية الأولى على النحو التالي:

(1) (الظروف الاجتماعية الصعبة للمرأة الجزائرية الصحراوية دفعتها

لتفكير في تبني مشروع حرفي).

بالنسبة للوضع الاجتماعية: أغلبية المبحوثات يعشن في أسرهن أكثر من 6 أشخاص وذلك بنسبة 8.33%، كما أن أغلبية المبحوثات لديهن أبناء بنسبة 58.71%.

كما بينت النتائج الإحصائية في الجدول (21) أن المسئول عن الأسرة هو الزوج بنسبة 43.75%، أما النسب الأخرى تكون فيها المعنيات هن المسئولات أو الأب أو الابن.

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة فكانت الإجابة تتراوح بين بعد المدارس وعدم وجود المالي الكافي للدراسة، وأكبر نسبة هي رفض الوالدين لفكرة الدراسة بنسبة قدرت بـ18.75%.

أما فيما يخص الجانب الصحي فأغلبية المبحوثات يتوجهن خارج المنطقة للعلاج، وذلك لعدم توفر المرافق الصحية على المعدات اللازمة والأطباء المختصين، حسب ما صرحت به المبحوثات.

أما فيما يتعلق بالوضع الثقافية: تؤكد الشواهد الإحصائية أن أغلبية المبحوثات لديهن شبكة انترنت، كما بينت النتائج أن معظمهن يملكن الهاتف النقال بنسبة 89.58%، في الجدول رقم (27).

كما بينت النتائج الإحصائية أن غالبية المبحوثات يتابعن وسائل الإعلام خاصة التلفاز، كما أظهرت نتائج الجدول رقم (30).

أ- الفرضية الثانية:

جاءت الفرضية الثانية على النحو التالي:

(الظروف المادية الصعبة للمرأة الجزائرية الصحراوية أدت بها إلى التفكير في تبني مشروع حرفي).

بينت الشواهد الإحصائية أن الوضع المادية للمرأة الجزائرية الصحراوية جعلتها تتبنى مشروع حرفي، حيث أن المسؤولية التي تقع على عاتق المرأة خاصة التي لديها أبناء يدفعها للتفكير عن دخل يعينها، على مصاريف الأسرة والبطالة التي تعاني منها المرأة وهذا ما أشارت إليه النتائج التالية للبحث:

بالنسبة للوضع الاقتصادية أو المادية: بينت الشواهد الإحصائية أن غالبية المبحوثات صرحن بالحالة المعيشية الحسنة بـ 52.08%، أما بالنسبة لمتوسط الدخل سجلت أكبر نسبة هي 43.75%، التي يتراوح دخلها بين 31.0000 دج- 40.0000 دج، كما تؤكد الشواهد الإحصائية على عدم قدرة وكفاية تغطية مصاريف الشهر، كما تستغل أو تستفيد بعض الأسر من دخل إضافي لبعض المنتجات الزراعية من خلال الجدول (36).

أما مصدر معرفة أو علم المبحوثات بالقرض فكانت أكبر نسبة تمثل أحد أفراد أسرهن بنسبة 66.66%، في الجدول رقم (37).

وأخيرا توصلنا إلي النتيجة التي مفادها أن السبب الرئيسي الذي جعل النساء يتبنين مشاريع حرفية، هو مساعدة الأسر في مصاريف البيت وذلك بنسبة 63.16%، في الجدول رقم (38).

إن هذه النسب التي توصلنا إليها تبين لنا مجموع الأسباب التي أدت بالمرأة الجزائرية الصحراوية إلى تبني المشروع، والسبب الرئيسي هو العوز المادي لذلك بالإضافة إلى الظروف الاجتماعي.

ب-الفرضية الثالثة:

جاءت الفرضية الثانية على النحو التالي:

- أدى تبني المرأة لمشروع حرفي إلى مشاركتها في دخل الأسرة وإقامة علاقات جديدة خارج الأسرة.

تبين الشواهد الإحصائية الجدول رقم (39) ما نسبته 38% من المبحوثات صرحن بنجاح مشاريعهن، ونجاح المشروع بعض الشيء بنسبة 56%.

كما بينت النتائج الإحصائية أن هناك تحسن في المستوى الاقتصادي بنسبة 47.9%، من خلال مساهمة المعنيات في مصروف البيت في الجدول رقم (40) بنسبة 52.08%.

أما فيما يخص المرأة في حد ذاتها فوجدناها قد زادت متطلباتها الشخصية كالذهب أو الفضة أو اللباس والزينة، بنسبة قدرت ب 70.08%.

كما بينت النتائج أن غالبية المبحوثات ساهمن بإضافة الأشياء الضرورية الناقصة في البيت، من (ثلاجة، تلفاز، أفرشة، أواني) بنسبة قدرت ب 83.32% جدول رقم (45).

وفيما يخص صنع القرار وعلاقتها مع أفراد أسرتهن، فبالنسبة لقرارات المرأة وجدناها في الجدول رقم (46) زادت بنسبة 77.1%، كما تغيرت نوعية العلاقة مع أفراد أسرهن بنسبة 75%.

كما بينت النتائج الإحصائية من ناحية الجيران والأهل المقيمين معها في نفس الحي أو المنطقة فالعلاقة تغيرت بنسبة 52% في الجدول رقم (47).

أما من ناحية مشاركة المعنيات في الجمعيات سجلنا نسبة 64.28% عندما ربطناها بمتغير نجاح المشروع لهن.

من خلال ما سبق من نتائج البحث ومؤشرات الدراسة نستطيع القول بأن هناك تغيرات حاصلة على المرأة المتبينة مشروع، بداية من كونها فكرت وشرعت في المشروع فهذا دليل على تحرر المرأة من سلطة الآخرين والتوجه للاستقلال الاقتصادي الفردي، كذلك التغير الحاصل في نجاح المشروع أولاً وتحسين ظروف الحياة إلى الأفضل، وذلك بمشاركتها بالدخل وتوفير الاحتياجات الأساسية والكماليات، كما تبين لنا تغير على مستوى علاقات المرأة ومشاركتها في القرارات التي لم تكن تشاور فيها من قبل.

بذلك تقبل الفرضية الثالثة.

لكن ما لحظناه خلال الزيارات الميدانية بأن هذا التغير بطيء ومحدود في جميع الجوانب التي يعشنها المبحوثات، مقارنة مع التطورات الحاصلة، فيبقى هذا

التغير يمس جوانب عدة من العناصر المكونة للمجتمع كالمجال الاقتصادي أو الأسري.

فدرجة التغير تتم وفق درجة الاتصال أو العزلة التي يكون عليها المجتمع في صلاته وعلاقاته بالمجتمعات الأخرى⁷.

ج-الفرضية الرابعة:

جاءت الفرضية الرابعة على النحو التالي:

(العادات الاجتماعية تحد من تحركات المرأة الريفية وسير مشروعها).

من خلال ما سبق في هذا المحور الخاص بالمعوقات والمشاكل التي تحد من سيرورة عمل المرأة الصحراوية للقيام بمشروعها الخاص بمنطقة فقارة الزوى بينت النتائج الإحصائية مجموعة من العراقيل:

أولها المستوى التعليمي فأغلب المستفيدات لم تتمكن من الالتحاق بالتعليم، فأغلبية المعنيات تعلمن في الكتاتيب، أي المدارس القرآنية، أما التعليم الحكومي يكون لفترة صغيرة فقط، فالتعليم له دور في تنوير أفكار المرأة وتطويرها.

أما المؤشرات الأخرى فقد اعتمدنا على مدى قابلية أفراد أسرهن أو العائلة لفكرة القرض فوجدنا نسبة 40.74%، التي تمثل الرفض للفكرة وهذا ما يمكن ملاحظته عند الأسر الريفية فالبنية الثقافية لهذا الوسط مشددة في بعض القرارات التي تعطي للمرأة استقلالها المادي، مما يؤدي إلى تراجع العديديات عن هذا الموضوع أو إكمالها.

⁷ - علي فؤاد أحمد، المرجع السابق، ص 35.

كما أكدت الشواهد الإحصائية تغييب دور المرأة في عملية الاتصال بالجهات المعنية بالقرض، وتكليف الرجل بهذا الدور فبعد جمع النسب الخاصة بالرجال نجد نسبة 77.07% تمثل كل من الأب والزوج والأخ هم المتصلين بالوكالة، فالمرأة دائماً تحت وصاية الرجل وهي خلفية ثقافية معروفة عند المجتمع الريفي، ما يجعل المعنيات بعيدات كل البعد عن الإدارة أو التواصل معها ومعرفة التفاصيل عن موضوع القرض، كذلك يجدن صعوبة في الخروج من المنزل أو التنقل لإحضار المواد التي يحتجنها.

بالنسبة لمصدر حصولهن على المواد فأغلب المبحوثات يتحصلن عليها من خارج المنطقة، أي عدم توفرها وذلك بنسبة 45.83% في الجدول رقم (59).

كما بينت النتائج أن أغلب المعنيات صرحن بعدم وجود من يساعدهن في مشاريعهن بنسبة 79%، في الجدول رقم (60)، إضافة إلى عملية تسويق المنتج غالباً ما تكون عملية البيع في بيوتهن بنسبة 71% في الجدول رقم (61).

كما بينت الشواهد الإحصائية إلى عدم وجود مكاتب تنقل انشغالات ومتابعة مشاريع المبحوثات بنسبة 100% في الجدول رقم (64).

وأخيراً توصلت النتائج إلى مطالب المستفيدات في الجدول رقم (66) فهو بمثابة حوصلة لانشغالات وعراقيل المعنيات بالدراسة، التي تتمثل في عدة أفكار كتوعية الأهل لفكرة المشروع، لأن بعض المبحوثات وجدن صعوبة في إقناع أهلهن وكذا مشكل نقص المواد الأولية التي يحتجنها في المشروع، وهو عائق كبير أمام المرأة فبعضهن يجدن صعوبة لتسريحهن من طرف رب الأسرة نظراً لبعد المنطقة، وكذلك مطالبة المستفيدات بزيادة التمويل وذلك لغلاء المواد، وكذا فتح أسواق في المنطقة، فمعظمهن يبعن في بيوتهن مما يقلل عملية الشراء وكذلك

مطالبتهن بفتح ورشات تدريبية وتوجيهية من أجل اكتساب مهارات ومعارف تطور وتنمي قدراتهن الفكرية في عملية تسيير المشروع.

ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة والنظريات

أ- على ضوء الدراسات:

من خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية والتي تتشابه معها في بعض متغيراتها وجوانبها مع اختلاف الزمان والمكان، سنحاول توضيح الجوانب التي تتفق معها نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

❖ دراسة "كحل خديجة" بعنوان: تسيير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية، بالنسبة لهذه الدراسة توافق نتائج دراستنا مع نتائجها فيما يتعلق بفلسفة القرض الموجه للنساء الريفيات على أنه لم يراع فيه خصوصيات المجتمع الريفي.

❖ دراسة "شلوف فريدة" ، بعنوان: المرأة المقاوله في الجزائر، بالنسبة للنتيجة التي توصلت إليها الباحثة على أن المرأة المقاوله استطاعت إشباع حاجتها واثبات ذاتها، تتفق إلى ما أكدته دراستنا الحالية.

❖ دراسة منيرة سلامي و ايمان بيه بعنوان: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، تتفق دراستنا الراهنة مع ما أكدته الباحثة على أنه ما زالت المرأة المقاوله تعاني من الجانب التسويقي.

❖ دراسة "مناد لطيفة" بعنوان : المرأة المقاوله والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، بالنسبة لهذه الدراسة فتوافق نتائج دراستنا مع نتائجها فيما يخص أن معظم المقاولات تتعرض إلى عراقيل عائلية في تأسيس مشاريعهن.

❖ دراسة "طويطي مصطفى" بعنوان:تقييم فعالية آليات المقابولة النسوية في الاقتصاد الجزائري، تتفق دراستنا الراهنة مع ما أكده الباحث على أن الآليات التي اعتمدها الدولة الجزائرية لم ترتقي للمستوى المرجو منها، حيث تواجه المرأة المقابولة عدة عراقيل.

❖ دراسة "عهود بنت طلال بن جميل حسنين" بعنوان:إدارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدى المرأة السعودية، بالنسبة للنتيجة التي توصلت إليها الباحثة على أن المرأة المقابولة تحتاج إل تدريب وتقديم دورات للتسويق والإنتاج، فيه جانب يتفق مع ما أكدته دراستنا الحالية.

❖ دراسة "سمير عبد الله" و "محمد حتاوي" بعنوان: سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في فلسطين، تتفق دراستنا الحالية مع ما أكده الباحث على أن الدافع الأساسي لمعظم النساء المقابولات كان بفعل الضرورة الاقتصادية.

❖ دراسة "عريب عبد الرحمن الوليدات" و "أمل علي الخاروف" بعنوان:دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مادب الأردن، فتتوافق نتائج دراستنا مع نتائجها بأن الدافع وراء إنشاء هذه المشاريع هو تحسين دخل الأسرة.

❖ دراسة "سلمان أسيم" بعنوان: تقييم أثر القرض المصغر على تمكين المرأة في باكستان، تتفق دراستنا الراهنة مع ما أكده الباحث على اعتبار القروض الصغيرة تمكن النساء في مجال القرارات الأسرية التي تشمل المشتريات.

❖ دراسة "تنتي جانكي" بعنوان: تأثير القرض المصغر على تمكين المرأة المقابولة في ريف تلقانا بالهند، من خلال مقارنة نتائج دراستنا مع ما جاء به الباحث في دراسته نجد التلاقي بينهما كان في النقاط التالية:

- تعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة خارج مجال الأسرة.
- إقامة علاقات وشركات بالعالم الخارجي للمرأة وتوسيع معارفها.

ب- على ضوء النظريات:

من خلال المداخل النظرية التي جاءت في الجانب النظري، سنحاول مناقشة النتائج العامة التي توصلت إليها دراستنا وإسقاطه على النظريات التي تفسر ما تم التوصل إليه مع ما تتضمنه هذه النظريات من تفسيرات.

نظريات التغيير الاجتماعي: من خلال مظاهر التغيير الاجتماعي التي عاشها الإنسان من تبدل وتحول وتغير في الأحوال مع مرور الزمن، ظهر العديد من المفكرين لتفسير هذا التغيير من خلال النظريات الذي يمس الجوانب البنوية للمجتمع، ومن بين النظريات التي يمكن إسقاطها في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية نجد:

❖ الحتمية البيولوجية: وهي إحدى نظريات التغيير الحتمي التي تركز على مدى العلاقة بين الموقع الجغرافي وأثره على الإنسان وحضارته، وهو ما توصلت إليه دراستنا بأن المنطقة الريفية التي تعيش فيها المرأة صاحبة المشروع، لها تأثير كبير على سير مشروعها بحكم عادات وتقاليد المنطقة.

❖ نظرية التنمية التابعة: التي اقترت أن التحول أو التغيير في العالم النامي يسير بصورة منتظمة نحو تحقيق النموذج المثالي للمجتمعات الغربية، وهذا ما نلمسه من خلال تطبيق سياسات التنمية في دول العالم الثالث بما فيها الجزائر، دون مراعاة خصوصيات هذا

المجتمع، مما يؤدي إلى فشل أو بطئ عجلة التنمية المرجوة في هذه البلدان.

❖ النظريات السيكولوجية: التي تركز على دور الفرد في التغيير وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير نمط الحياة، ونجد نظرية الشخصية المتجددة ل "ايفرت هاجن" قريبة جدا من دراستنا حيث يرى أن المجتمعات التقليدية مجتمعات ساكنة وراكدة تحكمها علاقات غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، وينعكس ذلك على الأفراد اللذين يعيشون في هذه المجتمعات هذا ما توصلت إليه إحدى نتائج الدراسة الحالية فمن معوقات نجاح مشروع المرأة وتميئها واستمرار نشاطها هو المجتمع وطريقة تفكيره التقليدي الذي يخاف من التجديد أو الخروج عن المألوف خاصة بالنسبة للمرأة.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال الجداول الإحصائية والنسب المئوية والوصول إلى نتائج علمية إجابة لتساؤلات الأولية للبحث.

خاتمة

خاتمة

حاولت الدراسة التنقل بين مؤشرات التغير الاجتماعي للمرأة الجزائرية الصحراوية التي طرأت بعد المشروع الحرفي ومع ذلك لا يمكننا القول بأننا استطعنا التحكم في كل متغيرات الظاهرة، كما ساهمت الإشكالية في ضرورة إعادة النظر في مناهج ومضامين إستراتيجية لنهوض بالمرأة.

فمن خلال ما سبق فإن هذه الدراسة توصلت إلى أهم النتائج التالية:

- إن غالبية المبحوثات متزوجات بالإضافة إلى فئة من المطلقات والأرامل وكذا العازيات.
- غالبية المبحوثات لديهن أبناء بالإضافة إلى وجود أشخاص آخرين يعشن معهن.
- إن أغلب المبحوثات ذوات الدخل المتوسط الذي لا يغطي مصاريف الشهر، مما جعل بعض الأسر التي تمتلك أراضي زراعية باستغلال بعض المنتجات كالتمر وبيعها.
- إن وسائل الاتصال لها دور بمعرفة القرض المصغر لإنشاء مشاريع المبحوثات.
- إن تبني المبحوثات للمشاريع التنموية المتمثلة في النشاطات الحرفية أضفت عليهن تحسن في المستوى المعيشي لأسرهن، وتغير في نظام حياتهن.
- تم تحقيق بعض الرغبات لدى المبحوثات بإضافة بعض الأجهزة أو الحلي.
- اكتساب علاقات جديدة مع أهالي المنطقة بالنسبة للمبحوثات وذلك من خلال بيع المنتج.
- إن القيم والعادات التي في منطقة المبحوثات تمثل عائق من بداية المشروع إلى عملية سيره.

- رفض الأهل لفكرة التنقل من أجل جلب المواد الأولية أو التعامل مع الأجانب خاصة الرجال.
 - عدم وجود مراكز تتابع وتطور عملية الإنتاج بالنسبة للمبحوثات.
- وعلى ضوء النتائج المتوصل في هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:
- تشجيع عمل المرأة لحسابها الخاص وتوفير التسهيلات لحصولها على القروض وتوسيع فرص الإقراض المتاحة لها، واتخاذ الإجراءات لتقليل مخاطر الاستثمار و الإنتاج للمشاريع التي تنفذها.
 - الاهتمام بأحوال الأسر التي ترأسها المرأة ودراسة قضاياها، بهدف وضع السياسات والبرامج التي تعالج مشاكلها، والعمل على تزويد تلك الأسر بالدعم الاجتماعي الكافي لتمكينهن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمحافظة عليه، وإزالة المعوقات التي تحول دون حصول النساء المسئولات عن الأسر على الإئتمانات والقروض والموارد وذلك بهدف النهوض بوضعهن الاجتماعي والاقتصادي.
 - ربط أصحاب المشاريع بالتدريب والتشغيل، مع رفع الأداء والكفاءة والجودة وتضمينها برامج لرفع القدرات المؤسسية من خلال الدعم الفني والتقني لضمان استمرارية عمل المشاريع الخاصة والتأكد من تخطي الصعاب.
 - من الضروري متابعة وسير جميع مراحل المشروع بتنظيم دورات شهرية.
 - يجب على الجهات المعنية القيام بدراسة حول المشروع خاصة في مجال التسويق.
 - توفير قاعدة واسعة للكفاءات العامة مفيدة ومتطورة لتمكين النساء من التكيف مع تطور مقتضيات السوق، تنفيذ زيارات وعقد لقاءات توعوية

للأهالي وأبنائهم وبناتهم في المناطق الريفية لتوعيتهم بأهمية العمل
المهني واليدوي والحرفي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- القرآن الكريم

ب- الكتب:

1. ابراهيم عثمان، قيس النوري، التغيير الاجتماعي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2014.
2. ابن منظور، لسان العرب، لبنان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان الجزء العاشر، ط 2، 1999.
3. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة والنشر بيروت 1982.
4. احسان محمد الحسن، علم اجتماع العائلة، دار وائل للنشر، 2005 .
5. احسان محمد الحسن، علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر 2008.
6. أحمد بدوي زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت 1978.
7. أحمد فتحي سرور، نظرات في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003.
8. أحمد هويدي العبادي، في القيم والأدب البدوية، عمان 1976.
9. اسيد حنفي عوض، علم الاجتماع النسوي، الحركات الراديكالية النسائية وسوق العمل، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الزقازيق، مصر، 2014
10. أنتوني غندر تر:فايز الصياغ، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005.
11. المعتمد، قاموس عربي، دار صادر، لبنان، 2000.

12. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999.
13. باسمة كمال، سيكولوجية المرأة، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، 1983.
14. توفيق بوزناشة، دليل الجمهورية ولايات وبلديات، ناكسوس تي في، الطبعة الأولى، الجزء الأول، جانفي 2013.
15. ثريا تيجاني، وسائل التغيير الاجتماعي ومؤثراته في الجزائر، دار الأمة، 2013، سالم عرفة، اتجاهات حديثة في إدارة التغيير، 2012 .
16. جان ميزونوث، دينامية الجماعات، بيروت، لبنان، دار منشورات عزيادات، ط19802 .
17. حسام الدين فياض، التغيير الاجتماعي: دراسة تحليلية نحو علم اجتماع تنويري، 2017.
18. حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
19. حسن عبد الحميد رشوان، التغيير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2008.
20. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا ثقافيا سياسيا اداريا بشريا، مؤسسة شباب الجامعة 2009.
21. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984.
22. دلال ملحس استينية، التغيير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2014.

23. دلال ملحس استييتة، التغير الاجتماعي و الثقافي، الطبعة الثالثة، 2010.
24. رانيا عدنان، رشا بسام، التنشئة الاجتماعية، دارا لبداية، 2006.
25. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي، دارصفاء، عمان، 2008.
26. ربيعي فضل عبد الله، الأسرة والتغير الاجتماعي، مركز دراسات الرأي العام والبحوث الاجتماعية، مدار، 2006.
27. رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء لدنيا، 2007.
28. رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، شركة دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
29. زينب منصور حبيب، الإعلام وقضايا المرأة، دار أسامة، الأردن، عمان، 2011.
30. سالم عرفة، اتجاهات حديثة في إدارة التغير، 2012.
31. سامية محمد جابر، علم اجتماع الريف، دارا لنهضة، بيروت، 1990.
32. سعد طه علام، التخطيط مع السوق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، 2005.
33. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
34. سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، 2006.

35. السيد رشاد غنيم، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، 2011.
36. السيد عبد العاطي وآخرون، التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2002.
37. صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابه 2004 .
38. صلاح العبد، علم الاجتماع التطبيقي، وتنمية المجتمع العربي، بدون بلد، بدون سنة.
39. طارق علي جمار، نظرات وتأملات في التنمية البشرية والاقتصادية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.
40. عادل مختار الهواري وآخرون، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الأزارطية، مصر، 1998، ص 147.
41. عالية حبيب، نجوى عبد الحميد سعد الله وآخرون، علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة الطبعة الثانية، 2011 .
42. عبد الباسط محسن الحسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1980.
43. عبد الحليم رضا عبد العال، التغير الاجتماعي وهيكل المجتمعات المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005.
44. عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث، جامعة باجي مختار، عنابة، بدون سنة.
45. عبد الحميد مصطفى ابو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002، ص 32.

46. عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.
47. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، 1999.
48. عبد القادر جغلول، المرأة الجزائرية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون سنة.
49. عبد الله الهيمالي، أسلوب البحث الإجتماعي وتقنياته، بنغازي، 1988.
50. عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، سرت، ليبيا، 1994.
51. عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الريفي، مكتبة الأخلو المصرية، 1975.
52. عبد المحسن عبد المقصود سلطان، المرأة في المجتمع المعاصر، دار العلم والثقافة، جامعة ناصر ليبيا، بدون سنة.
53. عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
54. عبد الهادي أحمد الجوهري، علي عبد الرزاق ابراهيم، المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، دار الكتب المصرية، 2002.
55. عبد الهادي عباس، المرأة والأسرة، دار طلاس للدراسات والنشر دمشق، بدون سنة.

56. عدلي أبو طاحون، في النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1975.
57. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار المشرف الثقافي، عمان الأردن بدون سنة.
58. عزت السيد أحمد، أفاق التغيير الاجتماعي والقيمي، دار الفكر الفلسفي، بدون بلد، 2005.
59. عشراتي سليمان، الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
60. علي الحوت، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، شركة أجا، فاليتا- مالطا، 1998.
61. علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، عمان، الأردن، 2012.
62. علي فؤاد أحمد، مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية، بدون سنة.
63. علي فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، 1981.
64. عمار الطيب كشروود، البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2007.
65. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
66. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون بلد، بدون سنة.

67. علي وطفة، مهاز حلوف، الشباب والمرأة في سوريا، سوريا، دمشق، 1995.
68. غازي بن عبد الرحمان القسبي، التمية الأسئلة الكبرى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط3، 2006.
69. غازي عناية، منهجية إعداد البحث العلمي (بكالوريوس ..ماجستير ...دكتوراه)، دار المناهج لنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008.
70. فائن محمد شريف، الرؤية المجتمعية للمرأة والأسرة، دراسات في الأنثروبولوجية الاجتماعية، دار الوفاء، 2007.
71. فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 1993.
72. فرج الله صالح ديب، نبيلة بريد، المرأة العربية والإنتاج، دار الحداثة، بيروت، 1981.
73. فؤاد بن غضبان، التمية المحلية ممارسات وفاعلون ، دار صفاء للنشر، عمان 2015 .
74. فؤاد بن غضبان، علم اجتماع التمية، دار الرضوان، عمان، الأردن، 2015.
75. فؤاد حيدر، التمية والتخلف في العالم العربي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1990.
76. قاموس البدر، قاموس عربي عربي، دار البدر الساطع، للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
77. كامليا ابراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1984.

78. كرم حبيب، منصور حسام، التغير الاجتماعي والتعليم، مكتبة الوعي العربي، 1972.
79. كمال التابعي، مقدمة في علم الاجتماع الريفي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية 2007.
80. ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، 2012.
81. مجموعة مؤلفين، المرأة وقضاياها، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، 2008.
82. محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دراسة التغير في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، 2005.
83. محمد السويدي، بدو التوارق بين الثبات والتغير، دراسة سوسيوانثروبولوجية في التغير الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
84. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1990.
85. محمد بلقاسم، حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
86. محمد بوزهره، محاضرات في الاحصاء، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2011.
87. محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، 2007.

88. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب، 2006.
89. محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، أسس نظرية ونماذج تطبيقية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، ط2، 1996.
90. محمد محمود الجوهري، علم اجتماع التنمية، دار الميسرة، 2010.
91. محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الاسكندرية، 2004.
92. محمد ياسر الخواجة، علم اجتماع التنمية المفاهيم والقضايا، دار ومكتبة الاسراء، جامعة طانطا، 2009.
93. محمود عودة، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت 1983.
94. محمود فوزي حلوة ، تنمية المرأة العربية، دار أجنادين، عمان، الأردن، 2007.
95. محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1962.
96. المختار محمد ابراهيم، مراحل البحث الاجتماعي وخطواته الاجرائية، دار الفكر العربي، 2008.
97. مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، المؤسسة الحديثة للكتاب، القاهرة ، مصر، بدون سنة، بدون طبعة.
98. مصباح عامر، علم الاجتماع الرواد والنظريات، شركة دار الأمة، الجزائر الطبعة الأولى، 2005.

99. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1989.
100. مصطفى عشوى، أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
101. مصلح الصالح، الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية دار عالم الكتب للطباعة والنشر، 1999.
102. معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر، الطبعة الرابعة، 2014.
103. معن خليل العمر، التفكك الاجتماعي، دار الشروق، 2005.
104. المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، دور التعليم الزراعي في التنمية الريفية القاهرة، 1979.
105. منى أبو الفضل، المرأة العربية والمجتمع في قرن، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002.
106. موريس أنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصة لنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
107. موسى خميس، مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
108. نبيل السامالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
109. نبيل السامالوطي، علم اجتماع التنمية، الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية، 1989.

110. نور عصام، دور المرأة في تنمية المجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002.
111. هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية، دار المعرفة، بدون سنة.
112. وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، القاهرة، مصر، ايتراك لطباعة والنشر، 2009.
113. يحي بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الاصلاح النسوية، دار الهدى عين مليلة الجزائر، بدون سنة.

الرسائل العلمية:

114. أحمد بن الشين، التغير الاجتماعي وأثره على جناح الأحداث في الجزائر، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع التربوي، 2007-2008.
115. بن عدة حراث، التغير الاجتماعي في الجزائر من خلال الأسرة، رسالة ماجستير علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران، 2014-2015.
116. حفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، رسالة ماجستير، 2010-2012.
117. شلوف فريدة، المرأة المقاوله في الجزائر، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
118. عهود بنت طلال جميل أحمد حسنين، ادارة المشروعات الصغيرة وعلاقتها بالقدرة الابتكارية لدى المرأة السعودية، رسالة ماجستير في

- الاقتصاد المنزلي، كلية الفنون والتصميم الداخلي بمكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2011.
119. لكحل خديجة، تسير المرأة الريفية للمشاريع التنموية بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة ماجستير غير منشورة في تخصص علم الاجتماع الريفي، جامعة الجزائر، 2008-2009.
120. مناد لطيفة، المرأة المقاول والمشاركة الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء الوصفي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

المجلات العلمية:

121. أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد، 04، 2004.
122. أم الخير بدوي، التغير الاجتماعي رؤية نظرية، مجلة التغير الاجتماعي، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، جامعة بسكرة، العدد 5، 2018.
123. تركي حسان، حجام العربي، الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016.

المصدر: Univ-chlef.dz/eds/article

124. حجيبة رحالي، التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد السابع جوان، 2010.
125. رحيم حسين، محمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1989-2009)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، العدد 2، 2013.
126. سلاوي يوسف، تخطيط التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، بدون سنة.
127. صالح بن صالح، (كابدال) كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الواد، الجزائر، العدد 01، أفريل، 2019.
128. طويطي مصطفى، ليدية وزاني تقييم فعالية آليات دعم المقولة النسوية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 8، العدد 4، 2019.
129. طبوش أحمد، كاتب محمد لخضر، واقع التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد 2، ديسمبر، 2017.
130. عمار مانع، الدلالات الاجتماعية لعمل المرأة الجزائرية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد 2008.
131. عبد اللاوي عبد السلام، مستقبل التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، العدد 05، جوان 2018.

132. عوفي مصطفى، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، رؤية سيكولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد 12، 2005.
133. عزت السيد أحمد، القيم بين التغير والغير المفاهيم والخصائص والآليات، مجلة دمشق، العدد الأول+الثاني، 2011.
134. عمر بوسكرة، التغير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، العدد 9، 2019.
135. عريب عبد الرحمان الوليدات، أمل علي الخاروف، دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا، الأردن، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد 1، 2019.
136. عبقة سحنون، محددات التنمية المحلية واستراتيجيات تطبيقاتها العلمية، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 02، 2019.
137. لطيفة طبال، التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سعد البليدة، العدد الثامن، 2012.
138. لغرس سوهيلة، التغير الاجتماعي التعريف والخصائص والنظريات، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، عبد الحميد بن باديس، العدد 1، 2019.
139. لعلى بوكميش، المؤسسات العامة بالجزائر، ظروف تطورها وطرق تنظيمها وادارتها 1962-2003، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 6، 2005

140. منصوري مختار، ملاحم التحول في الجزائر التعددية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
141. مصطفى مرضي، المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية، معالم ودلالات، انسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، وهران، العدد 7، افريل، 1999.
142. مختار بونقاب، مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 5، العدد 1 .
143. منيرة سلامي، ايمان بيه، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 5، العدد 3، 2013.
144. طويطي مصطفى، تقييم فعالية آليات دعم المقاولات النسوية في الاقتصاد الجزائري، قراءة إحصائية مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، المجلد 8، العدد 4، 2019.

أبحاث ومنشورات علمية:

145. بن سمية عزيزة، منجية بورحلة، تطور المقاولات النسوية بين الواقع والمأمول، ورقة علمية، بدون سنة.

أنظر الموقع: Platform.almanhal.com/files/2/100896

146. بوزغاية باية، محاضرات في مقياس التغيير الاجتماعي، السنة الثانية علم الاجتماع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 32.

147. تماضر زهري حسون تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض السعودية، 1993.
148. فائقة مجاهد، واقع المشاريع الصحية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، منظمة المرأة العربية.
أنظر الموقع:
- Algeria heath surveystudies www.arabwomen.org
149. سرور طالبي المل، حقوق المرأة في التشريع الجزائري لعام 2000، سلسلة المنشورات العلمية ، مركز جيل البحث العلمي س م ع 2/4ط/4 طرابلس 2014.
150. سمير عبد الله، محمد حتاوي، سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في فلسطين، معهد ابحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني (ماس)، 2014.
151. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة علاقات العمل، النساء وسوق العمل، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر، 2004.
152. نبيل عمران موسى الخالدي، العائد الاجتماعي لسياسات تشغيل المرأة في المشروعات الصغيرة في العراق، بحث ميداني، جامعة القادسية، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، العراق، 2015.
153. وليد يغمور، تنمية ثقافة العمل الحر والمبادرة لدى المرأة العربية كصاحبة عمل، منظمة العمل العربية، مصر، 2015.

154. نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة ، ردا على الاستبيان الموجه للحكومات بشأن تنفيذ منهاج بيجين(1995)، 2000
ALGERIA : المصدر: WWW.UN.ORG

النصوص القانونية:

- 1-مرسوم رئاسي رقم 04-13 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 06.
- 2-الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 معدل ب القانون رقم 03-02 في 10 أبريل 2002 الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 ابريل 2002.
- 3-الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Givonni, Hoyois, sociologie rurale, paris, éditions universitaires, encyclopédie , universitaire ,1968.
- 2- Gary Craig, Marjorie Mayo, Keith popple, the community Development Reader: History, themes and issues Bristol : policy press, 2011.
- 3- Sid Boubeker ,Lhabutat en Algérie, stratégies d'acteurs et logiques industrielles Lyon, presses universitaires de Lyon,1986.

- 4- Lahouari addi, Femme Famille et lieu social en Algérie, édition de la maison des sciences de Lhomme, paris, France,2004.

المجلات والمنشورات العلمية:

- 5- R.Rukmani,.M.Banumathi,The Effect of micro-finance on the Ethe Empowerment of wo Men Andits Societal Consequences: Astudy of women Self-Help Groups Members In Tamilnadu, Indian, Journal of Applied Research, vol 9,No 12,2019.

- 6- *Salman Asim-*: Evaluating The Impact Of Micro credit On Women's Empowerment In Pakistan.

المصدر:

<https://www.academia.edu/165769/>

- 7- tenneti.janaki: The Impact of Micro Credit on Women Entrepreneurs towards their Empowerment : A Study on SHGs in Rural RR District of Telangana. INDIA.2014.

المصدر: <https://ssrn.com/abstract=2464145>

- 8- Camelia Nicoleta Morariu,Socil Economic theoretical connexions: theories of social change, Article Nr 1,2011.

المصدر:

[http://profitpentruoameni.ro/wp-content/ social- economi.](http://profitpentruoameni.ro/wp-content/social-economi)

<HTTPS://e/earn.univ.ouargla.dz>

- 9- <https://www.angem.dz>

- 10- CERIST.[article:https://www.asjp.cerist.dz.](https://www.asjp.cerist.dz)

- 11- Hassam,Les Femmes dans les Sphères économiques des Zones rurales et urbines,Texte Femmes et développements,organise par C R A S C et P N U D .ORAN ,1995.

المصدر: Ouvrages.crasc.dz

الملاحق

الملحق رقم: (1)

الجامعة الدولية – أدرار

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الإسلامية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث

في إطار القيام بدراسة تتمحور حول موضوع التغيرات الاجتماعية لدى المرأة الصحراوية المتبنية مشروع تنموي، يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف الحصول على البيانات و المعلومات التي تخدم أغراض هذه الدراسة، لذلك نرجو منكم الإجابة على الأسئلة التالية بوضع (x) في الخانة المناسبة سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحثة: عزيزي ليلة

شكرا.

أولاً: خصائص العينة

01- السن:

02- المستوى التعليمي: أمي يقرأ ويكتب ابتدائي متوسط
ثانوي جامعي

03- الحالة المدنية: عزباء متزوجة مطلقة أرملة

04- رب الأسرة: الزوج آخر حديدي.....

05- السكن مع الأسرة النووية الممتدة

06- ما نوع المشروع؟.

ثانيا: معلومات عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة

07- كم عدد الأفراد الذين يعيشون معك؟

08- ما طبيعة السكن الذي تعيشين فيه؟ بيت من الطين سكن ريفي

بيت حديث

09- هل الزوج يعمل؟ نعم لا

10- هل لديك أبناء؟ نعم لا

11- هل قمت بتسمية أحدهم؟ نعم لا

12- من المسؤول عن الأسرة؟

13- ما هي أسباب عدم التحاق بالمدارس التعليمية؟ بعد المدارس عدم

وجود المال أو رفض الوالدين

14- كيف هي الحالة الصحية؟ جيدة لا بأس متدهورة

15- هل المراكز الصحية في منطقتكم تتوفر على الإمكانيات؟ الأطباء، المعدات

نعم لا يوجد لكن لا تكفي

16- في حالة مرضك هل تقومين بالذهاب والعلاج لهذه المر نعم

لا أنتقل إلى مراكز أخرى

17- كيف هي الحالة المعيشية للأسرة؟ جيدة حسنة متوسطة

ضعيفة سيئة

18- كم يتراوح مستوى دخل الأسرة؟

19- هل دخل الأسرة يغطي مصاريف الشهر؟ نعم لا أحيانا

20- هل تمتلكون أراضي زراعية؟ نعم لا

21- هل تنتجون ما تبيعون؟ نعم لا أحيانا

22- هل يتوفر انترنت في البيت؟

الملاحق

- 23- هل هناك تواصل مع الأهل والجيران؟ نعم لا
- 24- هل تمتلكين هاتف نقال؟ نعم لا
- 25- هل تتواصلين مع أشخاص آخرين من مناطق أخرى كالمدينة؟ نعم لا
- 26- ما هي الوسائل الأكثر متابعة لديك؟ الجرائد لتلفزيون الراديو
- الانترنت لا شئ
- 27- من أين علمت بأن هناك قروض مصغرة من طرف الدولة؟ من أحد وسائل الإعلام
- من أحد أفراد الأسرة الجيران خارج الأسرة

حددي.....

- 28- هل لديك من يساعدك في المشروع؟ نعم لا
- 29- من الذي يحضر لك المادة الأولية؟ بمفردك غيرك
- 30- ما هو سبب تبنيك هذا المشروع؟ مساعدة الأسرة في المصاريف
- استغلال وقت الفراغ سبب ذاتي

ثالثاً: التغيرات المصاحبة لهذا المشروع على مستوى الأسرة والمجتمع

- 31- بعد تبنيك المشروع هل تساهمين في مصروف البيت؟ نعم لا
- أحياناً
- 32- هل تحسنت أوضاعك الاقتصادية بعد المشروع؟ نعم لا
- بعض الشيء
- 33- أضفت أشياء كانت تنقصك في البيت كالتلفاز، آلة الغسيل..... إلخ؟
- نعم لا
- في حالة الإجابة بنعم ما هي الأشياء المضافة؟

الملاحق

34- هل تغيرت علاقة أفراد الأسرة معك بعد المشروع أو كما كانت عليه في

السابق؟ تغيرات كما كانت

35- هل زادت متطلباتك و احتياجاتك الخاصة بعد المشروع

(الذهب،الفضة،اللباس)؟ نعم لا

36- بعد تبنيك المشروع كيف هي علاقتك مع الأهل و الجيران؟ على ح

تغيرت

37- هل تكونت لديك علاقات جديدة أو تشاركين في جمعيات ثقافية أو غيرها ؟

نعم لا

رابعا:العراقيل والمشاكل التي واجهت المبحوثات خلال المشروع

38- هل كان المشروع ناجح؟ نعم لا بعض الشيء

39- كيف تسير عملية بيع المنتج خلال 3 أشهر من صنعه؟ كله

الجزء منه

40- أين تسوقين منتجك في؟ البيت خارج البيت

41- من يقوم بتسويقه (المنتج)؟ أنت آخر حديدي

42- هل هناك تجاوب أو رفض بالنسبة لفكرة المشروع ؟ تجاوب رفض

43- ما هي العراقيل التي واجهتها من طرف

الأهل؟.....

44- من أين تحصلن على المواد الأولية؟ محلات في المنطقة

خارج المنطقة كلاهما

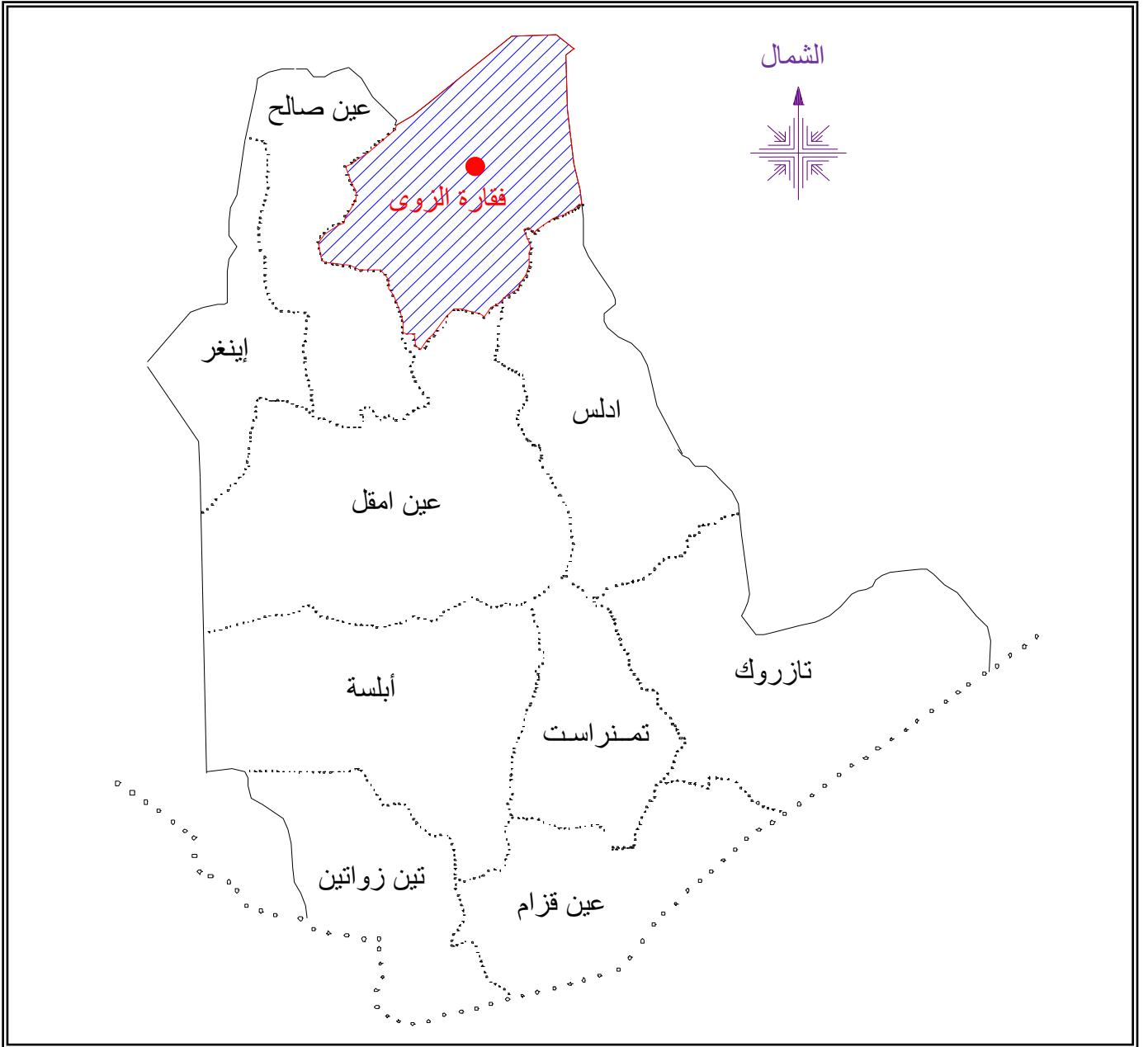
45- هل تتوفر مكاتب على مستوى البلدية لنقل انشغالاتكم وتتبع مشاريعهن؟

نعم لا

46- هل هناك مطالب أو نصائح ترغبين فيها لنجاح مشروع

تنموي؟.....

شكرا لحسن تعاونكم



خريطة تمثل موقع بلدية فقارة الزوى

المصدر: [Googl.com/maps/place/Foggaret+Ezzouia](https://www.google.com/maps/place/Foggaret+Ezzouia)